



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

الشيخ محمد رضا الخفيم

# أصول الفقه

مؤلفه السيد محمد باقر الخفيم

الطبعة الأولى سنة 1377



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# اصول الفقه

كاتب:

محمد رضا مظفر

نشرت في الطباعة:

مؤسسة اسماعيليان

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٣	اصول الفقه المجلد ١
١٣	اشاره
١٤	الجزء الأول
١٤	اشاره
١٨	اشاره
١٨	المدخل
١٨	تعريف علم الأصول
١٩	الحكم واقعى و ظاهرى و الدليل اجتهادى و فقاهتى
١٩	موضوع علم الأصول
٢٠	فائدته
٢٠	تقسيم أبحاثه
٢٢	المقدمه تبحت عن أمور لها علاقه بوضع الألفاظ و استعمالها و دلالتها و فيها أربعة عشر مبحثا
٢٢	١ حقيقه الوضع
٢٢	٢ من الواضع
٢٣	٣ الوضع تعيينى و تعينى
٢٣	٤ أقسام الوضع
٢٥	٥ استحاله القسم الرابع
٢٦	٦ وقوع الوضع العام و الموضوع له الخاص و تحقيق المعنى الحرفى
٢٦	اشاره
٢٩	النتيجه
٢٩	بطلان القولين الأولين
٣٠	زياده إيضاح
٣١	الوضع فى الحروف عام و الموضوع له خاص

٣٢	٧ الاستعمال حقيقي و مجازى
٣٢	٨ الدلاله تابعه للإرادہ
٣٥	٩ الوضع شخصى و نوعى
٣٥	١٠ وضع المركبات
٣٦	١١ علامات الحقيقه و المجاز
٣٦	اشاره
٣٦	الأولى التبادر
٣٨	العلامه الثانيه عدم صحه السلب و صحته و صحه الحمل و عدمه
٣٨	اشاره
٤٠	تنبيه
٤٠	العلامه الثالثه الاطراد
٤١	١٢ الأصول اللفظيه
٤١	تمهيد
٤٢	١ أصاله الحقيقه
٤٢	٢ أصاله العموم
٤٢	٣ أصاله الإطلاق
٤٣	٤ أصاله عدم التقدير
٤٣	٥ أصاله الظهور
٤٤	حجبه الأصول اللفظيه
٤٤	١٣ الترادف و الاشتراك
٤٤	اشاره
٤٥	استعمال اللفظ فى أكثر من معنى
٤٧	تنبيهان
٤٩	١٤ الحقيقه الشرعيه
٤٩	اشاره
٥٠	الصحيح و الأعم

٥٠	.....	اشاره
٥٣	.....	المختار فى المسأله
٥٣	.....	اشاره
٥٣	.....	وهم و دفع
٥٥	.....	تنبيهان
٥٥	.....	١ لا يجرى النزاع فى المعاملات بمعنى المسببات
٥٦	.....	٢ لا ثمره للنزاع فى المعاملات إلا فى الجملة
٥٨	.....	المقصد الأول مباحث الألفاظ
٥٨	.....	تمهيد
٦٠	.....	الباب الأول المشتق
٦٠	.....	اشاره
٦٣	.....	١ ما المراد من المشتق المبحوث عنه
٦٥	.....	٢ جريان النزاع فى اسم الزمان
٦٥	.....	٣ اختلاف المشتقات من جهه المبادئ
٦٧	.....	٤ استعمال المشتق بلحاظ حال التلبس حقيقه
٦٧	.....	اشاره
٦٨	.....	المختار
٧٠	.....	الباب الثانى الأوامر
٧٠	.....	اشاره
٧٢	.....	المبحث الأول ماده الأمر
٧٢	.....	اشاره
٧٢	.....	١ معنى كلمه الأمر
٧٣	.....	٢ اعتبار العلو فى معنى الأمر
٧٤	.....	٣ دلالة لفظ الأمر على الوجوب
٧٦	.....	المبحث الثانى صيغه الأمر
٧٦	.....	١ معنى صيغه الأمر

٧٨	٢ ظهور الصيغه فى الوجوب
٧٨	اشاره
٧٩	تنبيهان
٨٢	٣ التعبدى و التوصلى
٨٢	تمهيد
٨٣	أ منشأ الخلاف و تحريره
٨٤	ب محل الخلاف من وجوب قصد القره
٨٥	ج الإطلاق و التقييد فى التقسيمات الأوليه للواجب
٨٦	د عدم إمكان الإطلاق و التقييد فى التقسيمات الثانويه للواجب
٨٧	النتيجه
٨٩	٤ الواجب العينى و إطلاق الصيغه
٨٩	٥ الواجب التعيينى و إطلاق الصيغه
٩٠	٦ الواجب النفسى و إطلاق الصيغه
٩٠	٧ الفور و التراخى
٩٢	٨ المره و التكرار [١]
٩٤	٩ هل يدل نسخ الوجوب على الجواز
٩٥	١٠ الأمر بشىء من مرتين
٩٧	١١ دلالة الأمر بالأمر على الوجوب
١٠٠	الخاتمه فى تقسيمات الواجب
١٠٠	اشاره
١٠٠	١ المطلق و المشروط
١٠١	٢ المعلق و المنجز
١٠٣	٣ الأصلى و التبعى
١٠٣	٤ التخييرى و التعيينى
١٠٥	٥ العينى و الكفائى
١٠٧	٦ الموسع و المضيق



١٠٧	.....	اشاره
١٠٩	.....	هل يتبع القضاء الأداء
١١٢	.....	الباب الثالث النواهي
١١٢	.....	اشاره
١١٤	.....	١ ماده النهي
١١٤	.....	٢ صيغه النهي
١١٥	.....	٣ ظهور صيغه النهي فى التحريم
١١٥	.....	٤ ما المطلوب فى النهي
١١٦	.....	٥ دلالة صيغه النهي على الدوام و التكرار
١١٦	.....	اشاره
١١٧	.....	تنبيه
١١٨	.....	الباب الرابع المفاهيم
١١٨	.....	اشاره
١٢٠	.....	١ معنى كلمه المفهوم
١٢١	.....	٢ النزاع فى حجيه المفهوم
١٢٢	.....	٣ أقسام المفهوم
١٢٤	.....	الأول مفهوم الشرط
١٢٤	.....	تحرير محل النزاع
١٢٥	.....	المناطق فى مفهوم الشرط
١٢٨	.....	إذا تعدد الشرط و اتحد الجزاء
١٢٨	.....	اشاره
١٣١	.....	تنبيهان
١٣١	.....	١ تداخل المسببات
١٣٢	.....	٢ الأصل العملى فى المسألتين
١٣٣	.....	الثانى مفهوم الوصف
١٣٣	.....	موضوع البحث

- الأقوال في المسألة و الحق فيها ..... ١٣٤
- الثالث مفهوم الغايه ..... ١٣٧
- الرابع مفهوم الحصر ..... ١٣٩
- معنى الحصر الحصر له معنيين ..... ١٣٩
- اختلاف مفهوم الحصر باختلاف أدواته ..... ١٣٩
- الخامس مفهوم العدد ..... ١٤٢
- السادس مفهوم اللقب ..... ١٤٣
- خاتمه في دلالة الاقتضاء و التنبيه و الإشاره ..... ١٤٤
- تمهيد ..... ١٤٤
- الجهه الأولى مواقع الدلالات الثلاث ..... ١٤٤
- إشاره ..... ١٤٤
- ١ دلالة الاقتضاء ..... ١٤٥
- ٢ دلالة التنبيه ..... ١٤٦
- ٣ دلالة الإشاره ..... ١٤٨
- الجهه الثانيه حجيه هذه الدلالات ..... ١٤٨
- الباب الخامس العام و الخاص ..... ١٥٠
- إشاره ..... ١٥٠
- تمهيد ..... ١٥٢
- أقسام العام ..... ١٥٢
- ١ ألفاظ العموم ..... ١٥٣
- ٢ المخصص المتصل و المنفصل ..... ١٥٥
- ٣ هل استعمال العام في المخصص مجاز ..... ١٥٧
- ٤ حجيه العام المخصص في الباقي ..... ١٥٨
- ٥ هل يسرى إجمال المخصص إلى العام ..... ١٦٠
- إشاره ..... ١٦٠
- أ الشبهه المفهوميه ..... ١٦١

- ١٦٣ ..... ب الشبهه المصداقيه
- ١٦٣ ..... اشاره
- ١٦٥ ..... تنبيه
- ١٦٨ ..... ٦ لا يجوز العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص
- ١٧١ ..... ٧ تعقيب العام بضمير يرجع إلى بعض أفراده
- ١٧٢ ..... ٨ تعقيب الاستثناء لجمل متعدده
- ١٧٤ ..... ٩ تخصيص العام بالمفهوم
- ١٧٥ ..... ١٠ تخصيص الكتاب العزيز بخبر الواحد
- ١٧٧ ..... ١١ الدوران بين التخصيص و النسخ
- ١٧٧ ..... اشاره
- ١٧٧ ..... الصورة الأولى
- ١٧٧ ..... الصورة الثانيه
- ١٧٩ ..... الصورة الثالثه
- ١٨١ ..... الصورتان الرابعه و الخامسه
- ١٨٢ ..... الباب السادس المطلق و المقيد
- ١٨٢ ..... اشاره
- ١٨٤ ..... المسأله الأولى معنى المطلق و المقيد
- ١٨٥ ..... المسأله الثانيه الإطلاق و التقييد متلازمان
- ١٨٦ ..... المسأله الثالثه الإطلاق فى الجمل
- ١٨٦ ..... المسأله الرابعه هل الإطلاق بالوضع
- ١٨٦ ..... اشاره
- ١٨٧ ..... ١ اعتبارات الماهيه
- ١٩٠ ..... ٢ اعتبار الماهيه عند الحكم عليها
- ١٩٤ ..... ٣ الأقوال فى المسأله
- ١٩٧ ..... المسأله الخامسه مقدمات الحكمه
- ١٩٧ ..... اشاره

١٩٩	تنبيهان
١٩٩	القدر المتيقن في مقام التخاطب
٢٠٢	الانصراف
٢٠٣	المسأله السادسه المطلق و المقيد المتنافيان
٢٠٤	الباب السابع المجمل و المبين
٢٠٤	اشاره
٢٠٨	١ معنى المجمل و المبين
٢١٠	٢ المواضع التي وقع الشك في إجمالها
٢١٠	اشاره
٢١٣	تنبيه و تحقيق
٢١٨	تعريف مركز

سرشناسه : مظفر، محمدرضا، ۱۹۰۴-۱۹۶۴م.

عنوان و نام پدیدآور : اصول الفقه / محمدرضا مظفر.

مشخصات نشر : قم: موسسه اسماعیلیان، ۱۳۷۳.

مشخصات ظاهری : ۴ ج. (در دو مجلد).

شابک : دوره: ۹۶۴-۶۳۹۷-۰۶-۹؛ دوره، چاپ هفدهم: ۹۷۸-۹۶۴-۶۳۹۷-۰۶-۴؛ ج. ۱ و ۲: ۹۶۴-۶۳۹۷-۰۷-۷؛ ۲۰۰۰ ریال (ج. ۱ و ۲، چاپ پنجم)؛ ۳۵۰۰۰ ریال (ج. ۱ و ۲، چاپ شانزدهم)؛ ۴۰۰۰۰ ریال: ج. ۱ و ۲، چاپ هفدهم: ۹۷۸-۶۳۹۷-۰۷-۱؛ ۵۵۰۰۰ ریال (ج. ۱ و ۲ چاپ نوزدهم)؛ ج. ۳ و ۴: ۹۶۴-۶۳۹۷-۰۸-۵؛ ۳۵۰۰۰ ریال (ج. ۳ و ۴، چاپ شانزدهم)؛ ۴۰۰۰۰ ریال: ج. ۳ و ۴، چاپ هفدهم: ۹۷۸-۶۳۹۷-۰۸-۸؛ ۵۵۰۰۰ ریال: ج. ۳ و ۴ چاپ نوزدهم ۹۷۸-۶۳۹۷-۰۶-۴:

یادداشت : عربی.

یادداشت : این کتاب در سال ۱۳۷۰ توسط همین ناشر به صورت دو جلد در یک مجلد منتشر گردیده است.

یادداشت : چاپ هفتم: ۱۳۷۴

یادداشت : ج. ۱ و ۲ (چاپ پنجم: ۱۳۴۰).

یادداشت : ج. ۱ و ۲ (چاپ یازدهم: ۱۴۲۴ق. = ۱۳۸۲).

یادداشت : ج. ۱ تا ۴ (چاپ شانزدهم: ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵).

یادداشت : ج. ۱ تا ۴ (چاپ نوزدهم: ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۱ تا ۴ (چاپ هفدهم: ۱۴۲۸ق. = ۱۳۸۶).

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : اصول فقه شیعه

رده بندی کنگره : BP۱۵۹/۸ / الف ۶ ۱۳۷۳

رده بندی ديويي : ٢٩٧/٣١٢

شماره كتابشناسي ملي : م ٧٣-٣٩٨٤

ص : ١

**الجزء الأول**

**اشاره**









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ نَحْمَدُهُ عَلَى آلَائِهِ وَنُصَلِّي عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ الْمُعْصومِينَ

### تعريف علم الأصول

(علم أصول الفقه هو علم يبحث فيه عن قواعد تقع نتيجهتها في طرق استنباط الحكم الشرعي). مثاله أن الصلاة واجبه في الشريعة الإسلامية المقدسه و قد دل على وجوبها من القرآن الكريم قوله تعالى وَ أَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا و لكن دلالة الآية الأولى متوقفه على ظهور صيغه الأمر نحو أقيموا هنا في الوجوب و متوقفه أيضا على أن ظهور القرآن حجه يصح الاستدلال به . و هاتان المسألتان يتكفل بيانهما علم الأصول . فإذا علم الفقيه من هذا العلم أن صيغه الأمر ظاهره في الوجوب و أن ظهور القرآن حجه استطاع أن يستنبط من هذه الآية الكريمه المذكوره أن الصلاة واجبه و هكذا في كل حكم شرعي مستفاد من أى دليل شرعي أو عقلي لا بد أن يتوقف استنباطه من الدليل على مسأله أو أكثر من مسائل هذا العلم

ثم لا- يخفى أن الحكم الشرعي الذي جاء ذكره في التعريف السابق على نحوين ١. أن يكون ثابتا للشيء بما هو في نفسه فعل من الأفعال كالمثال المتقدم أعني وجوب الصلاة فالوجوب ثابت للصلاة بما هي صلاة في نفسها و فعل من الأفعال مع قطع النظر عن أي شيء آخر و يسمى مثل هذا الحكم الواقعي و الدليل الدال عليه الدليل الاجتهادي ٢. أن يكون ثابتا للشيء بما أنه مجهول حكمه الواقعي كما إذا اختلف الفقهاء في حرمه النظر إلى الأجنبيه أو وجوب الإقامه للصلاة فعند عدم قيام الدليل على أحد الأقوال لدى الفقيه يشك في الحكم الواقعي الأولى المختلف فيه و لأجل ألا يبقى في مقام العمل متحيرا لا بد له من وجود حكم آخر و لو كان عقليا كوجوب الاحتياط أو البراءة أو عدم الاعتناء بالشك و يسمى مثل هذا الحكم الثانوي الحكم الظاهري و الدليل الدال عليه الدليل الفقاهتي أو الأصل العملي .و مباحث الأصول منها ما يتكفل للبحث عما تقع نتيجته في طريق استنباط الحكم الواقعي و منها ما يقع في طريق الحكم الظاهري و يجمع الكل وقوعها في طريق استنباط الحكم الشرعي على ما ذكرناه في التعريف

### موضوع علم الأصول

إن هذا العلم غير متكفل للبحث عن موضوع خاص بل يبحث عن موضوعات شتى تشترك كلها في غرضنا المهم منه و هو استنباط الحكم

الشرعى فلا- وجه لجعل موضوع هذا العلم خصوص الأءله الأربعة فقط و هى الكتاب و السنه و الإجماع و العقل أو بإضافه الاستصحاب أو بإضافه القياس و الاستحسان كما صنع المتقدمون . و لا حاجه إلى الالتزام بأن العلم لا بد له من موضوع يبحث عن عوارضه الذاتيه فى ذلك العلم كما تسالمت عليه كلمه المنطقيين فإن هذا لا ملزم له و لا دليل عليه

### فأءءته

أن كل مشرع يعلم أنه ما من فعل من أفعال الإنسان الاختياريه إلا و له حكم فى الشريعه الإسلاميه المقدسه من وجوب أو حرمه أو نحوهما من الأحكام الخمسه و يعلم أيضا أن تلك الأحكام ليست كلها معلومه لكل أحد بالعلم الضرورى بل يحتاج أكثرها لإبباتها إلى إعمال النظر و إقامه الدليل أى إنها من العلوم النظرية . و علم الأصول هو العلم الوحيد المدون للاستعان به على الاستدلال على إثبات الأحكام الشرعيه ففأءءته إذن الاستعان على الاستدلال للأحكام من أدلتها.

### تقسيم أبحاثه

تنقسم مباحث هذا العلم إلى أربعة أقسام [١].

١ مباحث الألفاظ و هي تبحث عن مداليل الألفاظ و ظواهرها من جهه عامه نظير البحث عن ظهور صيغه افعل فى الوجوب و ظهور النهى فى الحرمة و نحو ذلك . ٢ المباحث العقليه و هي ما تبحث عن لوازم الأحكام فى أنفسها و لو لم تكن تلك الأحكام مدلوله للفظ كالبحت عن الملازمه بين حكم العقل و حكم الشرع و كالبحت عن استلزام وجوب الشىء لوجوب مقدمته المعروف هذا البحث باسم مقدمه الواجب و كالبحت عن استلزام وجوب الشىء لحرمة ضده المعروف باسم مسأله الضد و كالبحت عن جواز اجتماع الأمر و النهى و غير ذلك . ٣ مباحث الحججه و هي ما يبحث فيها عن الحجيه و الدليليه كالبحت عن حجيه خبر الواحد و حجيه الظواهر و حجيه ظواهر الكتاب و حجيه السنه و الإجماع و العقل و ما إلى ذلك . ٤ مباحث الأصول العمليه و هي تبحث عن مرجع المجتهد عند فقدان الدليل الاجتهادى كالبحت عن أصل البراءه و الاحتياط و الاستصحاب و نحوها . فمقاصد الكتاب إذن أربعة و له خاتمه تبحث عن تعارض الأدله و تسمى مباحث التعادل و التراجيح فالكتاب يقع فى خمس أجزاء [١] إن شاء الله تعالى . و قبل الشروع لا بد من مقدمه يبحث فيها عن جمله من المباحث اللغويه التى لم يستوف البحث عنها فى العلوم الأدبيه أو لم يبحث عنها

## ١ حقيقه الوضع

لا شك أن دلالة الألفاظ على معانيها في أيه لغة كانت ليست ذاتيه كذاتيه دلالة الدخان مثلا على وجود النار و إن توهم ذلك بعضهم لأن لازم هذا الزعم أن يشترك جميع البشر في هذه الدلالة مع أن الفارسي مثلا لا يفهم الألفاظ العربيه و لا غيرها من دون تعلم و كذلك العكس في جميع اللغات و هذا واضح . و عليه فليست دلالة الألفاظ على معانيها إلا بالجعل و التخصيص من واضح تلك الألفاظ لمعانيها و لذا تدخل الدلالة اللفظيه هذه في الدلالة الوضعيه

## ٢ من الواضع

و لكن من ذلك الواضع الأول في كل لغة من اللغات قيل إن الواضع لا بد أن يكون شخصا واحدا يتبعه جماعه من البشر في التفاهم بتلك اللغة و قيل و هو الأقرب إلى الصواب إن الطبيعه البشريه حسب القوه المودعه من الله تعالى فيها تقتضى إفاده مقاصد الإنسان بالألفاظ فيخترع من عند نفسه لفظا مخصوصا عند إرادته معنى مخصوص كما هو المشاهد من الصبيان عند أول أمرهم فيتفاهم مع الآخرين الذين

يتصلون به و الآخرون كذلك يخترعون من أنفسهم ألفاظا لمقاصدهم و تتألف على مرور الزمن من مجموع ذلك طائفه صغيره من الألفاظ حتى تكون لغه خاصه لها قواعدها يتفاهم بها قوم من البشر و هذه اللغه قد تنشعب بين أقوام متباعده و تتطور عند كل قوم بما يحدث فيها من التغيير و الزياده حتى قد تنبثق منها لغات أخرى فيصبح لكل جماعه لغتهم الخاصه . و عليه تكون حقيقه الوضع هو جعل اللفظ بإزاء المعنى و تخصيصه به و مما يدل على اختيار القول الثانى فى الوضع أنه لو كان الواضع شخصا واحدا لنقل ذلك فى تاريخ اللغات و لعرف عند كل لغه واضعها

### ٣ الوضع تعيينى و تعينى

ثم إن دلالة الألفاظ على معانيها الأصل فيها أن تكون ناشئه من الجعل و التخصيص و يسمى الوضع حينئذ تعينيا و قد تنشأ الدلالة من اختصاص اللفظ بالمعنى الحاصل هذا الاختصاص من الكثره فى الاستعمال على درجه من الكثره أنه تالفه الأذهان على وجه إذا سمع اللفظ ينتقل السامع منه إلى المعنى و يسمى الوضع حينئذ تعينيا

### ٤ أقسام الوضع

لا- بد فى الوضع من تصور اللفظ و المعنى لأن الوضع حكم على المعنى و على اللفظ و لا- يصح الحكم على الشىء إلا بعد تصوره و معرفته بوجه من الوجوه و لو على نحو الإجمال لأن تصور الشىء قد يكون بنفسه و قد يكون بوجهه أى بتصور عنوان عام ينطبق عليه و يشار به إليه

إذ يكون ذلك العنوان العام مرآه و كاشفا عنه كما إذا حكمت على شبح من بعيد أنه أبيض مثلا و أنت لا تعرفه بنفسه أنه أى شىء هو و أكثر ما تعرف عنه مثلا أنه شىء من الأشياء أو حيوان من الحيوانات فقد صح حكمك عليه بأنه أبيض مع أنك لم تعرفه و لم تتصوره بنفسه و إنما تصوره بعنوان أنه شىء أو حيوان لا- أكثر و أشرت به إليه و هذا ما يسمى فى عرفهم تصور الشىء بوجهه و هو كاف لصحة الحكم على الشىء و هذا بخلاف المجهول محضا فإنه لا يمكن الحكم عليه أبدا. و على هذا فإنه يكفينا فى صحة الوضع للمعنى أن نتصوره بوجهه كما لو كنا تصورناه بنفسه. و لما عرفنا أن المعنى لا بد من تصوره و أن تصوره على نحوين فإنه بهذا الاعتبار و باعتبار ثان هو أن المعنى قد يكون خاصا أى جزئيا و قد يكون عاما أى كليا نقول إن الوضع ينقسم إلى أربعة أقسام عقلية ١ أن يكون المعنى المتصور جزئيا و الموضوع له نفس ذلك الجزئى أى إن الموضوع له معنى متصور بنفسه لا بوجهه و يسمى هذا القسم الوضع خاص و الموضوع له خاص ٢. أن يكون المتصور كليا و الموضوع له نفس ذلك الكلى أى إن الموضوع له كلى متصور بنفسه لا- بوجهه و يسمى هذا القسم الوضع عام و الموضوع له عام ٣. أن يكون المتصور كليا و الموضوع له أفراد ذلك الكلى لا- نفسه أى إن الموضوع له جزئى غير متصور بنفسه بل بوجهه و يسمى هذا القسم الوضع عام و الموضوع له خاص ٤. أن يكون المتصور جزئيا و الموضوع له كليا لذلك الجزئى و يسمى هذا القسم الوضع خاص و الموضوع له عام .



إذا عرفت هذه الأقسام المتصوره العقليه فنقول لا نزاع فى إمكان الأقسام الثلاثه الأولى كما لا نزاع فى وقوع القسمين الأولين و مثال الأول الأعلام الشخصيه كمحمد و على و جعفر و مثال الثانى أسماء الأجناس كماء و سماء و نجم و إنسان و حيوان. و إنما النزاع وقع فى أمرين الأول فى إمكان القسم الرابع و الثانى فى وقوع الثالث بعد التسليم بإمكانه و الصحيح عندنا استحاله الرابع و وقوع الثالث و مثاله الحروف و أسماء الإشاره و الضمائر و الاستفهام و نحوها على ما سيأتى

#### ٥ استحاله القسم الرابع

أما استحاله الرابع و هو الوضع الخاص و الموضوع له العام فنقول فى بيانه إن النزاع فى إمكان ذلك ناشئ من النزاع فى إمكان أن يكون الخاص وجها و عنوانا للعام و ذلك لما تقدم أن المعنى الموضوع له لا بد من تصور بنفسه أو بوجهه لاستحاله الحكم على المجهول و المفروض فى هذا القسم أن المعنى الموضوع له لم يكن متصورا و إنما تصور الخاص فقط و إلا- لو كان متصورا بنفسه و لو بسبب تصور الخاص كان من القسم الثانى و هو الوضع العام و الموضوع له العام و لا كلام فى إمكانه بل فى وقوعه كما تقدم. فلا بد حينئذ للقول بإمكان القسم الرابع من أن نفرض أن الخاص يصح أن يكون وجها من وجوه العام و وجهه من جهاته حتى يكون تصورهما كافيا عن تصور العام بنفسه و مغنيا عنه لأجل أن يكون تصور العام بوجه. و لكن الصحيح الواضح لكل مفكر أن الخاص ليس من وجوه العام بل الأمر بالعكس من ذلك فإن العام هو وجه من وجوه الخاص و وجهه من جهاته و لذا قلنا بإمكان القسم الثالث و هو الوضع العام و الموضوع له

الخاص لأننا إذا تصورنا العام فقد تصورنا في ضمنه جميع أفراده بوجه فيمكن الوضع لنفس ذلك العام من جهة تصويره بنفسه فيكون من القسم الثانى و يمكن الوضع لأفاده من جهة تصويرها بوجهها فيكون من الثالث بخلاف الأمر فى تصور الخاص فلا يمكن الوضع معه إلا- لنفس ذلك الخاص و لا يمكن الوضع للعام لأننا لم نتصوره أصلا لا بنفسه بحسب الفرض و لا بوجهه إذ ليس الخاص وجها له و يستحيل الحكم على المجهول المطلق

## ٦ وقوع الوضع العام و الموضوع له الخاص و تحقيق المعنى الحرفى

### إشارة

أما وقوع القسم الثالث فقد قلنا إن مثاله وضع الحروف و ما يلحق بها من أسماء الإشاره و الضمائر و الموصولات و الاستفهام و نحوها. و قبل إثبات ذلك لا بد من تحقيق معنى الحرف و ما يمتاز به عن الاسم فنقول الأقوال فى وضع الحروف و ما يلحق بها من الأسماء ثلاثه ١ أن الموضوع له فى الحروف هو بعينه الموضوع له فى الأسماء المسانخه لها فى المعنى فمعنى من الابتدائيه هو عين معنى كلمه الابتداء بلا فرق و كذا معنى على معنى كلمه الاستعلاء و معنى فى معنى كلمه الظرفيه و هكذا. و إنما الفرق فى جهة أخرى و هى أن الحرف وضع لأجل أن يستعمل فى معناه إذا لوحظ ذلك المعنى حاله و آله لغيره أى إذا لوحظ المعنى غير مستقل فى نفسه و الاسم وضع لأجل أن يستعمل فى معناه إذا لوحظ مستقلا فى نفسه. مثلا مفهوم الابتداء معنى واحد وضع له لفظان أحدهما لفظ الابتداء و الثانى كلمه من لكن الأول وضع له لأجل أن يستعمل فيه

عند ما يلاحظه المستعمل مستقلا في نفسه كما إذا قيل ابتداء السير كان سريعا و الثاني وضع له لأجل أن يستعمل فيه عند ما يلاحظه المستعمل غير مستقل في نفسه كما إذا قيل سرت من النجف. فتحصل أن الفرق بين معنى الحرف و معنى الاسم أن الأول يلاحظه المستعمل حين الاستعمال آله لغيره و غيره مستقل في نفسه و الثاني يلاحظه حين الاستعمال مستقلا مع أن المعنى في كليهما واحد و الفرق بين وضعيهما إنما هو في الغايه فقط. و لازم هذا القول أن الوضع و الموضوع له في الحروف عامان و هذا القول منسوب إلى الشيخ الرضى نجم الأئمه و اختاره المحقق صاحب الكفايه ٢ أن الحروف لم توضع لمعان أصلا بل حالها حال علامات الإعراب في إفاده كيفيه خاصه في لفظ آخر فكما أن علامه الرفع في قولهم حدثنا زراراه تدل على أن زراراه فاعل الحديث كذلك من في المثال المتقدم تدل على أن النجف مبتدأ منها و السير مبتدأ به ٣. أن الحروف موضوعه لمعان مباينه في حقيقتها و نسخها للمعاني الاسميه فإن المعاني الاسميه في حد ذاتها معان مستقله في أنفسها و معاني الحروف لا استقلال لها بل هي متقومه بغيرها. و الصحيح هذا القول الثالث و يحتاج إلى توضيح و بيان إن المعاني الموجوده في الخارج على نحوين الأول ما يكون موجودا في نفسه كزيد الذى هو من جنس الجوهر و قيامه مثلا الذى هو من جنس العرض فإن كلا منهما موجود في نفسه و الفرق أن الجوهر موجود في نفسه لنفسه و العرض موجود في نفسه لغيره. الثاني ما يكون موجودا لا- في نفسه كنسبه القيام إلى زيد

و الدليل على كون هذا المعنى لا- فى نفسه أنه لو كان للنسب و الروابط وجودات استقلاليه للزم وجود الرابط بينها و بين موضوعاتها فننقل الكلام إلى ذلك الرابط و المفروض أنه موجود مستقل فلا بد له من رابط أيضا و هكذا ننقل الكلام إلى هذا الرابط فيلزم التسلسل و التسلسل باطل . فيعلم من ذلك أن وجود الروابط و النسب فى حد ذاته متعلق بالغير و لا حقيقه له إلا التعلق بالطرفين . ثم إن الإنسان فى مقام إفاده مقاصده كما يحتاج إلى التعبير عن المعانى المستقله كذلك يحتاج إلى التعبير عن المعانى غير المستقله فى ذاتها فحكمه الوضع تقتضى أن توضع بإزاء كل من القسمين ألفاظ خاصه و الموضوع بإزاء المعانى المستقله هى الأسماء و الموضوع بإزاء المعانى غير المستقله هى الحروف و ما يلحق بها و هذه المعانى غير المستقله لما كانت على أقسام شتى فقد وضع بإزاء كل قسم لفظ يدل عليه أو هيئه لفظيه تدل عليه . مثلا إذا قيل نرحت البئر فى دارنا بالدلو ففيه عدده نسب مختلفه و معان غير مستقله إحداها نسبه النرح إلى فاعله و الدال عليها هيئه الفعل للمعلوم و ثانيها نسبه إلى ما وقع عليه أى مفعوله و هو البئر و الدال عليها هيئه النصب فى الكلمه و ثالثها نسبه إلى المكان و الدال عليها كلمه فى و رابعها نسبه إلى الآله و الدال عليها لفظ الباء فى كلمه بالدلو . و من هنا يعلم أن الدال على المعانى غير المستقله ربما يكون لفظا مستقلا كلفظه من و إلى و فى و ربما يكون هيئه فى اللفظ كهيئات المشتقات و الأفعال و هيئات الإعراب .

فقد تحقق مما بيناه أن الحروف لها معان تدل عليها كالأسماء و الفرق أن المعانى الاسميه مستقله فى أنفسها و قابله لتصورها فى ذاتها و إن كانت فى الوجود الخارجى محتاجه إلى غيرها كالأعراض و أما المعانى الحرفيه فهى معان غير مستقله و غير قابله للتصور إلا فى ضمن مفهوم آخر و من هنا يشبه كل أمر غير مستقل بالمعنى الحرفى .

### بطلان القولين الأولين

و على هذا يظهر بطلان القول الثانى القائل إن الحروف لا معانى لها و كذلك القول الأول القائل إن المعنى الحرفى و الاسمى متحدان بالذات مختلفان باللحاظ و يرد هذا القول أيضا أنه لو صح اتحاد المعنيين لجاز استعمال كل من الحرف و الاسم فى موضع الآخر مع أنه لا يصح بالبدهاه حتى على نحو المجاز فلا يصح بدل قولنا زيد فى الدار مثلا أن يقال زيد الظرفيه الدار . و قد أجيب عن هذا الإيراد بأنه إنما لا يصح أحدهما فى موضع الآخر لأن الواضع اشترط ألا يستعمل لفظ الظرفيه إلا عند لحاظ معناه مستقلا و لا يستعمل لفظ فى إلا عند لحاظ معناه غير مستقل و آله لغيره و لكنه جواب غير صحيح لأنه لا دليل على وجوب اتباع ما يشترطه الواضع إذا لم يكن اشتراطه يوجب اعتبار خصوصيه فى اللفظ و المعنى و على تقدير أن يكون الواضع ممن تجب طاعته فمخالفته توجب العصيان لا غلط الكلام

إذ قد عرفت أن الموجودات [١] منها ما يكون مستقلا في الوجود و منها ما يكون رابطا بين موجودين فاعلم أن كل كلام مركب من كلمتين أو أكثر إذا ألقيت كلماته بغير ارتباط بينها فإن كل واحد منها كلمه مستقله في نفسها لا ارتباط لها بالأخرى و إنما الذى يربط بين المفردات و يؤلفها كلاما واحدا هو الحرف أو إحدى الهيئات الخاصه فأنت إذا قلت مثلا أنا كتب قلم لا يكون بين هذه الكلمات ربط و إنما هى مفردات صرفه مثوره أما إذا قلت كتبت بالقلم كان كلاما واحدا مرتبطا بعضه مع بعض مفهما للمعنى المقصود منه و ما حصل هذا الارتباط و الوحده الكلاميه إلا بفضل الهيئه المخصوصه لكتبت و حرف الباء و أل. و عليه يصح أن يقال إن الحروف هى روابط المفردات المستقله و المؤلفه للكلام الواحد و الموحده للمفردات المختلفه شأنها شأن النسبه بين المعانى المختلفه و الرابطه بين المفاهيم غير المربوطه فكما أن النسبه رابطه بين المعانى و مؤلفه بينها فكذلك الحرف الدال عليها رابط بين الألفاظ و مؤلف بينها. و إلى هذا (أشار سيد الأولياء أمير المؤمنين عليه السلام بقوله المعروف فى تقسيم الكلمات: الاسم ما أنبأ عن المسمى و الفعل ما أنبأ عن حركه

المسمى و الحرف ما أوجد معنى فى غيره) فأشار إلى أن المعانى الاسميه معان استقلالیه و معانى الحروف غير مستقله فى نفسها و إنما هى تحدث الربط بين المفردات و لم نجد فى تعاريف القوم للحرف تعريفا جامعاً صحيحاً مثل هذا التعريف

### الوضع فى الحروف عام و الموضوع له خاص

إذا اتضح جميع ما تقدم يظهر أن كل نسبة حقيقتها متقومه بطرفيها على وجه لو قطع النظر عن الطرفين لبطلت و انعدمت فكل نسبة فى وجودها الرابط مباينه لأيه نسبة أخرى و لا تصدق عليها و هى فى حد ذاتها مفهوم جزئى حقيقى . و عليه لا يمكن فرض النسبه مفهومًا كلياً ينطبق على كثيرين و هى متقومه بالطرفين و إلا لبطلت و انسلخت عن حقيقه كونها نسبة . ثم إن النسب غير محصوره فلا يمكن تصور جميعها للواضع فلا بد فى مقام الوضع لها من تصور معنى اسمى يكون عنواناً للنسب غير المحصوره حاكياً عنها و ليس العنوان فى نفسه نسبة كمفهوم لفظ النسبه الابتدائيه المشار به إلى أفراد النسب الابتدائيه الكلاميه ثم يضع لنفس الأفراد غير المحصوره التى لا- يمكن التعبير عنها إلا بعنوانها و بعبارة أخرى إن الموضوع له هو النسبه الابتدائيه بالحمل الشائع و أما النسبه الابتدائيه بالحمل الأولى فليست بنسبه حقيقه بل تكون طرفاً للنسبه كما لو قلت الابتداء كان من هذا المكان . و من هذا يعلم حال أسماء الإشاره و الضمائر و الموصولات و نحوها فالوضع فى الجميع عام و الموضوع له خاص

## ٧ الاستعمال حقيقي و مجازي

استعمال اللفظ في معناه الموضوع له حقيقه و استعماله في غيره المناسب له مجاز و في غير المناسب غلط و هذا أمر محل وفاق و لكنه وقع الخلاف في الاستعمال المجازي في أن صحته هل هي متوقفه على ترخيص الواضع و ملاحظه العلاقات المذكوره في علم البيان أو أن صحته طبيعیه تابعه لاستحسان الذوق السليم فكلما كان المعنى غير الموضوع له مناسباً للمعنى الموضوع له و استحسنة الطبع صح استعمال اللفظ فيه و إلا فلا. و الأرجح القول الثاني لأننا نجد صحه استعمال الأسد في الرجل الشجاع مجازاً و إن منع منه الواضع و عدم صحه استعماله مجازاً في كراهه رائحه الفم كما يمثلون و إن رخص الواضع و مؤيد ذلك اتفاق اللغات المختلفه غالباً في المعاني المجازيه فترى في كل لغة يعبر عن الرجل الشجاع باللفظ الموضوع للأسد و هكذا في كثير من المجازات الشائعه عند البشر

## ٨ الدلاله تابعه للإراداه

قسموا الدلاله إلى قسمين التصوريه و التصديقيه ١ التصوريه و هي أن ينتقل ذهن الإنسان إلى معنى اللفظ بمجرد صدوره من لفظ و لو علم أن الالفاظ لم يقصده كانتقال الذهن إلى المعنى الحقيقي عند استعمال اللفظ في معنى مجازي مع أن المعنى الحقيقي ليس مقصوداً للمتكلم و كانتقال الذهن إلى المعنى من اللفظ الصادر من الساهي أو النائم أو الغالط ٢. التصديقيه و هي دلالة اللفظ على أن المعنى مراد للمتكلم



فى اللفظ و قاصد لاستعماله فىه و هذه الدلالة متوقفه على عده أشياء أولاً على إحراز كون المتكلم فى مقام البيان و الإفاده و ثانياً على إحراز أنه جاد غير هازل و ثالثاً على إحراز أنه قاصد لمعنى كلامه شاعر به و رابعاً على عدم نصب قرينه على إرادته خلاف الموضوع له و إلا- كانت الدلالة التصديقيه على طبق القرينه المنصوبه . و المعروف أن الدلالة الأولى التصوريه معلوله للوضع أى أن الدلالة الوضعيه هى الدلالة التصوريه و هذا هو مراد من يقول إن الدلالة غير تابعه للإرادته بل تابعه لعلم السامع بالوضع . و الحق أن الدلالة تابعه للإرادته و أول من تنبه لذلك فيما نعلم الشيخ نصير الدين الطوسى أعلى الله مقامه لأن الدلالة فى الحقيقه منحصره فى الدلالة التصديقيه و الدلالة التصوريه التى يسمونها دلالة ليست بدلالة و إن سميت كذلك فإنه من باب التشبيه و التجوز لأن التصوريه فى الحقيقه هى من باب تداعى المعانى الذى يحصل بأدنى مناسبة فتقسيم الدلالة إلى تصديقيه و تصوريه تقسيم الشئ إلى نفسه و إلى غيره . و السر فى ذلك أن الدلالة حقيقه كما فسرناها فى كتاب المنطق الجزء الأول بحث الدلالة هى أن يكشف الدال عن وجود المدلول فيحصل من العلم به العلم بالمدلول سواء كان الدال لفظاً أو غير لفظ . مثلاً إن طرقة الباب يقال إنها داله على وجود شخص على الباب طالب لأهل الدار باعتبار أن المطرقة موضوعه لهذه الغايه و تحليل هذا المعنى أن سماع الطرقة يكشف عن وجود طالب قاصد للطلب فيحصل من العلم بالطرقة العلم بالطارق و قصده و لذلك يتحرك السامع إلى إجابته . لا- أنه ينتقل ذهن السامع من تصور الطرقة إلى تصور شخص ما فإن هذا الانتقال قد يحصل بمجرد تصور معنى الباب أو الطرقة من دون أن

يسمع طريقه و لا يسمى ذلك دلالة و لذا إن الطريقه لو كانت على نحو مخصوص يحصل من حركه الهواء مثلا لا تكون داله على ما وضعت له المطرقه و إن خطر فى ذهن السامع معنى ذلك . و هكذا نقول فى دلالة الألفاظ على معانيها بدون فرق فإن اللفظ إذا صدر من المتكلم على نحو يحرز معه أنه جاد فيه غير هازل و أنه عن شعور و قصد و أن غرضه البيان و الإفهام و معنى إحراز ذلك أن السامع علم بذلك فإن كلامه يكون حينئذ دالا على وجود المعنى أى وجوده فى نفس المتكلم بوجود قصدى فيكون علم السامع بصدور الكلام منه يستلزم علمه بأن المتكلم قاصد لمعناه لأجل أن يفهمه السامع و بهذا يكون الكلام دالا كما تكون الطريقه داله و ينعقد بهذا للكلام ظهور فى معناه الموضوع له أو المعنى الذى أقيمت على إرادته قرينه . و لذا نحن عرفنا الدلالة اللفظيه فى المنطق ٢٦١ بأنها هى كون اللفظ بحاله ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به و من هنا سمي المعنى معنى أى المقصود من عناه إذا قصده . و لأجل أن يتضح هذا الأمر جيدا اعتبر باللافتات التى توضع فى هذا العصر للدلالة على أن الطريق مغلق مثلا- أو أن الاتجاه فى الطريق إلى اليمين أو اليسار و نحو ذلك فإن اللافتة إذا كانت موضوعه فى موضعها اللائق على وجه منظم بنحو يظهر منه أن وضعها لهدايه المستطرقين كان مقصودا لوضعها فإن وجودها هكذا يدل حينئذ على ما يقصد منها من غلق الطريق أو الاتجاه أما لو شاهدتها مطروحة فى الطريق مهملة أو عند الكاتب يرسمها فإن المعنى المكتوب يخطر فى ذهن القارئ و لكن لا تكون داله عنده على أن الطريق مغلوقه أو أن الاتجاه كذا بل أكثر ما يفهم من ذلك أنها ستوضع لتدل على هذا بعد ذلك لا أن لها الدلالة فعلا

## ٩ الوضع شخصي و نوعي

قد عرفت في المبحث الرابع أنه لا بد في الوضع من تصور اللفظ و المعنى و عرفت هناك أن المعنى تارة يتصوره الواضع بنفسه و أخرى بوجهه و عنوانه فاعرف هنا أن اللفظ أيضا كذلك ربما يتصوره الواضع بنفسه و يضعه للمعنى كما هو الغالب في الألفاظ فيسمى الوضع حينئذ شخصيا و ربما يتصوره بوجهه و عنوانه فيسمى الوضع نوعيا. و مثال الوضع النوعي الهيئات فإن الهيئه غير قابله للتصور بنفسها بل إنما يصح تصورها في مادة من مواد اللفظ كهيئه كلمه ضرب مثلا و هي هيئه الفعل الماضي فإن تصورها لا- بد أن يكون في ضمن الضاد و الراء و الباء أو في ضمن الفاء و العين و اللام في فعل و لما كانت المواد غير محصوره و لا- يمكن تصور جميعها فلا- بد من الإشارة إلى أفرادها بعنوان عام فيضع كل هيئه تكون على زنه فعل مثلا أو زنه فاعل أو غيرهما و يتوصل إلى تصور ذلك العام بوجود الهيئه في إحدى المواد كماده فعل التي جرت الاصطلاحات عليها عند علماء العربيه

## ١٠ وضع المركبات

ثم الهيئه الموضوعه لمعنى تارة تكون في المفردات كهيئات المشتقات التي تقدمت الإشارة إليها و أخرى في المركبات كالهيئه التركيبيه بين المبتدأ و الخبر لإفاده حمل شىء على شىء و كهيئه تقدم ما حقه التأخير لإفاده الاختصاص و من هنا تعرف أنه لا حاجه إلى وضع الجمل و المركبات في إفاده معانيها زائدا على وضع المفردات بالوضع الشخصى و الهيئات بالوضع النوعى كما قيل بل هو لغو محض و لعل من ذهب إلى وضعها أراد به وضع

الهيئات التركيبية لا الجملة بأسرها بموادها و هيئاتها زياده على وضع أجزائها فيعود النزاع حينئذ لفظيا

## ١١ علامات الحقيقه و المجاز

### اشاره

قد يعلم الإنسان إما من طريق نص أهل اللغه أو لكونه نفسه من أهل اللغه أن لفظ كذا موضوع لمعنى كذا و لا كلام لأحد فى ذلك فإنه من الواضح أن استعمال اللفظ فى ذلك المعنى حقيقه و فى غيره مجاز. و قد يشك فى وضع لفظ مخصوص لمعنى مخصوص فلا يعلم أن استعماله فيه هل كان على سبيل الحقيقه فلا يحتاج إلى نصب قرينه عليه أو على سبيل المجاز فيحتاج إلى نصب القرينه و قد ذكر الأصوليون لتعيين الحقيقه من المجاز أى لتعيين أنه موضوع لذلك المعنى أو غير موضوع طرقا و علامات كثيره نذكر هنا أهمها

### الأولى التبادر

دلالة كل لفظ على أى معنى لا بد لها من سبب و السبب لا يخلو فرضه عن أحد أمور ثلاثه المناسبه الذاتيه و قد عرفت بطلانها أو العقليه الوضعيه أو القرينه الحالیه أو المقاليه فإذا علم أن الدلاله مستنده إلى نفس اللفظ من غير اعتماد على قرينه فإنه يثبت أنها من جهه العلقه الوضعيه. و هذا هو المراد بقولهم التبادر علامه الحقيقه و المقصود من كلمه التبادر هو انسباق المعنى من نفس اللفظ مجردا عن كل قرينه. و قد يعترض على ذلك بأن التبادر لا بد له من سبب و ليس هو إلا العلم بالوضع لأن من الواضح أن الانسباق لا يحصل من اللفظ إلى معناه

فى أفة لفة لفر العالم بلك اللغة فىقف التبار على العلم بالوضع فلو أردنا إباب الحقفة و تحفىل العلم بالوضع بسبب التبار لزم الدور المبال فلا فقل على هذا أن فكون التبار علامه للحقفة فستفاد منه العلم بالوضع و المفروض أنه مستفاد من العلم بالوضع. و الجواب أن كل فرد من أفة أمه ففش معها لا بد أن فستعمل الألفاظ المتداوله عندها تبعاً لها و لا بد أن فركز فى ذهنه معنى اللفظ ارتكازاً فستوجب انسباق ذهنه إلى المعنى عند سماع اللفظ و قد فكون ذلك الارتكاز من دون التفات تففىلى فله و إلى خصوصفات المعنى فإذا أراد الإنسان معرفه المعنى و تلك الخصوصفات و توجهت نفسه إلى فانه ففتش عما هو مركز فى نفسه من المعنى ففنظر إلىه مستقلاً عن القرینه فىرى أن المتبار من اللفظ الخاص ما هو من معناه الارتكازى فىعرف أنه حقفة فىه. فالعلم بالوضع لمعنى خاص بخصوصفاته التففىلىه أى الالتفات التففىلى إلى الوضع و التوجه إلىه فتوقف على التبار و التبار إنما هو موقوف على العلم الارتكازى بوضع اللفظ لمعناه فر الملتفت إلىه. و الحاصل أن هناك علمفن أحدهما فتوقف على التبار و هو العلم التففىلى و الآخر فتوقف التبار علىه و هو العلم الإجمالى الارتكازى. هذا الجواب بالقفاس إلى العالم بالوضع و أما بالقفاس إلى فر العالم به فلا- فقل حصول التبار عنده لفرض جهله باللغه نعم فكون التبار أماره على الحقفة عنده إذا شاهد التبار عند أهل اللغة فعنى أن الأماره عنده تبار فره من أهل اللغة مثلاً إذا شاهد الأعجمى من أصحاب اللغة العربفه انسباق أذهانهم من لفظ الماء المجرى عن القرینه إلى الجسم السائل البارى بالطبع فلا بد أن فحصل له العلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى

عندهم و عليه فلا دور هنا لأن علمه يتوقف على التبادر و التبادر يتوقف على علم غيره.

## العلامه الثانيه عدم صحه السلب و صحته و صحه الحمل و عدمه

### اشاره

ذكروا أن عدم صحه سلب اللفظ عن المعنى الذى يشك فى وضعه له علامه أنه حقيقه فيه و أن صحه السلب علامه على أنه مجاز فيه . و ذكروا أيضا أن صحه حمل اللفظ على ما يشك فى وضعه له علامه الحقيقه و عدم صحه الحمل علامه على المجاز . و هذا ما يحتاج إلى تفصيل و بيان فلتحقيق الحمل و عدمه و السلب و عدمه نسلك الطرق الآتيه ١ نجعل المعنى الذى يشك فى وضع اللفظ له موضوعا و نعبر عنه بأى لفظ كان يدل عليه . ثم نجعل اللفظ المشكوك فى وضعه لذلك المعنى محمولا بما له من المعنى الارتكازى . ثم نجرب أن نحمل بالحمل الأولى اللفظ بما له من المعنى المرتكز فى الذهن على ذلك اللفظ الدال على المعنى المشكوك وضع اللفظ له و الحمل الأولى ملاكه الاتحاد فى المفهوم و التغير بالاعتبار [١]. و حينئذ إذا أجرينا هذه التجربه فإن وجدنا عند أنفسنا صحه الحمل و عدم صحه السلب علمنا تفصيلا بأن اللفظ موضوع لذلك المعنى و إن وجدنا عدم صحه الحمل و صحه السلب علمنا أنه ليس موضوعا لذلك المعنى بل يكون استعماله فيه مجازا .

٢ إذا لم يصح عندنا الحمل الأولي نجرب أن نحمله هذه المره بالحمل الشائع الصناعي الذى ملاكه الاتحاد وجودا و التغير مفهوما .و حينئذ فإن صح الحمل علمنا أن المعنيين متحدان وجودا سواء كانت النسبه التساوى أو العموم من وجه [١]أو مطلقا و لا يتعين واحد منها بمجرد صحه الحمل و إن لم يصح الحمل و صح السلب علمنا أنهما متباينان ٣ نجعل موضوع القضييه أحد مصاديق المعنى المشكوك وضع اللفظ له لا نفس المعنى المذكور ثم نجرب الحمل و ينحصر الحمل فى هذه التجربه بالحمل الشائع فإن صح الحمل علم منه حال المصداق من جهه كونه أحد المصاديق الحقيقيه لمعنى اللفظ الموضوع له سواء كان ذلك المعنى نفس المعنى المذكور أو غيره المتحد معه وجودا كما يستعلم منه حال الموضوع له فى الجمله من جهه شموله لذلك المصداق بل قد يستعلم منه تعيين الموضوع له مثلما إذا كان الشك فى وضعه لمعنى عام أو خاص كلفظ الصعيد المردد بين أن يكون موضوعا لمطلق وجه الأرض أو لخصوص التراب الخالص فإذا وجدنا صحه الحمل و عدم صحه السلب بالقياس إلى غير التراب الخالص من مصاديق الأرض يعلم بالقهر تعيين وضعه لعموم الأرض .و إن لم يصح الحمل و صح السلب علم أنه ليس من أفراد الموضوع له و مصاديقه الحقيقيه و إذا كان قد استعمل فيه اللفظ فالاستعمال يكون مجازا إما فيه رأسا أو فى معنى يشمله و يعمه

إن الدور الذى ذكر فى التبادر يتوجه إشكاله هنا أيضا و الجواب عنه نفس الجواب هناك لأن صحة الحمل و صحة السلب إنما هما باعتبار ما للفظ من المعنى المرتكز إجمالا- فلا تتوقف العلامه إلا على العلم الارتكازى و ما يتوقف على العلامه هو العلم التفصيلى. هذا كله بالنسبه إلى العارف باللغه و أما الجاهل بها فيرجع إلى أهلها فى صحة الحمل و السلب و عدمهما كالتبادر

**العلامه الثالثه الاطراد**

و ذكروا من جمله علامات الحقيقه و المجاز الاطراد و عدمه فالاطراد علامه الحقيقه و عدمه علامه المجاز. و معنى الاطراد أن اللفظ لا- يختص صحة استعماله بالمعنى المشكوك بمقام دون مقام و لا- بصوره دون صورته كما لا يختص بمصداق دون مصداق. و الصحيح أن الاطراد ليس علامه للحقيقه لأن صحة استعمال اللفظ فى معنى بما له من الخصوصيات مره واحده تستلزم صحته دائما سواء كان حقيقه أم مجازا فالاطراد لا يختص بالحقيقه حتى يكون علامه لها



اعلم أن الشك في اللفظ على نحوين ١ الشك في وضعه لمعنى من المعاني ٢. الشك في المراد منه بعد فرض العلم بالوضع كأن يشك في أن المتكلم أراد بقوله رأيت أسدا معناه الحقيقي أو معناه المجازى مع العلم بوضع لفظ الأسد للحيوان المفترس و بأنه غير موضوع للرجل الشجاع. أما النحو الأول فقد كان البحث السابق معقودا لأجله لغرض بيان العلامات المثبتة للحقيقة أو المجاز أى المثبتة للوضع أو عدمه و هنا نقول إن الرجوع إلى تلك العلامات و أشباهها كنص أهل اللغة أمر لا بد منه فى إثبات أوضاع اللغة أیه لغه كانت و لا- يكفى فى إثباتها أن نجد فى كلام أهل تلك اللغة استعمال اللفظ فى المعنى الذى شك فى وضعه له لأن الاستعمال كما يصح فى المعنى الحقيقى يصح فى المعنى المجازى و ما يدرينا لعل المستعمل اعتمد على قرينه حالیه أو مقالیه فى تفهيم المعنى المقصود له فاستعمله فيه على سبيل المجاز و لذا اشتهر فى لسان المحققين حتى جعلوه كقاعده قولهم إن الاستعمال أعم من الحقيقه و المجاز. و من هنا نعلم بطلان طريقه العلماء السابقين لإثبات وضع اللفظ بمجرد وجدان استعماله فى لسان العرب كما وقع ذلك لعلم الهدى السيد المرتضى قدس سره فإنه كان يجرى أصاله الحقيقه فى الاستعمال بينما أن أصاله الحقيقه إنما تجرى عند الشك فى المراد لا فى الوضع كما سيأتى. و أما النحو الثانى فالمرجع فيه لإثبات مراد المتكلم الأصول اللفظية و هذا البحث معقود لأجلها فينبغى الكلام فيها من جهتين أولا- فى ذكرها و ذكر مواردها. ثانيا فى حجيتها و مدرك حجيتها .

أما من الجبهه الأولى فنقول أهم الأصول اللفظيه ما يأتى .

### ١ أصاله الحقيقه

و موردها ما إذا شك فى إرادته المعنى الحقيقى أو المجازى من اللفظ بأن لم يعلم وجود القرينه على إرادته المجاز مع احتمال وجودها فيقال حينئذ الأصل الحقيقه أى الأصل أن نحمل الكلام على معناه الحقيقى فيكون حجه فيه للمتكلم على السامع و حجه فيه للسامع على المتكلم فلا يصح من السامع الاعتذار فى مخالفه الحقيقه بأن يقول للمتكلم لعلك أردت المعنى المجازى و لا يصح الاعتذار من المتكلم بأن يقول للسامع إنى أردت المعنى المجازى .

### ٢ أصاله العموم

و موردها ما إذا ورد لفظ عام و شك فى إرادته العموم منه أو الخصوص أى شك فى تخصيصه فيقال حينئذ الأصل العموم فيكون حجه فى العموم على المتكلم أو السامع .

### ٣ أصاله الإطلاق

و موردها ما إذا ورد لفظ مطلق له حالات و قيود يمكن إرادته بعضها منه و شك فى إرادته هذا البعض لاحتمال وجود القيد فيقال الأصل الإطلاق فيكون حجه على السامع و المتكلم كقوله تعالى **أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ** فلو شك مثلاً فى البيع أنه هل يشترط فى صحته أن ينشأ بألفاظ عربيه فإننا نتمسك بأصالة إطلاق البيع فى الآية لنفى اعتبار هذا الشرط و التقييد به فنحكم حينئذ بجواز البيع بالألفاظ غير العربيه .

## ٤ أصاله عدم التقدير

و موردها ما إذا احتمل التقدير فى الكلام و ليس هناك دلالة على التقدير فالأصل عدمه و يلحق بأصاله عدم التقدير أصاله عدم النقل و أصاله عدم الاشتراط و موردهما ما إذا احتمل معنى ثان موضوع له اللفظ فإن كان هذا الاحتمال مع فرض هجر المعنى الأول و هو المسمى بالمنقول فالأصل عدم النقل و إن كان مع عدم هذا الفرض و هو المسمى بالمشترك فإن الأصل عدم الاشتراك فيحمل اللفظ فى كل منهما على إرادته المعنى الأول ما لم يثبت النقل و الاشتراك أما إذا ثبت النقل فإنه يحتمل على المعنى الثانى و إذا ثبت الاشتراك فإن اللفظ يبقى مجملا لا يتعين فى أحد المعنيين إلا بقرينه على القاعده المعروفه فى كل مشترك .

## ٥ أصاله الظهور

و موردها ما إذا كان اللفظ ظاهرا فى معنى خاص لا على وجه النص فيه الذى لا يحتمل معه الخلاف بل كان يحتمل إرادته خلاف الظاهر فإن الأصل حينئذ أن يحتمل الكلام على الظاهر فيه . و فى الحقيقة إن جميع الأصول المتقدمه راجعه إلى هذا الأصل لأن اللفظ مع احتمال المجاز مثلا ظاهرا فى الحقيقة و مع احتمال التخصيص ظاهرا فى العموم و مع احتمال التقييد ظاهرا فى الإطلاق و مع احتمال التقدير ظاهرا فى عدمه فمؤدى أصاله الحقيقة نفس مؤدى أصاله الظهور فى مورد احتمال التخصيص و هكذا فى باقى الأصول المذكوره . فلو عبرنا بدلا عن كل من هذه الأصول بأصاله الظهور كان التعبير صحيحا مؤديا للغرض بل كلها يرجع اعتبارها إلى اعتبار أصاله الظهور فليس عندنا فى الحقيقة إلا أصل واحد هو أصاله الظهور و لذا لو كان الكلام ظاهرا فى المجاز و احتمل إرادته الحقيقة انعكس الأمر و كان الأصل

من اللفظ المجاز بمعنى أن الأصل الظهور و مقتضاه الحمل على المعنى المجازى و لا تجرى أصاله الحقيقه حينئذ و هكذا لو كان الكلام ظاهرا فى التخصيص أو التقييد .

### حجبه الأصول اللفظيه

و هى الجبهه الثانيه من البحث عن الأصول اللفظيه و البحث عنها يأتى فى بابيه و هو باب مباحث الحججه و لكن ينبغى الآن أن نتعجل فى البحث عنها لكثره الحاجه إليها مكتفين بالإشاره فنقول إن المدرك و الدليل فى جميع الأصول اللفظيه واحد و هو تبنى العقلاء فى الخطابات الجاربه بينهم على الأخذ بظهور الكلام و عدم الاعتناء باحتمال إرادته خلاف الظاهر كما لا يعتنون باحتمال الغفله أو الخطأ أو الهزل أو إرادته الإهمال و الإجمال فإذا احتمل الكلام المجاز أو التخصيص أو التقييد أو التقدير لا يوقفهم ذلك عن الأخذ بظاهره كما يلغون أيضا احتمال الاشتراك و النقل و نحوهما . و لا بد أن الشارع قد أمضى هذا البناء و جرى فى خطابه على طريقتهم هذه و إلا- لجزرنا و نهانا عن هذا البناء فى خصوص خطابه أو لبين لنا طريقته لو كان له غير طريقتهم طريقه خاصه يجب اتباعها و لا- يجوز التعدى عنها إلى غيرها فيعلم من ذلك على سبيل الجزم أن الظاهر حجه عنده كما هو عند العقلاء بلا فرق

### ١٣ الترادف و الاشتراك

#### اشاره

لا ينبغى الإشكال فى إمكان الترادف و الاشتراك بل فى وقوعهما فى اللغه العربيه فلا يصغى إلى مقاله من أنكرهما و هذه بين أيدينا اللغه العربيه و وقوعهما فيها واضح لا يحتاج إلى بيان . و لكن ينبغى أن نتكلم فى نشأتهما فإنه يجوز أن يكونا من وضع

واضع واحد بأن يضع شخص واحد لفظين لمعنى واحد أو لفظا لمعنيين و يجوز أن يكونا من وضع واضعين متعددين فتضع قبيله مثلا- لفظا لمعنى و قبيله أخرى لفظا آخر لذلك المعنى أو تضع قبيله لفظا لمعنى و قبيله أخرى ذلك اللفظ لمعنى آخر و عند الجمع بين هذه اللغات باعتبار أن كل لغة منها لغة عربييه صحيحه يجب اتباعها يحصل الترادف و الاشتراك . و الظاهر أن الاحتمال الثانى أقرب إلى واقع اللغه العربييه كما صرح به بعض المؤرخين للغه و على الأقل فهو الأغلِب فى نشأه الترادف و الاشتراك و لذا نسمع علماء العربييه يقولون لغة الحجاز كذا و لغة حمير كذا و لغة تميم كذا و هكذا فهذا دليل على تعدد الوضع بتعدد القبائل و الأقوام و الأقطار فى الجمله و لا تهمنا الإطاله فى ذلك .

### استعمال اللفظ فى أكثر من معنى

و لا شك فى جواز استعمال اللفظ المشترك فى أحد معانيه بمعونه القرينه المعينه و على تقدير عدم القرينه يكون اللفظ مجملا لا- دلالة له على أحد معانيه . كما لا- شبهه فى جواز استعماله فى مجموع معانيه بما هو مجموع المعانى غايه الأمر يكون هذا الاستعمال مجازا يحتاج إلى القرينه لأنه استعمال للفظ فى غير ما وضع له . و إنما فى البحث و الخلاف فى جواز إرادته أكثر من معنى واحد من المشترك فى استعمال واحد على أن يكون كل من المعانى مرادا من اللفظ على حده و كان اللفظ قد جعل للدلالة عليه وحده و للعلماء فى ذلك أقوال و تفصيلات كثيره لا يهمننا الآن التعرض لها و إنما الحق عندنا عدم جواز مثل هذا الاستعمال .الدليل أن استعمال أى لفظ فى معنى إنما هو بمعنى إيجاد ذلك

المعنى باللفظ لكن لا بوجوده الحقيقي بل بوجوده الجعلى التنزيلي لأن وجود اللفظ وجود للمعنى تنزيلا فهو وجود واحد ينسب إلى اللفظ حقيقه أولا- وبالذات و إلى المعنى تنزيلا- ثانيا و بالعرض (١) فإذا أوجد المتكلم اللفظ لأجل استعماله فى المعنى فكأنما أوجد المعنى و ألقاه بنفسه إلى المخاطب فلذلك يكون اللفظ ملحوظا للمتكلم بل للسامع آله و طريقا للمعنى و فانيا فيه و تبعا للحاظه و الملحوظ بالأصالة و الاستقلال هو المعنى نفسه . و هذا نظير الصورة فى المرآه فإن الصورة موجوده بوجود المرآه و الوجود الحقيقى للمرآه و هذا الوجود نفسه ينسب إلى الصورة ثانيا و بالعرض فإذا نظر الناظر إلى الصورة فى المرآه فإنما ينظر إليها بطريق المرآه بنظره واحده هى للصورة بالاستقلال و الأصالة و للمرآه بالآليه و التبع فتكون المرآه كاللفظ ملحوظه تبعا للحاظ الصورة و فانيه فيها فناء العنوان فى المعنون (٢) . و على هذا لا يمكن استعمال لفظ واحد إلا فى معنى واحد فإن استعماله فى معنيين مستقلا بأن يكون كل منهما مرادا من اللفظ كما إذا لم يكن إلا نفسه يستلزم لحاظ كل منهما بالأصالة فلا بد من لحاظ اللفظ فى آن واحد مرتين بالتبع و معنى ذلك اجتماع لحاظين فى آن واحد على ملحوظ واحد أعنى به اللفظ الفانى فى كل من المعنيين و هو محال بالضرورة فإن الشئ الواحد لا يقبل إلا وجودا واحدا فى النفس فى آن واحد .

ص: ٣٣

---

١-١) راجع عن توضيح الوجود اللفظى للمعنى الجزء الأول من المنطق ص ٢٢ من الطبعة الثانية للمؤلف.

٢-٢) راجع عن توضيح فناء العنوان فى المعنون الجزء الأول من المنطق ص ٥٥ من الطبعة الثانية.

ألا ترى أنه لا يمكن أن يقع لك أن تنظر في مرآة واحده إلى صورته تسع المرآة كلها و تنظر في نفس الوقت إلى صورته أخرى تسعها أيضا إن هذا لمحال. و كذلك النظر في اللفظ إلى معنيين على أن يكون كل منهما قد استعمل فيه اللفظ مستقلا و لم يحك إلا عنه. نعم يجوز لحاظ اللفظ فانيا في معنى في استعمال ثم لحاظه فانيا في معنى آخر في استعمال ثان مثل ما تنظر في المرآة إلى صورته تسعها ثم تنظر في وقت آخر إلى صورته أخرى تسعها. و كذا يجوز لحاظ اللفظ في مجموع معنيين في استعمال واحد و لو مجازا مثلما تنظر في المرآة في آن واحد إلى صورتين لشيئين مجتمعين و في الحقيقة إنما استعملت اللفظ في معنى واحد هو مجموع المعنيين و نظرت في المرآة إلى صورته واحده لمجموع الشيئين

### .تنبيهان.

الأول أنه لا فرق في عدم جواز الاستعمال في المعنيين بين أن يكونا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين فإن المانع و هو تعلق لحاظين بملحوظ واحد في آن واحد موجود في الجميع فلا يختص بالمشترك كما اشتهر. الثاني ذكر بعضهم أن الاستعمال في أكثر من معنى إن لم يجز في المفرد يجوز في التثنيه و الجمع بأن يراد من كلمه عينين مثلا فرد من العين الباصره و فرد من العين النابعه فلفظ عين و هو مشترك قد استعمل حال التثنيه في معنيين في الباصره و النابعه و هذا شأنه في الإمكان و الصحة شأن ما لو أريد معنى واحد من كلمه عينين بأن يراد بها فردان من العين الباصره مثلا فإذا صح هذا فليصح ذاك بلا فرق .

و استدلل على ذلك بما ملخصه أن التثنيه و الجمع فى قوه تكرار الواحد بالعطف فإذا قيل عينان فكأنما قيل عين و عين و إذ يجوز فى قولك عين و عين أن تستعمل أحدهما فى الباصره و الثانيه فى النابعه فكذلك ينبغى أن يجوز فيما هو بقوتها أعنى عينين و كذا الحال فى الجمع .و الصحيح عندنا عدم الجواز فى التثنيه و الجمع كالمفرد و الدليل أن التثنيه و الجمع و إن كانا موضوعين لإفاده التعدد إلا- أن ذلك من جهه وضع الهيئه فى قبال وضع ماده و هى أى الماده نفس لفظ المفرد الذى طرأت عليه التثنيه و الجمع فإذا قيل عينان مثلا فإن أريد من الماده خصوص الباصره فالتعدد يكون فيها أى فردان منها و إن أريد منها خصوص النابعه مثلا- فالتعدد يكون بالقياس إليها فلو أريد الباصره و النابعه فلا بد أن يراد التعدد من كل منهما أى فرد من الباصره و فرد من النابعه لكنه مستلزم لاستعمال الماده فى أكثر من معنى و قد عرفت استحالته .و أما أن التثنيه و الجمع فى قوه تكرار الواحد فمعناه أنها تدل على تكرار أفراد المعنى المراد من الماده لا تكرار نفس المعنى المراد منها فلو أريد من استعمال التثنيه أو الجمع فردان أو فرد من طبيعتين أو طبائع متعدده لا- يمكن ذلك أبدا إلا أن يراد من الماده المسمى بهذا اللفظ على نحو المجاز فتستعمل الماده فى معنى واحد و هو معنى مسمى هذا اللفظ و إن كان مجازا نظير الأعلام الشخصيه غير القابله لعروض التعدد على مفاهيمها الجزئيه إلا بتأويل المسمى فإذا قيل محمدان فمعناه فردان من المسمى بلفظ محمد فاستعملت الماده و هى لفظ محمد فى مفهوم المسمى مجازا



## اشاره

لا شك في أننا نحن المسلمين نفهم من بعض الألفاظ المخصوصه كالصلاه و الصوم و نحوهما معاني خاصه شرعيه و نجزم بأن هذه المعاني حادثه لم يكن يعرفها أهل اللغه العربيه قبل الإسلام و إنما نقلت تلك الألفاظ من معانيها اللغويه إلى هذه المعاني الشرعيه . هذا لا- شك فيه و لكن الشك وقع عند الباحثين في أن هذا النقل وقع في عصر الشارع المقدس على نحو الوضع التعيني أو التعيني فتثبت الحقيقه الشرعيه أو أنه وقع في عصر بعده على لسان أتباعه المتشرعه فلا- تثبت الحقيقه الشرعيه بل الحقيقه المتشرعيه . و الفائدة من هذا النزاع تظهر في الألفاظ الوارده في كلام الشارع مجردة عن القرينه سواء كانت في القرآن الكريم أم السنه فعلى القول الأول يجب حملها على المعاني الشرعيه و على الثاني تحمل على المعاني اللغويه أو يتوقف فيها فلا تحمل على المعاني الشرعيه و لا على اللغويه بناء على رأى من يذهب إلى التوقف فيما إذا دار الأمر بين المعنى الحقيقى و بين المجاز المشهور إذ من المعلوم أنه إذا لم تثبت الحقيقه الشرعيه فهذه المعاني المستحدثه تكون على الأقل مجازاً مشهوراً في زمانه صلى الله عليه و آله . و التحقيق في المسأله أن يقال إن نقل تلك الألفاظ إلى المعاني المستحدثه إما بالوضع التعيني أو التعيني أما الأول فهو مقطوع بعدم لأنه لو كان لنقل إلينا بالتواتر أو بالآحاد على الأقل لعدم الداعى إلى الإخفاء بل الدواعى متظافره على نقله مع أنه لم ينقل ذلك أبداً . و أما الثاني فهو مما ريب فيه بالنسبه إلى زمان إمامنا أمير المؤمنين

عليه السلام لأن اللفظ إذا استعمل في معنى خاص في لسان جماعه كثيره زمانا معتدا به لا سيما إذا كان المعنى جديدا يصبح حقيقه فيه بكثره الاستعمال فكيف إذا كان ذلك عند المسلمين قاطبه في سنين متماديه .فلا بد إذن من حمل تلك الألفاظ على المعاني المستحدثه فيما إذا تجردت عن القرائن في روايات الأئمه عليهم السلام .نعم كونها حقيقه فيها في خصوص زمان النبي صلى الله عليه وآله غير معلوم و إن كان غير بعيد بل من المظنون ذلك و لكن الظن في هذا الباب لا يغنى عن الحق شيئا غير أنه لا- أثر لهذا الجهل نظر إلى أن السنه النبويه غير مبتلى بها إلا ما نقل لنا من طريق آل البيت عليهم السلام على لسانهم و قد عرفت الحال في كلماتهم أنه لا بد من حملها على المعاني المستحدثه و أما القرآن المجيد فأغلب ما ورد فيه من هذه الألفاظ أو كله محفوف بالقرائن المعينه لإرادته المعنى الشرعى فلا فائده مهمه في هذا النزاع بالنسبه إليه .على أن الألفاظ الشرعيه ليست على نسق واحد فإن بعضها كثير التداول كالصلاه و الصوم و الزكاه و الحج لا سيما الصلاه التى يؤدونها كل يوم خمس مرات فمن البعيد جدا ألا تصبح حقائق فى معانيها المستحدثه بأقرب وقت فى زمانه صلى الله عليه وآله .

## الصحيح و الأعم

### اشاره

من ملحقات المسأله السابقه مسأله الصحيح و الأعم فقد وقع النزاع فى أن ألفاظ العبادات أو المعاملات أهى أسام موضوعه للمعاني الصحيحه أو للأعم منها و من الفاسده و قبل بيان المختار لا بد من تقديم مقدمات

الأولى أن هذا النزاع لا يتوقف على ثبوت الحقيقة الشرعية لأنه قد عرفت أن هذه الألفاظ مستعمله في لسان المشرع بنحو الحقيقة و لو على نحو الوضع التعيني عندهم و لا- ريب أن استعمالهم كان يتبع الاستعمال في لسان الشارع سواء كان استعماله على نحو الحقيقة أو المجاز. فإذا عرفنا مثلاً أن هذه الألفاظ في عرف المشرع كانت حقيقة في خصوص الصحيح يستكشف منه أن المستعمل فيه في لسان الشارع هو الصحيح أيضاً مهما كان استعماله عنده أ حقيقة كان أم مجازاً كما أنه لو علم أنها كانت حقيقة في الأعم في عرفهم كان ذلك أماره على كون المستعمل فيه في لسانه هو الأعم أيضاً و إن كان استعماله على نحو المجاز. الثانيه أن المراد من الصحيحه من العباده أو المعامله هي التي تمت أجزاءها و كملت شروطها و الصحيح إذن معناه تام الأجزاء و الشروط فالنزاع يرجع هنا إلى أن الموضوع له خصوص تام الأجزاء و الشروط من العباده أو المعامله أو الأعم منه و من الناقص. الثالثه أن ثمره النزاع هي صحه رجوع القائل بالوضع للأعم المسمى بالأعمى إلى أصله الإطلاق دون القائل بالوضع للصحيح المسمى بالصحيح فإنه لا يصح له الرجوع إلى أصله إطلاق اللفظ توضيح ذلك أن المولى إذا أمرنا بإيجاد شيء و شككنا في حصول امتثاله بالإتيان بمصداق خارجي فله صورتان يختلف الحكم فيهما ١ أن يعلم صدق عنوان المأمور به على ذلك المصداق و لكن يحتمل دخل قيد زائد في غرض المولى غير متوفر في ذلك المصداق كما إذا أمرنا المولى بعق رقبة فإنه يعلم بصدق عنوان المأمور به على الرقبة الكافره و لكن يشك في دخل وصف الإيمان في غرض المولى فيحتمل أن يكون قيدا

للمأمور به. فالقاعدته في مثل هذا الرجوع إلى أصله الإطلاق في نفي اعتبار القيد المحتمل اعتباره فلا يجب تحصيله بل يجوز الاكتفاء في الامتثال بالمصداق المشكوك فيتمثل في المثال لو أعتق رقبه كافره ٢. أن يشك في صدق نفس عنوان المأمور به على ذلك المصداق الخارجى كما إذا أمر المولى بالتيمم بالصعيد و لا ندرى أن ما عدا التراب هى يسمى صعيدا أو لا فيكون شكنا فى صدق الصعيد على غير التراب و فى مثله لا يصح الرجوع إلى أصله الإطلاق لإدخال المصداق المشكوك فى عنوان المأمور به ليكتفى به فى مقام الامتثال بل لا بد من الرجوع إلى الأصول العمليه مثل قاعده الاحتياط أو البراءه. و من هذا البيان تظهر ثمره النزاع فى المقام الذى نحن فيه فإنه فى فرض الأمر بالصلاه و الشك فى أن السوره مثلا جزء للصلاه أم لا إن قلنا إن الصلاه اسم للأعم كانت المسأله من باب الصوره الأولى لأنه بناء على هذا القول يعلم بصدق عنوان الصلاه على المصداق الفاقد للسوره و إنما الشك فى اعتبار قيد زائد على المسمى فيتمسك حينئذ بإطلاق كلام المولى فى نفي اعتبار القيد الزائد و هو كون السوره جزءا من الصلاه و يجوز الاكتفاء فى الامتثال بفاقدها. و إن قلنا إن الصلاه اسم للصحيح كانت المسأله من باب الصوره الثانيه لأنه عند الشك فى اعتبار السوره يشك فى صدق عنوان المأمور به أعنى الصلاه على المصداق الفاقد للسوره إذ عنوان المأمور به هو الصحيح و الصحيح هو عنوان المأمور به فما ليس بصحيح ليس بصلاه فالفاقد للجزء المشكوك كما يشك فى صحته يشك فى صدق عنوان المأمور به عليه فلا يصح الرجوع إلى أصله الإطلاق لنفى اعتبار جزئيه السوره حتى يكتفى

بفانقدها فى مقام الامتثال بل لا بد من الرجوع إلى أصله الاحتياط أو أصله البراءة على خلاف بين العلماء فى مثله سياتى فى بابه إن شاء الله تعالى

## المختار فى المسأله

### إشاره

إذا عرفت ما ذكرنا من المقدمات فالمختار عندنا هو الوضع للأعم و الدليل التبادر و عدم صحه السلب عن الفاسد و هما أمارتا الحقيقه كما تقدم.

### وهم و دفع

الوهم قد يعترض على المختار فيقال إنه لا- يمكن الوضع بإزاء الأعم لأن الوضع له يستدعى أن نتصور معنى كلياً جامعاً بين أفراده و مصاديقه هو الموضوع له كما فى أسماء الأجناس و كذلك الوضع للصحيح يستدعى تصور كلى جامع بين مراتبه و أفراده. و لا- شك أن مراتب الصلاه مثلاً- الفاسده و الصحيحه كثيره متفاوتة و ليس بينها قدر جامع يصح وضع اللفظ بإزائه. توضيح ذلك أن أى جزء من أجزاء الصلاه حتى الأركان إذا فرض عدمه يصح صدق اسم الصلاه على الباقي بناء على القول بالأعم كما يصح صدقه مع وجوده و فقدان غيره من الأجزاء و عليه يكون كل جزء مقوماً للصلاه عند وجوده غير مقوم عند عدمه فيلزم التبدل فى حقيقه الماهيه بل يلزم الترديد فيها عند وجود تمام الأجزاء لأن أى جزء منها لو فرض عدمه يبقى صدق الاسم على حاله. و كل منهما أى التبدل و الترديد فى الحقيقه الواحده غير معقول

إذ إن كل ماهيه تفرض لا بد أن تكون متعينه في حد ذاتها و إن كانت مبهمه من جهه تشخصاتها الفرديه و التبدل أو الترديد في ذات الماهيه معناه إبهامها في حد ذاتها و هو مستحيل. الدفع أن هذا التبادل في الأجزاء و تكثر مراتب الفاسده لا يمنع من فرض قدر مشترك جامع بين الأفراد و لا يلزم التبدل و الترديد في ذات الحقيقه الجامعه بين الأفراد و هذا نظير لفظ الكلمه الموضوع لما تركب من حرفين فصاعدا و يكون الجامع بين الأفراد هو ما تركب من حرفين فصاعدا مع أن الحروف كثيره فربما تتركب الكلمه من الألف و الباء كأب و يصدق عليها أنها كلمه و ربما تتركب من حرفين آخرين مثل يد و يصدق عليها أنها كلمه و هكذا فكل حرف يجوز أن يكون داخلا و خارجا في مختلف الكلمات مع صدق اسم الكلمه. و كيفيه تصحيح الوضع في ذلك أن الواضع يتصور أولا جميع الحروف الهجائيه ثم يضع لفظ الكلمه بإزاء طبيعه المركب من اثنين فصاعدا إلى حد سبعة حروف مثلا. و الغرض من التقييد بقولنا فصاعدا بيان أن الكلمه تصدق على الأكثر من حرفين كصدقها على المركب من حرفين و لا يلزم الترديد في الماهيه فإن الماهيه الموضوع لها هي طبيعه اللفظ الكلى المتركب من حرفين فصاعدا و التبدل و الترديد إنما يكون في أجزاء أفرادها و قد يسمى ذلك بالكلى في المعين أو الكلى المحصور في أجزاء معينه و في المثال أجزاء المعينه هي الحروف الهجائيه كلها. و على هذا ينبغي أن يقاس لفظ الصلاه مثلا فإنه يمكن تصور جميع أجزاء الصلاه في مراتبها كلها و هي أى هذه الأجزاء معينه معروفه كالحروف الهجائيه فيضع اللفظ بإزاء طبيعه العمل المركب من خمس أجزاء منها مثلا فصاعدا فعند وجود تمام الأجزاء يصدق على المركب أنه

صلاه و عند وجود بعضها و لو خمسسه على أقل تقدير على الفرض يصدق اسم الصلاه أيضا .بل الحق أن الذى لا يمكن تصور الجامع فيه هو خصوص المراتب الصحيحه و هذا المختصر لا يسع تفصيل ذلك

## تنبيهان

### ١ لا يجرى النزاع فى المعاملات بمعنى المسببات

إن ألفاظ المعاملات كالبيع و النكاح و الإيقاعات كالطلاق و العتق يمكن تصوير وضعها على أحد نحوين ١ أن تكون موضوعه للأسباب التى تسبب مثل الملكيه و الزوجيه و الفراق و الحريه و نحوها و نعى بالسبب إنشاء العقد و الإيقاع كالإيجاب و القبول معا فى العقود و الإيجاب فقط فى الإيقاعات و إذا كانت كذلك فالنزاع المتقدم يصح أن نفرضه فى ألفاظ المعاملات من كونها أسامى لخصوص الصحيحه أعنى تامه الأجزاء و الشرائط المؤثره فى المسبب أو للأعم من الصحيحه و الفاسده و نعى بالفاسده ما لا يؤثر فى المسبب إما لفقدان جزء أو شرط ٢. أن تكون موضوعه للمسببات و نعى بالمسبب نفس الملكيه و الزوجيه و الفراق و الحريه و نحوها و على هذا فالنزاع المتقدم لا يصح فرضه فى المعاملات لأنها لا تتصف بالصحة و الفساد لكونها بسيطه غير مركبه من أجزاء و شرائط بل إنما تتصف بالوجود تاره و بالعدم أخرى فهذا عقد البيع مثلا إما أن يكون واجدا لجميع ما هو معتبر فى صحه العقد أو لا فإن كان الأول اتصف بالصحة و إن كان الثانى اتصف بالفساد و لكن الملكيه المسببه للعقد يدور أمرها بين الوجود و العدم لأنها توجد عند

صحة العقد و عند فساده لا توجد أصلا لا أنها توجد فاسده فإذا أريد من البيع نفس المسبب و هو الملكيه المنتقله إلى المشتري فلا تتصف بالصحة و الفساد حتى يمكن تصوير النزاع فيها .

## ٢ لا ثمره للنزاع في المعاملات إلا في الجملة

قد عرفت أنه على القول بوضع ألفاظ العبادات للصحيحه لا يصح التمسك بالإطلاق عند الشك في اعتبار شيء فيها جزءا كان أو شرطا لعدم إحراز صدق الاسم على الفاقد له و إحراز صدق الاسم على الفاقد شرط في صحة التمسك بالإطلاق. إلا أن هذا الكلام لا يجرى في ألفاظ المعاملات لأن معانيها غير مستحدثه و الشارع بالنسبه إليها كواحد من أهل العرف فإذا استعمل أحد ألفاظها فيحمل لفظه على معناه الظاهر فيه عندهم إلا إذا نصب قرينه على خلافه. فإذا شككنا في اعتبار شيء عند الشارع في صحة البيع مثلا- و لم ينصب قرينه على ذلك في كلامه فإنه يصح التمسك بإطلاقه لدفع هذا الاحتمال حتى لو قلنا بأن ألفاظ المعاملات موضوعه للصحيح لأن المراد من الصحيح هو الصحيح عند العرف العام لا عند الشارع فإذا اعتبر الشارع قيذا زائدا على ما يعتبره العرف كان ذلك قيذا زائدا على أصل معنى اللفظ فلا يكون دخيلا في صدق عنوان المعامله الموضوعه حسب الفرض للصحيح على المصداق المجرد عن القيد و حالها في ذلك حال ألفاظ العبادات لو كانت موضوعه للأعم. نعم إذا احتمل أن هذا القيد دخيل في صحة المعامله عند أهل العرف أنفسهم أيضا فلا يصح التمسك بالإطلاق لدفع هذا الاحتمال بناء على القول بالصحيح كما هو شأن ألفاظ العبادات لأن الشك يرجع إلى



الشك في صدق عنوان المعامله و أما على القول بالأعم فيصح التمسك بالإطلاق لدفع الاحتمال. فتظهر ثمره النزاع على هذا في ألفاظ المعاملات أيضا و لكنها ثمره نادره

ص: ٤٤

المقصود من مباحث الألفاظ تشخيص ظهور الألفاظ من ناحيه عامه إما بالوضع أو بإطلاق الكلام لتكون نتيجتها قواعد كليه تنقح صغريات أصاله الظهور التي سنبحث عن حجيتها في المقصد الثالث و قد سبقت الإشاره إليها . و تلك المباحث تقع في هيئات الكلام التي يقع فيها الشك و النزاع سواء كانت هيئات المفردات كهيئه المشتق و الأمر و النهى أو هيئات الجمل كالمفاهيم و نحوها . أما البحث عن مواد الألفاظ الخاصه و بيان وضعها و ظهورها مع أنها تنقح أيضا صغريات أصاله الظهور فإنه لا يمكن ضبط قاعده كليه عامه فيها فلذا لا يبحث عنها في علم الأصول و معاجم اللغه و نحوها هي المتكفله بتشخيص مفرداتها . و على أى حال فنحن نعقد مباحث الألفاظ في سبعة أبواب ١ المشتق ٢ الأوامر ٣ النواهي ٤ المفاهيم ٥ العام و الخاص ٦ المطلق و المقيد ٧ المجمل و المبين







اختلف الأصوليون من القديم في المشتق في أنه حقيقه في خصوص ما تلبس بالمبدإ في الحال و مجاز فيما انقضى عنه التلبس أو أنه حقيقه في كليهما بمعنى أنه موضوع للأعم منهما .بعد اتفاقهم على أنه مجاز فيما يتلبس بالمبدإ في المستقل .ذهب المعتزله و جماعه من المتأخرين من أصحابنا إلى الأول .و ذهب الأشاعره و جماعه من المتقدمين من أصحابنا إلى الثاني .و الحق هو القول الأول و للعلماء أقوال آخر فيها تفصيلا بين هذين القولين لا يهمنا التعرض لها بعد اتضاح الحق فيما يأتي .و أهم شيء يعنينا في هذه المسألة قبل بيان الحق فيها و هو أصعب ما فيها أن نفهم محل النزاع و موضع النفي و الإثبات و لأجل أن يتضح في الجمله موضع الخلاف نذكر مثالا له فنقول إنه ورد كراهه الوضوء و الغسل بالماء المسخن بالشمس فمن قال بالأول لا بد ألا يقول بكراهتهما بالماء الذي برد و انقضى عنه التلبس لأنه عنده لا يصدق عليه حينئذ أنه مسخن بالشمس بل كان مسخنا و من قال بالثاني لا بد أن يقول بكراهتهما بالماء حال انقضاء التلبس أيضا لأنه عنده يصدق عليه أنه مسخن حقيقه بلا مجاز .و لتوضيح ذلك نذكر الآن أربعة أمور مدللها لتلك الصعوبه ثم نذكر القول المختار و دليله

اعلم أن المشتق باصطلاح النحاه ما يقابل الجامد و مرادهم واضح و لكن ليس هو موضع النزاع هنا بل بين المشتق بمصطلح النحويين و بين المشتق المبحوث عنه عموم و خصوص من وجه .لأن موضع النزاع هنا يشمل كل ما يحمل على الذات باعتبار قيام صفة فيها خارجه عنها تزول عنها و إن كان باصطلاح النحاه معدودا من الجوامد كلفظ الزوج و الأخ و الرق و نحو ذلك و من جهة أخرى لا يشمل الفعل بأقسامه و لا المصدر و إن كانت تسمى مشتقات عند النحويين .و السر في ذلك أن موضع النزاع هنا يعتبر فيه شيان ١ أن يكون جاريا على الذات بمعنى أنه يكون حاكيا عنها و عنوانا لها نحو اسم الفاعل و اسم المفعول و أسماء المكان و الآله و غيرهما و ما شابه هذه الأمور من الجوامد و من أجل هذا الشرط لا يشمل هذا النزاع الأفعال و لا المصادر لأنها كلها لا- تحكى عن الذات و لا- تكون عنوانا لها و إن كانت تسند إليها ٢. ألا تزول الذات بزوال تلبسها بالصفة و نعى بالصفة المبدأ الذى منه يكون انتزاع المشتق و اشتقاقه و يصح صدقه على الذات بمعنى أن تكون الذات باقيه محفوظه لو زال تلبسها بالصفة فهى تلبس بها تاره و لا تلبس بها أخرى و الذات تلك الذات فى كلا الحالين .و إنما نشترط ذلك فلأجل أن تتعقل انقضاء التلبس بالمبدأ مع بقاء الذات حتى يصح أن نتنازع فى صدق المشتق حقيقه عليها مع انقضاء حال التلبس بعد الاتفاق على صدقه حقيقه عليها حال التلبس و إلا لو كانت الذات تزول بزوال التلبس لا يبقى معنى لفرض صدق المشتق على الذات مع انقضاء

حال التلبس لا حقيقه و لا مجازا. و على هذا لو كان المشتق من الأوصاف التي تزول الذات بزوال التلبس بمبادئها فلا يدخل في محل النزاع و إن صدق عليها اسم المشتق مثلما لو كان من الأنواع أو الأجناس أو الفصول بالقياس إلى الذات كالناطق و الصاهل و الحساس و المتحرك بالإرادة. و اعتبر ذلك في مثال كراهه الجلوس للتغوط تحت الشجره المثمره فإن هذا المثال يدخل في محل النزاع لو زالت الثمره عن الشجره فيقال هل يبقى اسم المثمره صادقا حقيقه عليها حينئذ فيكره الجلوس أو لا أما لو اجشت الشجره فصارت خشبه فإنها لا تدخل في محل النزاع لأن الذات و هى الشجره قد زالت بزوال الوصف الداخلى فى حقيقتها فلا يتعقل معه بقاء وصف الشجره المثمره لها لا حقيقه و لا مجازا و أما الخشب فهو ذات أخرى لم يكن فيما مضى قد صدق عليه بما أنه خشب و وصف الشجره المثمره حقيقه إذ لم يكن متلبسا بما هو خشب بالشجره ثم زال عنه التلبس. و بناء على اعتبار هذين الشرطين يتضح ما ذكرناه فى صدر البحث من أن موضع النزاع فى المشتق يشمل كل ما كان جاريا على الذات باعتبار قيام صفه خارجه عن الذات و إن كان معدودا من الجوامد اصطلاحا و يتضح أيضا عدم شمول النزاع للأفعال و المصادر. كما يتضح أن النزاع يشمل كل وصف جار على الذات و لا يفرق فيه بين أن يكون مبدؤه من الأعراض الخارجيه المتأصله كالبياض و السواد و القيام و القعود أو من الأمور الانتزاعيه كالفوقيه و التحتيه و التقدم و التأخر



أو من الأمور الاعتبارية المحضه كالزوجيه و الملكيه و الوقف و الحريه

## ٢ جريان النزاع فى اسم الزمان

بناء على ما تقدم قد يظن عدم جريان النزاع فى اسم الزمان لأنه قد تقدم أنه يعتبر فى جريانه بقاء الذات مع زوال الوصف مع أن زوال الوصف فى اسم الزمان ملازم لزوال الذات لأن الزمان متصرم الوجود فكل جزء منه يعدم بوجود الجزء اللاحق فلا تبقى ذات مستمره فإذا كان يوم الجمعه مقتل زيد مثلا فيوم السبت الذى بعده ذات أخرى من الزمان لم يكن لها وصف القتل فيها و يوم الجمعه تصرم و زال كما زال نفس الوصف . و الجواب أن هذا صحيح لو كان لاسم الزمان لفظ مستقل مخصوص و لكن الحق أن هيئه اسم الزمان موضوعه لما هو يعم اسم الزمان و المكان و يشملهما معا فمعنى المضرب مثلا الذات المتصفه بكونها طرفا للمضرب و الظرف أعم من أن يكون زمانا أو مكانا و يتعين أحدهما بالقرينه و الهيئه إذا كانت موضوعه للجامع بين الطرفين فهذا الجامع يكفى فى صحه الوضع له و تعميمه لما تلبس بالمبدإ و ما انقضى عنه أن يكون أحد فرديه يمكن أن يتصور فيه انقضاء المبدإ و بقاء الذات . و الخلاصه أن النزاع حينئذ يكون فى وضع أصل الهيئه التى تصلح للزمان و المكان لا لخصوص اسم الزمان و يكفى فى صحه الوضع للأعم إمكان الفرد المنقضى عنه المبدأ فى أحد أقسامه و إن امتنع الفرد الآخر

## ٣ اختلاف المشتقات من جهه المبادئ

و قد يتوهم بعضهم أن النزاع هنا لا يجرى فى بعض المشتقات الجاربه

على الذات مثل النجار و الخياط و الطيب و القاضي و نحو ذلك مما كان للحرف و المهن بل في هذه من المتفق عليه أنه موضوع للأعم و منشأ الوهم أنا نجد صدق هذه المشتقات حقيقه على من انقضى عنه التلبس بالمبدإ من غير شك و ذلك نحو صدقها على من كان نائما مثلا- مع أن النائم غير متلبس بالنجاره فعلا أو الخياطه أو الطبايه أو القضاء و لكنه كان متلبسا بها في زمان مضى و كذلك الحال في أسماء الآله كالمنشار و المقود و الممكنه فإنها تصدق على ذواتها حقيقه مع عدم التلبس فعلا بمبادئها . و الجواب عن ذلك أن هذا التوهم منشؤه الغفله عن معنى المبدإ المصحح لصدق المشتق فإنه يختلف باختلاف المشتقات لأنه تاره يكون من الفعليات و أخرى من الملكات و ثالثه من الحرف و الصناعات مثلا انصاف زيد بأنه قائم إنما يتحقق إذا تلبس بالقيام فعلا- لأن القيام يؤخذ على نحو الفعلية مبدأ لوصف قائم و يفرض الانقضاء بزوال فعلية القيام عنه و أما اتصافه بأنه عالم بالنحو أو أنه قاضى البلد فليس بمعنى أنه يعلم ذلك فعلا أو أنه مشغول بالقضاء بين الناس فعلا بل بمعنى أن له ملكه العلم أو منصب القضاء فما دامت الملكة أو الوظيفة موجودتين فهو متلبس بالمبدإ حالا و إن كان نائما أو غافلا نعم يصح أن نتعلل الانقضاء إذا زالت الملكة أو سلبت عنه الوظيفة و حينئذ يجرى النزاع في أن وصف القاضي مثلا هل يصدق حقيقه على من زال عنه منصب القضاء . و كذلك الحال في مثل النجار و الخياط و المنشار فلا يتصور فيها الانقضاء إلا بزوال حرفه النجاره و مهنة الخياطه و شأنه النشر في المنشار . و الخلاصه أن الزوال و الانقضاء في كل شىء بحسبه و النزاع في المشتق إنما هو في وضع الهيئات مع قطع النظر عن خصوصيات المبادئ المدلول عليها بالمواد التي تختلف اختلافا كثيرا

اعلم أن المشتقات التي هي محل النزاع بأجمعها هي من الأسماء. و الأسماء مطلقا لا دلالة لها على الزمان حتى اسم الفاعل و اسم المفعول فإنه كما يصدق العالم حقيقه على من هو عالم فعلا كذلك يصدق حقيقه على من كان عالما فيما مضى أو يكون عالما فيما يأتي بلا- تجوز إذا كان إطلاقه عليه بلحاظ حال التلبس بالمبدإ كما إذا قلنا كان عالما أو سيكون عالما فإن ذلك حقيقه بلا ريب نظير الجوامد لو تقول فيها مثلا الرماد كان خشبا أو الخشب سيكون رمادا فإذن إذا كان الأمر كذلك فما موقع النزاع في إطلاق المشتق على ما مضى عليه التلبس أنه حقيقه أو مجاز. نقول إن الإشكال و النزاع هنا إنما هو فيما إذا انقضى التلبس بالمبدإ و أريد إطلاق المشتق فعلا على الذات التي انقضى عنها التلبس أي أن الإطلاق عليها بلحاظ حال النسبه و الإسناد الذى هو حال النطق غالبا كأن تقول مثلا زيد عالم فعلا أى أنه الآن موصوف بأنه عالم لأنه كان فيما مضى عالما كمثال إثبات الكراهه للوضوء بالماء المسخن بالشمس سابقا بتعميم لفظ المسخن فى الدليل لما كان مسخنا. فتحصل مما ذكرناه ثلاثه أمور ١ أن إطلاق المشتق بلحاظ حال التلبس حقيقه مطلقا سواء كان بالنظر إلى ما مضى أو الحال أو المستقبل و ذلك بالاتفاق ٢. أن إطلاقه على الذات فعلا بلحاظ حال النسبه و الإسناد قبل زمان التلبس لأنه سيتلبس به فيما بعد مجاز بلا إشكال و ذلك بعلاقه الأول أو المشارفه و هذا متفق عليه أيضا ٣. أن إطلاقه على الذات فعلا أى بلحاظ حال النسبه و الإسناد

لأنه كان متصفاً به سابقاً هو محل الخلاف و النزاع فقال قوم بأنه حقيقه و قال آخرون بأنه مجاز .

## المختار

إذا عرفت ما تقدم من الأمور فنقول الحق أن المشتق حقيقه في خصوص المتلبس بالمبدإ و مجاز في غيره . و دليلنا التبادر و صحه السلب عمن زال عنه الوصف فلا يقال لمن هو قاعد بالفعل إنه قائم و لا لمن هو جاهل بالفعل إنه عالم و ذلك لمجرد أنه كان قائماً أو عالماً فيما سبق نعم يصح ذلك على نحو المجاز أو يقال إنه كان قائماً أو عالماً فيكون حقيقه حينئذ إذ يكون الإطلاق بلحاظ حال التلبس . و عدم تفرقه بعضهم بين الإطلاق بلحاظ حال التلبس و بين الإطلاق بلحاظ حال النسبه و الإسناد هو الذى أوهم القول بوضع المشتق للأعم إذ وجد أن الاستعمال يكون على نحو الحقيقه فعلاً مع أن التلبس قد مضى و لكنه غفل عن أن الإطلاق كان بلحاظ حال التلبس فلم يستعمله في الحقيقه إلا في خصوص المتلبس بالمبدإ لا فيما مضى عنه التلبس حتى يكون شاهداً له . ثم إنك قد عرفت فيما سبق أن زوال الوصف يختلف باختلاف المواد من جهة كون المبدإ أخذ على نحو الفعلية أو على نحو الملكة أو الحرفه فمثل صدق الطبيب حقيقه على من لا يتشاغل بالطبابة فعلاً لنوم أو راحه أو أكل لا يكشف عن كون المشتق حقيقه في الأعم كما قيل و ذلك لأن المبدأ فيه أخذ على نحو الحرفه أو الملكة و هذا لم يزل تلبسه به حين النوم أو الراحه نعم إذا زالت الملكة أو الحرفه عنه كان إطلاق الطبيب عليه مجازاً إذا لم يكن بلحاظ حال التلبس كما لو قيل هذا

طبيينا بالأمس بأن يكون قيد بالأمس لبيان حال التلبس فإن هذا الاستعمال لا شك في كونه على نحو الحقيقه و قد سبق بيان ذلك

ص: ٥٦

إشاره

و فيه بحثان في ماده الأمر و صيغته الأمر و خاتمه في تقسيمات الواجب

ص: ٥٧



### إشاره

و هي كلمه الأمر المؤلفه من الحروف أ م ر و فيها ثلاث مسائل

### ١ معنى كلمه الأمر

قيل إن كلمه الأمر لفظ مشترك بين الطلب وغيره مما تستعمل فيه هذه الكلمه كالحادثه و الشأن و الفعل كما تقول جئت لأمر كذا أو شغلنى أمر أو أتى فلان بأمر عجيب. و لا يبعد أن تكون المعانى التى تستعمل فيها كلمه الأمر ما خلا الطلب ترجع إلى معنى واحد جامع بينها و هو مفهوم الشىء. فيكون لفظ الأمر مشتركاً بين معنيين فقط الطلب و الشىء. و المراد من الطلب إظهار الإراده و الرغبة بالقول أو الكتابه أو الإشاره أو نحو هذه الأمور مما يصح إظهار الإراده و الرغبة و إبرازهما به [١] فمجرد الإراده و الرغبة من دون إظهارها بمظهر لا- تسمى طلباً و الظاهر أنه ليس كل طلب يسمى أمراً بل بشرط مخصوص سيأتى ذكره فى المسأله الثانيه فتفسير الأمر بالطلب من باب تعريف الشىء بالأعم. و المراد من الشىء من لفظ الأمر أيضاً ليس كل شىء على الإطلاق فيكون تفسيره به من باب تعريف الشىء بالأعم أيضاً فإن الشىء لا يقال



له أمر إلا إذا كان من الأفعال و الصفات و لذا لا يقال رأيت أمرا إذا رأيت إنسانا أو شجرا أو حائطا و لكن ليس المراد من الفعل و الصفه المعنى الحدتي أى المعنى المصدرى بل المراد منه نفس الفعل أو الصفه بما هو موجود فى نفسه يعنى لم يلاحظ فيه جهه الصدور من الفاعل و الإيجاد و هو المعبر عنه عند بعضهم بالمعنى الاسم المصدرى أى ما يدل عليه اسم المصدر و لذا لا يشتق منه فلا يقال أمر يأمر أمور بالمعنى المأخوذ من الشىء و لو كان معنى حدثيا لاشتق منه .بخلاف الأمر بمعنى الطلب فإن المقصود منه المعنى الحدتي و جهه الصدور و الإيجاد و لذا يشتق منه فيقال أمر يأمر أمور و الدليل على أن لفظ الأمر مشترك بين معنيين الطلب و الشىء لا- أنه موضوع للجامع بينهما ١. أن الأمر كما تقدم بمعنى الطلب يصح الاشتقاق منه و لا يصح الاشتقاق منه بمعنى الشىء و الاختلاف بالاشتقاق و عدمه دليل على تعدد الوضع ٢. أن الأمر بمعنى الطلب يجمع على أوامر و بمعنى الشىء على أمور و اختلاف الجمع فى المعنيين دليل على تعدد الوضع

## ٢ اعتبار العلو فى معنى الأمر

قد سبق أن الأمر يكون بمعنى الطلب و لكن لا مطلقا بل بمعنى طلب مخصوص و الظاهر أن الطلب المخصوص هو الطلب من العالى إلى الدانى فيعتبر فيه العلو فى الأمر . و عليه لا يسمى الطلب من الدانى إلى العالى أمرا بل يسمى استدعاء .

و كذا لا- يسمى الطلب من المساوى إلى مساويه فى العلو أو الحطه أمرا بل يسمى التماسا و إن استعلى الدانى أو المساوى و أظهر علوه و ترفعه و ليس هو بعال حقيقه .أما العالى فطلبه يكون أمرا و إن لم يكن متظاهرا بالعلو .كل هذا بحكم التبادر و صحه سلب الأمر عن طلب غير العالى و لا يصح إطلاق الأمر على الطلب من غير العالى إلا بنحو العناية و المجاز و إن استعلى

### ٣ دلالة لفظ الأمر على الوجوب

اختلفوا فى دلالة لفظ الأمر بمعنى الطلب على الوجوب فقيل إنه موضوع لخصوص الطلب الوجوبى و قيل للأعم منه و من الطلب الندبى و قيل مشترك بينهما اشتراكا لفظيا و قيل غير ذلك .و الحق عندنا أنه دال على الوجوب و ظاهر فيه فيما إذا كان مجردا و عاريا عن قرينه على الاستحباب و إحراز هذا الظهور بهذا المقدار كاف فى صحه استنباط الوجوب من الدليل الذى يتضمن كلمه الأمر و لا يحتاج إلى إثبات منشأ هذا الظهور هل هو الوضع أو شىء آخر .و لكن من ناحيه علميه صرفه يحسن أن نفهم منشأ هذا الظهور فقد قيل إن معنى الوجوب مأخوذ قييدا فى الموضوع له لفظ الأمر و قيل مأخوذ قييدا فى المستعمل فيه إن لم يكن مأخوذا فى الموضوع له .و الحق أنه ليس قييدا فى الموضوع له و لا- فى المستعمل فيه بل منشأ هذا الظهور من جهه حكم العقل بوجوب طاعه الأمر فإن العقل يستقل بلزوم الانبعاث عن بعث المولى و الانزجار عن زجره قضاء لحق المولويه و العبوديه فبمجرد بعث المولى يجد العقل أنه لا بد للعبد من الطاعه و الانبعاث ما لم يرخص فى تركه و يأذن فى مخالفته .

فليس المدلول للفظ الأمر إلا الطلب من العالى و لكن العقل هو الذى يلزم العبد بالانبعاث و يوجب عليه الطاعه لأمر المولى ما لم يصرح المولى بالترخيص و يأذن بالترك . و عليه فلا يكون استعماله فى موارد الندب مغايرا لاستعماله فى موارد الوجوب من جهة المعنى المستعمل فيه اللفظ فليس هو موضوعا للوجوب بل و لا موضوعا للأعم من الوجوب و الندب لأن الوجوب و الندب ليسا من التقسيمات اللاحقه للمعنى المستعمل فيه اللفظ بل من التقسيمات اللاحقه للأمر بعد استعماله فى معناه الموضوع له

١ معنى صيغه الأمر

صيغه الأمر أى هيئته كصيغه افعال ونحوها [١] تستعمل فى موارد كثيره منها البعث كقوله تعالى فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ و منها التهديد كقوله تعالى اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ . و منها التعجيز كقوله تعالى فَأَتُوا بِسُورِهِ مِنْ مِثْلِهِ . و غير ذلك من التسخير و الإنذار و الترجى و التمنى و نحوها و لكن الظاهر أن الهيئه فى جميع هذه المعانى استعملت فى معنى واحد لكن ليس هو واحدا من هذه المعانى لأن الهيئه مثل افعال شأنها شأن الهيئات الأخرى وضعت لإفاده نسبه خاصه كالحروف و لم توضع لإفاده معان مستقله فلا يصح أن يراد منها مفاهيم هذه المعانى المذكوره التى هى معان اسميه . و عليه فالحق أنها موضوعه للنسبه الخاصه القائمه بين المتكلم و المخاطب و الماده و المقصود من الماده الحدث الذى وقع عليه مفاد الهيئه مثل الضرب و القيام و القعود فى اضرب و قم و اقعد و نحو ذلك و حيثئذ

ينتزع منها عنوان طالب و مطلوب منه و مطلوب .فقولنا اضرب يدل على النسبه الطليه بين الضرب و المتكلم و المخاطب و معنى ذلك جعل الضرب على عهدہ المخاطب و بعثه نحوه و تحريكه إليه و جعل الداعى فى نفسه للفعل .و على هذا فمدلول هيئه الأمر و مفادها هو النسبه الطليه و إن شئت فسمها النسبه البعثيه لغرض إبراز جعل الأمور به أى المطلوب فى عهدہ المخاطب و جعل الداعى فى نفسه و تحريكه و بعثه نحوه ما شئت فعبّر غير أن هذا الجعل أو الإنشاء يختلف فيه الداعى له من قبل المتكلم فتاره يكون الداعى له هو البعث الحقيقى و جعل الداعى فى نفس المخاطب لفعل الأمور به فيكون هذا الإنشاء حينئذ مصداقا للبعث و التحريك و جعل الداعى أو إن شئت فقل يكون مصداقا للطلب فإن المقصود واحد و أخرى يكون الداعى له هو التهديد فيكون مصداقا للتهديد و يكون تهديدا بالحمل الشائع و ثالثه يكون الداعى له هو التعجيز فيكون مصداقا للتعجيز و تعجيزا بالحمل الشائع و هكذا فى باقى المعانى المذكوره و غيرها .و إلى هنا يتجلى ما نريد أن نوضحه فإننا نريد أن نقول بنص العبارة إن البعث أو التهديد أو التعجيز أو نحوها ليست هى معانى لهيئه الأمر قد استعملت فى مفاهيمها كما ظنه القوم لا معانى حقيقيه و لا- مجازيه .بل الحق أن المنشأ بها ليس إلا- النسبه الطليه الخاصه و هذا الإنشاء يكون مصداقا لأحد هذه الأمور باختلاف الدواعى فيكون تاره بعثا بالحمل الشائع و أخرى تهديدا بالحمل الشائع و هكذا لا أن هذه المفاهيم مدلوله للهيئه و منشأها بها حتى مفهوم البعث و الطلب .و الاختلاط فى الوهم بين المفهوم و المصداق هو الذى جعل أولئك يظنون

أن هذه الأمور مفاهيم لهيئه الأمر و قد استعملت فيها استعمال اللفظ فى معناه حتى اختلفوا فى أنه أيها المعنى الحقيقى الموضوع له الهيئه و أيها المعنى المجازى

## ٢ ظهور الصيغه فى الوجوب

### إشاره

اختلف الأصوليون فى ظهور صيغه الأمر فى الوجوب و فى كفيته على أقوال و الخلاف يشمل صيغه افعل و ما شابهها و ما بمعناها من صيغ الأمر . و الأقوال فى المسأله كثيره و أهمها قولان أحدهما أنها ظاهره فى الوجوب إما لكونها موضوعه فيه أو من جهه انصراف الطلب إلى أكمل الأفراد ثانيهما أنها حقيقه فى القدر المشترك بين الوجوب و الندب و هو أى القدر المشترك مطلق الطلب الشامل لهما من دون أن تكون ظاهره فى أحدهما . و الحق أنها ظاهره فى الوجوب و لكن لا- من جهه كونها موضوعه للوجوب و لا- من جهه كونها موضوعه لمطلق الطلب و أن الوجوب أظهر أفراده و شأنها فى ظهورها فى الوجوب شأن مادته الأمر على ما تقدم هناك من أن الوجوب يستفاد من حكم العقل بلزوم إطاعه أمر المولى و وجوب الانبعاث عن بعته قضاء لحق المولويه و العبوديه ما لم يرخص نفس المولى بالترك و يأذن به و بدون الترخيص فالأمر لو خلى و طبعه شأنه أن يكون من مصاديق حكم العقل بوجوب الطاعه . فيكون الظهور هذا ليس من نحو الظهورات اللفظيه و لا الدلاله هذه على الوجوب من نوع الدلالات الكلاميه إذ صيغه الأمر كماده الأمر لا تستعمل فى مفهوم الوجوب لا استعمالا حقيقيا و لا مجازيا لأن الوجوب

كالندب أمر خارج عن حقيقه مدلولها و لا من كفياته و أحواله و تمتاز الصيغه عن ماده كلمه الأمر أن الصيغه لا تدل إلا على النسبه الطليه كما تقدم فهى بطريق أولى لا- تصلح للدلاله على الوجوب الذى هو مفهوم اسمى و كذا الندب .و على هذا فالمستعمل فيه الصيغه على كلا- الحالين الوجوب و الندب واحد لا- اختلاف فيه و استفاده الوجوب على تقدير تجردها عن القرينه على إذن الأمر بالترك إنما هو بحكم العقل كما قلنا إذ هو من لوازم صدور الأمر من المولى .و يشهد لما ذكرناه من كون المستعمل فيه واحدا فى مورد الوجوب و الندب ما جاء فى كثير من الأحاديث من الجمع بين الواجبات و المندوبات بصيغه واحده و أمر واحد أو أسلوب واحد مع تعدد الأمر و لو كان الوجوب و الندب من قبيل المعنيين للصيغه لكان ذلك فى الأغلب من باب استعمال اللفظ فى أكثر من معنى و هو مستحيل أو تأويله بإرادته مطلق الطلب البعيد إرادته من مساق الأحاديث فإنه تجوز على تقديره لا شاهد له و لا يساعد عليه أسلوب الأحاديث الوارده .

### تنبيهان

الأول ظهور الجملة الخبريه الداله على الطلب فى الوجوب .اعلم أن الجملة الخبريه فى مقام إنشاء الطلب شأنها شأن صيغه افعال فى ظهورها فى الوجوب كما أشرنا إليه سابقا بقولنا صيغه افعال و ما شابهها .و الجملة الخبريه مثل قول يغتسل يتوضأ يصلى بعد السؤال عن شىء يقتضى مثل هذا الجواب و نحو ذلك .

و السر فى ذلك أن المناط فى الجميع واحد فإنه إذا ثبت البعث من المولى بأى مظهر كان و بأى لفظ كان فلا بد أن يتبعه حكم العقل بلزوم الانبعاث ما لم يأذن المولى بتركه .بل ربما يقال إن دلالة الجملة الخبرية على الوجوب أكد لأنها فى الحقيقة إخبار عن تحقق الفعل بادعاء أن وقوع الامتثال من المكلف مفروغ عنه .الثانى ظهور الأمر بعد الحظر أو توهمه .قد يقع إنشاء الأمر بعد تقدم الحظر أى المنع أو عند توهم الحظر كما لو منع الطبيب المريض عن شرب الماء ثم قال له اشرب الماء أو قال ذلك عند ما يتوهم المريض أنه ممنوع منه و محظور عليه شربه .و قد اختلف الأصوليون فى مثل هذا الأمر أنه هل هو ظاهر فى الوجوب أو ظاهر فى الإباحة أو الترخيص فقط أى رفع المنع فقط من دون التعرض لثبوت حكم آخر من إباحة أو غيرها أو يرجع إلى ما كان عليه سابقا قبل المنع على أقوال كثيرة .و أصح الأقوال هو الثالث و هو دلالتها على الترخيص فقط .و الوجه فى ذلك أنك قد عرفت أن دلالة الأمر على الوجوب إنما تنشأ من حكم العقل بلزوم الانبعاث ما لم يثبت الإذن بالترك و منه تستطيع أن تتفطن أنه لا دلالة للأمر فى المقام على الوجوب لأنه ليس فيه دلالة على البعث و إنما هو ترخيص فى الفعل لا أكثر .و أوضح من هذا أن نقول إن مثل هذا الأمر هو إنشاء بداعى الترخيص فى الفعل و الإذن به فهو لا يكون إلا ترخيصا و إذنا بالحمل الشائع و لا يكون بعثا إلا إذا كان الإنشاء بداعى البعث و وقوعه بعد الحظر أو توهمه قرينه على عدم كونه بداعى البعث فلا يكون دالا على الوجوب و عدم دلالاته على الإباحة بطريق أولى فيرجع فيه إلى دليل آخر من أصل أو أماره .



مثاله قوله تعالى وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا فإنه أمر بعد الحظر عن الصيد حال الإحرام فلا يدل على وجوب الصيد. نعم لو اقترن الكلام بقرينه خاصه على أن الأمر صدر بداعى البعث أو لغرض بيان إباحه الفعل فإنه حينئذ يدل على الوجوب أو الإباحه و لكن هذا أمر آخر لا كلام فيه فإن الكلام فى فرض صدور الأمر بعد الحظر أو توهمه مجردا عن كل قرينه أخرى غير هذه القرينه

### تمهید

كل متفقه يعرف أن فی الشریعه المقدسه واجبات لا تصح و لا تسقط أوامرہا إلا بإتیانہا قریبہ إلى وجه الله تعالى . و كونہا قریبہ إنما هو بإتیانہا بقصد امتثال أوامرہا أو بغيرہ من وجوه قصد القربہ إلى الله تعالى على ما ستأتی الإشارة إليها و تسمى هذه الواجبات العبادیات أو التبعديات كالصلاه و الصوم و نحوہا . و هناك واجبات أخرى تسمى التوصلیات و هی التي تسقط أوامرہا بمجرد وجودہا و إن لم يقصد بہا القربہ كإنقاذ الغریق و أداء الدين و دفن الميت و تطهير الثوب و البدن للصلاه و نحو ذلك . و للتبعدي و التوصلی تعريف آخر كان مشهورا عند القدماء و هو أن التوصلی ما كان الداعی للأمر بہ معلوما و فی قبالة التبعدي و هو ما لم يعلم الغرض منه و إنما سمي تبعديا لأن الغرض الداعی للمأمور ليس إلا التبعد بأمر المولى فقط و لكن التعريف غير صحيح إلا إذا أريد بہ اصطلاح ثان للتبعدي و التوصلی فيراد بالتبعد التسليم لله تعالى فيما أمر بہ و إن كان المأمور بہ توصليا بالمعنى الأول كما يقولون مثلا نعمل هذا تعبدا و يقولون نعمل هذا من باب التبعد أى نعمل هذا من باب التسليم لأمر الله و إن لم نعلم المصلحه فيه . و على ما تقدم من بيان معنى التوصلی و التبعدي المصطلح الأول فإن علم حال واجب بأنه تبعدي أو توصلی فلا إشكال و إن شك في ذلك فهل الأصل كونه تبعديا أو توصليا فيه خلاف بين الأصوليين و ينبغي

### أمنشأ الخلاف و تحريره

إن منشأ الخلاف هنا هو الخلاف في إمكان أخذ قصد القربة في متعلق الأمر كالصلاه مثلاً قيدها له على نحو الجزء أو الشرط على وجه يكون المأمور به المتعلق للأمر هو الصلاه المأتي بها بقصد القربة بهذا القيد كقيد الطهاره فيها إذ يكون المأمور به الصلاه عن طهاره لا الصلاه المجرده عن هذا القيد من حيث هي هي . فمن قال بإمكان أخذ هذا القيد و هو قصد القربة كان مقتضى الأصل عنده التوصليه إلا إذا دل دليل خاص على التعديده كسائر القيود الأخرى لما عرفت أن إطلاق كلام المولى حجه يجب الأخذ به ما لم يثبت التقييد فعند الشك في اعتبار قيد يمكن أخذه في المأمور به فالمرجع أصاله الإطلاق لنفي اعتبار ذلك القيد . و من قال باستحاله أخذ قيد قصد القربة فليس له التمسك بالإطلاق لأن الإطلاق ليس إلا عبارته عن عدم التقييد فيما من شأنه التقييد لأن التقابل بينهما من باب تقابل العدم و الملكة الملكة هي التقييد و عدمها الإطلاق و إذا استحالت الملكة استحال عدمها بما هو عدم ملكة لا بما هو عدم مطلق و هذا واضح لأنه إذا كان التقييد في لسان الدليل لا يستكشف منه إرادته الإطلاق فإن عدم التقييد يجوز أن يكون لاستحاله التقييد و يجوز أن يكون لعدم إرادته التقييد و لا طريق لإثبات الثاني بمجرد عدم ذكر القيد وحده . و بعد هذا نقول إذا شككنا في اعتبار شيء في مراد المولى و ما تعلق

به غرضه واقعا و لم يمكن له بيانه فلا- محاله يرجع ذلك إلى الشك في سقوط الأمر إذا خلا- المأتى به من ذلك القيد المشكوك و عند الشك في سقوط الأمر أى فى امتثاله يحكم العقل بلزوم الإتيان به مع القيد المشكوك كى ما يحصل له العلم بفراغ ذمته من التكليف لأنه إذا اشتغلت الذمه بواجب يقينا فلا بد من إحراز الفراغ منه فى حكم العقل و هذا معنى ما اشتهر فى لسان الأصوليين من قولهم الاشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني . و هذا ما يسمى عندهم بأصل الاشتغال أو أصاله الاحتياط .

### ب محل الخلاف من وجوب قصد القربه

إن محل الخلاف فى المقام هو إمكان أخذ قصد امتثال الأمر فى المأمور به . و أما غير قصد الامتثال من وجوه قصد القربه كقصد محبوبيه الفعل المأمور به الذاتيه باعتبار أن كل مأمور به لا بد أن يكون محبوبا للأمر و مرغوبا فيه عنده و كقصد التقرب إلى الله تعالى محضا بالفعل لا من جهه قصد امتثال أمره بل رجاء لرضاه و نحو ذلك من وجوه قصد القربه فإن كل هذه الوجوه لا مانع قطعاً من أخذها قيماً للمأمور به و لا يلزم المحال الذى ذكره فى أخذ قصد الامتثال على ما سيأتى . و لكن الشأن فى أن هذه الوجوه هل هى مأخوذه فى المأمور به فعلا على نحو لا تكون العباده عباده إلا بها . الحق أنه لم يؤخذ شىء منها فى المأمور به و الدليل على ذلك ما نجده من الاتفاق على صحه العباده كالصلاه مثلا إذا أتى بها بداعى أمرها مع عدم قصد الوجوه الأخرى و لو كان غير قصد الامتثال من وجوه القربه

مأخوذاً في المأمور به لما صححت العباده و لما سقط أمرها بمجرد الإتيان بداعى أمرها بدون قصد ذلك الوجه .فبالخلاف إذن منحصر في إمكان أخذ قصد الامتثال و استحالته .

### ج الإطلاق و التقييد في التقسيمات الأوليه للواجب

إن كل واجب في نفسه له تقسيمات باعتبار الخصوصيات التي يمكن أن تلحقه في الخارج مثلا الصلاه تنقسم في ذاتها مع قطع النظر عن تعلق الأمر بها إلى ١ ذات سوره و فاقدتها ٢ ذات تسليم و فاقدته ٣ صلاه عن طهاره و فاقدتها ٤ صلاه مستقبل بها القبله و غير مستقبل بها ٥ صلاه مع الساتر و بدونه . و هكذا يمكن تقسيمها إلى ما شاء الله من الأقسام بملاحظه أجزائها و شروطها و ملاحظه كل ما يمكن فرض اعتباره فيها و عدمه . و تسمى مثل هذه التقسيمات التقسيمات الأوليه لأنها تقسيمات تلحقها في ذاتها مع قطع النظر عن فرض تعلق شيء بها و تقابلها التقسيمات الثانويه التي تلحقها بعد فرض تعلق شيء بها كالأمر مثلا و سيأتي ذكرها . فإذا نظرنا إلى هذه التقسيمات الأوليه للواجب فالحكم بالوجوب بالقياس إلى كل خصوصيه منها لا يخلو في الواقع من أحد احتمالات ثلاثه ١ أن يكون مقيدا بوجودها و يسمى بشرط شيء مثل شرط الطهاره و الساتر و الاستقبال و السوره و الركوع و السجود و غيرها من أجزاء و شرائط بالنسبه إلى الصلاه .

٢ أن يكون مقيدا بعدمها و يسمى بشرط لا مثل شرط الصلاه بعدم الكلام و القهقهه و الحديث إلى غير ذلك من قواطع الصلاه  
٣. أن يكون مطلقا بالنسبه إليهما أى غير مقيد بوجودها و لا بعدمها و يسمى لا بشرط مثل عدم اشتراط الصلاه بالقنوت فإن  
وجوبها غير مقيد بوجوده و لا بعدمه .هذا فى مرحله الواقع و الثبوت و أما فى مرحله الإثبات و الدلاله فإن الدليل الذى يدل على  
وجوب شىء إن دل على اعتبار قيد فيه أو على اعتبار عدمه فذاك و إن لم يكن الدليل متضمنا لبيان التقييد بما هو محتمل  
التقييد لا وجودا و لا عدما فإن المرجع فى ذلك هو أصاله الإطلاق إذا توفرت المقدمات المصححه للتمسك بأصاله الإطلاق  
على ما سيأتى فى بابه و هو باب المطلق و المقيد و بأصاله الإطلاق يستكشف أن إرادته المتكلم الأمر متعلقه بالمطلق واقعا أى أن  
الواجب لم يؤخذ بالنسبه إلى القيد إلا على نحو اللابشرط

### **د عدم إمكان الإطلاق و التقييد فى التقسيمات الثانويه للواجب**

و الخلاصه أنه لا مانع من التمسك بالإطلاق لرفع احتمال التقييد فى التقسيمات الأوليه .ثم إن كل واجب بعد ثبوت الوجوب و  
تعليق الأمر به واقعا ينقسم إلى ما يؤتى به فى الخارج بداعى أمره و ما يؤتى به لا بداعى أمره ثم ينقسم أيضا إلى معلوم الواجب  
و مجهوله .و هذه التقسيمات تسمى التقسيمات الثانويه لأنها من لواحق الحكم و بعد فرض ثبوت الوجوب واقعا إذ قبل تحقق  
الحكم لا معنى لفرض إتيان الصلاه مثلا بداعى أمرها لأن المفروض فى هذه الحاله لا أمر

بها حتى يمكن فرض قصده و كذا الحال بالنسبه إلى العلم و الجهل بالحكم و فى مثل هذه التقسيمات يستحيل التقييد أى تقييد الأمور به لأن قصد امتثال الأمر مثلا فرع وجود الأمر فكيف يعقل أن يكون الأمر مقيدا به و لازمه أن يكون الأمر فرع قصد الأمر و قد كان قصد الأمر فرع وجود الأمر فيلزم أن يكون المتقدم متأخرا و المتأخر متقدما و هذا خلف أو دور . و إذا استحال التقييد استحال الإطلاق أيضا لما قلنا سابقا أن الإطلاق من قبيل عدم الملكة بالقياس إلى التقييد فلا يفرض إلا فى مورد قابل للتقييد و مع عدم إمكان التقييد لا يستكشف من عدم التقييد إرادته الإطلاق .

## النتيجه

و إذا عرفنا هذه المقدمات يحسن بنا أن نرجع إلى صلب الموضوع فنقول قد اختلف الأصوليون فى أن الأصل فى الواجب إذا شك فى كونه تعبيدا أو توصليا هل إنه تعبدى أو توصلى .ذهب جماعه إلى أن الأصل فى الواجبات أن تكون عباديه إلا أن يقوم دليل خاص على عدم دخل قصد القره فى الأمور به لأنه لا بد من الإتيان به تحصيلا للفراغ اليقيني مع عدم الدليل على الاكتفاء بدونه و لا- يمكن التمسك بالإطلاق لنفيه حسب الفرض و قد تقدم ذلك فى الأمر الأول فتكون أصاله الاحتياط هى المرجح هنا و هى تقتضى العباديه . و ذهب جماعه إلى أن الأصل فى الواجبات أن تكون توصليه لا- لأجل التمسك بأصاله الإطلاق فى نفس الأمر و لا لأجل أصاله البراءه من اعتبار

قيد القربه بل نتمسك لذلك بإطلاق المقام. توضيح ذلك أنه لا ريب في أن المأمور به إطلاقاً و تقييداً يتبع الغرض سعه و ضيقاً فإن كان القيد دخيلاً في الغرض فلا بد من بيانه و أخذه في المأمور به قيده و إلا فلا. غير أن ذلك فيما يمكن أخذه من القيود في المأمور به كما في التقسيمات الأولى. أما ما لا يمكن أخذه في المأمور به قيده كالذي نحن فيه و هو قيد قصد الامتثال فلا يصح من الأمر أن يتغافل عنه حيث لا يمكن أخذه قيده في الكلام الواحد المتضمن للأمر بل لا مناص له من اتباع طريقه أخرى ممكنه لاستيفاء غرضه و لو بإنشاء أمرين أحدهما يتعلق بذات الفعل مجرداً عن القيد و الثاني يتعلق بالقيد. مثلاً لو فرض أن غرض المولى قائم بالصلاه المأتى بها بداعي أمرها فإنه إذا لم يمكن تقييد المأمور به بذلك في نفس الأمر المتعلق بها لما عرفت من امتناع التقييد في التقسيمات الثانويه فلا بد له أى الأمر لتحصيل غرضه أن يسلك طريقه أخرى كأن يأمر أولاً بالصلاه ثم يأمر ثانياً بإتيانها بداعي أمرها الأول مبيناً ذلك بصريح العبارة. و هذان الأمران يكونان في حكم أمر واحد ثبوتاً و سقوطاً لأنهما ناشئان من غرض واحد و الثاني يكون بياناً للأول فمع عدم امتثال الأمر الثاني لا يسقط الأمر الأول بامتناله فقط و ذلك بأن يأتي بالصلاه مجردة عن قصد أمرها فيكون الأمر الثاني بانضمامه إلى الأول مشتركاً مع التقييد في النتيجة و إن لم يسم تقييداً اصطلاحاً. إذا عرفت ذلك يقول المولى إذا أمر بشيء و كان في مقام البيان



و اكتفى بهذا الأمر و لم يلحقه بما يكون بيانا له فلم يأمر ثانيا بقصد الامتثال فإنه يستكشف منه عدم دخل قصد الامتثال في الغرض و إلا- ليينه بأمر ثان و هذا ما سميناه بإطلاق المقام. و عليه فالأصل في الواجبات كونها توصليه حتى يثبت بالدليل أنها تعبدية

#### ٤ الواجب العيني و إطلاق الصيغه

(الواجب العيني ما يتعلق بكل مكلف و لا يسقط بفعل الغير) كالصلاه اليوميه و الصوم و يقابله (الواجب الكفائي و هو المطلوب فيه وجود الفعل من أى مكلف كان فيسقط بفعل بعض المكلفين عن الباقي) كالصلاه عن الميت و تغسيله و دفنه و سيأتي في تقسيمات الواجب ذكرهما. و فيما يتعلق في مسأله تشخيص الظهور نقول إن دل الدليل على أن الواجب عيني أو كفائي فذاك و إن لم يدل فإن إطلاق صيغه افعل تقتضى أن يكون عينا سواء أتى بذلك العمل شخص آخر أم لم يأت به فإن العقل يحكم بلزوم امتثال الأمر ما لم يعلم سقوطه بفعل الغير. فالمحتاج إلى مزيد البيان على أصل الصيغه هو الواجب الكفائي فإذا لم ينصب المولى قرينه على إرادته كما هو المفروض يعلم أن مراده الوجوب العيني

#### ٥ الواجب التعيني و إطلاق الصيغه

(الواجب التعيني هو الواجب بلا- واجب آخر يكون عدلا له و بديلا عنه في عرضه) كالصلاه اليوميه و يقابله الواجب التخيري كخصال

كفاره الإفطار العمدي في صوم شهر رمضان المخيره بين إطعام ستين مسكينا و صوم شهرين متتابعين و عتق رقبه و سيأتي في الخاتمه توضيح الواجب التعيني و التخييري. فإذا علم واجب أنه من أي القسمين فذاك و إلا- فمقتضى إطلاق صيغه الأمر وجوب ذلك الفعل سواء أتى بفعل آخر أم لم يأت به فإلغائه تقتضى عدم سقوطه بفعل شيء آخر لأن التخيير محتاج إلى مزيد بيان مفقود

## ٦ الواجب النفسى و إطلاق الصيغه

(الواجب النفسى هو الواجب لنفسه لا- لأجل واجب آخر) كالصلاه اليوميه و يقابله الواجب الغيرى كالوضوء فإنه إنما يجب مقدمه للصلاه الواجبه لا- لنفسه إذ لو لم تجب الصلاه لما وجب الوضوء. فإذا شك في واجب أنه نفسى أو غيرى فمقتضى إطلاق تعلق الأمر به سواء وجب شيء آخر أم لا أنه واجب نفسى فالإطلاق يقتضى النفسيه ما لم تثبت الغيريه

## ٧ الفور و التراخى

اختلف الأصوليون في دلاله صيغه الأمر على الفور و التراخى على أقوال ١ أنها موضوعه للفور. ٢ أنها موضوعه للتراخى. ٣ أنها موضوعه لهما على نحو الاشتراك اللفظى. ٤ أنها غير موضوعه للفور و لا للتراخى و لا للأعم منهما بل

لا دلالة لها على أحدهما بوجه من الوجوه و إنما يستفاد أحدهما من القرائن الخارجيه التي تختلف باختلاف المقامات . و الحق هو الأخير و الدليل عليه ما عرفت من أن صيغته افعل إنما تدل على النسبه الطليه كما أن الماده لم توضع إلا لنفس الحدث غير الملحوظه معه شىء من خصوصياته الوجوديه و عليه فلا دلالة لها لا بهيتها و لا بمادتها على الفور أو التراخى بل لا بد من دال آخر على شىء منهما فإن تجردت عن الدال الآخر فإن ذلك يقتضى جواز الإتيان بالمأمور به على الفور أو التراخى . هذا بالنظر إلى نفس الصيغه أما بالنظر إلى الدليل الخارجى المنفصل فقد قيل بوجود الدليل على الفور فى جميع الواجبات على نحو العموم إلا- ما دل عليه دليل خاص ينص على جواز التراخى فيه بالخصوص و قد ذكروا لذلك آيتين الأولى قوله تعالى فى سورة آل عمران ١٢٧ وَ سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ و تقريب الاستدلال بها أن المسارعه إلى المغفره لا تكون إلا بالمسارعه إلى سببها و هو الإتيان بالمأمور به لأن المغفره فعل الله تعالى فلا معنى لمسارعه العبد إليها و عليه فيكون الإسراع إلى فعل المأمور به واجبا لما مر من ظهور صيغته افعل فى الوجوب . الثانيه قوله تعالى فى سورة البقره ١٤٣ و المائده ٥٣ فَاسْرِعُوا بِالْخَيْرَاتِ فَإِنِ اسْتَبَاقَ بِالْخَيْرَاتِ عِبَارَهُ أُخْرَىٰ عَنِ الْإِتْيَانِ بِهَا فُورًا . و الجواب عن الاستدلال بكلتا الآيتين أن الخيرات و سبب المغفره كما تصدق على الواجبات تصدق على المستحبات أيضا فتكون المسارعه و المسابقه شاملتين لما هما فى المستحبات أيضا و من البديهى عدم وجوب المسارعه فيها كيف و هى يجوز تركها رأسا و إذا كانتا شاملتين للمستحبات

بعمومهما كان ذلك قرينه على أن طلب المسارعه ليس على نحو الإلزام فلا تبقى لهما دلالة على الفوريه فى عموم الواجبات .بل لو سلمنا باختصاصهما فى الواجبات لوجب صرف ظهور صيغه افعال فيها فى الوجوب و حملها على الاستحباب نظرا إلى أنا نعلم عدم وجوب الفوريه فى أكثر الواجبات فيلزم تخصيص الأ-كثر بإخراج أكثر الواجبات عن عمومها و لا شك أن الإتيان بالكلام عاما مع تخصيص الأكثر و إخرجه من العموم بعد ذلك قبيح فى المحاورات العرفيه و يعد الكلام عند العرف مستهجنا فهل ترى يصح لعارف بأساليب الكلام أن يقول مثلا بعت أموالى ثم يستثنى واحدا فواحدا حتى لا يبقى تحت العام إلا القليل لا شك فى أن هذا الكلام يعد مستهجنا لا يصدر عن حكيم عارف .إذن لا يبقى مناص من حمل الآيتين على الاستحباب

## ٨ المره و التكرار [١]

و اختلفوا أيضا فى دلالة صيغه افعال على المره و التكرار على أقوال كاختلافهم فى الفور و التراخى و المختار هنا كالمختار هناك و الدليل نفس الدليل من عدم دلالة الصيغه لا بهيئتها و لا بمادتها على المره و لا التكرار

ص: ٧٩

لما عرفت من أنها لا تدل على أكثر من طلب نفس الطبيعه من حيث هي فلا بد من دال آخر على كل منهما. أما الإطلاق فإنه يقتضى الاكتفاء بالمره و تفصيل ذلك أن مطلوب المولى لا يخلو من أحد وجوه ثلاثه و يختلف الحكم فيها من ناحيه جواز الاكتفاء و جواز التكرار ١ أن يكون المطلوب صرف وجود الشيء بلا قيد و لا شرط بمعنى أنه يريد ألا يبقى مطلوبه معدوما بل يخرج من ظلمه العدم إلى نور الوجود لا أكثر و لو بفرد واحد و لا محاله حينئذ ينطبق المطلوب قهرا على أول وجوداته فلو أتى المكلف بما أمر به أكثر من مره فالامثال يكون بالوجود الأول و يكون الثانى لغوا محضا كالصلاه اليوميه ٢. أن يكون المطلوب الوجود الواحد بقيد الوحده أى بشرط ألا يزيد على أول وجوداته فلو أتى المكلف حينئذ بالمأمور به مرتين لا يحصل الامثال أصلا كتكبيره الإحرام للصلاه فإن الإتيان بالثانيه عقيب الأولى مبطل للأولى و هى تقع باطله ٣. أن يكون المطلوب الوجود المتكرر إما بشرط تكرره فيكون المطلوب هو المجموع بما هو مجموع فلا يحصل الامثال بالمره أصلا كركعات الصلاه الواحده و إما لا بشرط تكرره بمعنى أنه يكون المطلوب كل واحد من الوجودات كصوم أيام شهر رمضان فلكل مره امثالها الخاص. و لا شك أن الوجهين الأخيرين يحتاجان إلى بيان زائد على مفاد الصيغه. فلو أطلق المولى و لم يقيد بأحد الوجهين و هو فى مقام البيان كان إطلاقه دليلا على إرادته الوجه الأول و عليه يحصل الامثال كما قلنا بالوجود الأول و لكن لا يضر الوجود الثانى كما أنه لا أثر له فى الامثال و غرض المولى .

و مما ذكرنا يتضح أن مقتضى الإطلاق جواز الإتيان بأفراد كثيره معا دفعه واحده و يحصل الامتثال بالجميع فلو قال المولى تصدق على مسكين فمقتضى الإطلاق جواز الاكتفاء بالتصدق مره واحده على مسكين واحد و حصول الامتثال بالتصدق على عدة مساكين دفعه واحده و يكون امتثالا واحدا بالجميع لصديق صرف الوجود على الجميع إذ الامتثال كما يحصل بالفرد الواحد يحصل بالأفراد المجتمعه بالوجود

## ٩ هل يدل نسخ الوجوب على الجواز

إذا وجب شىء فى زمان بدلاله الأمر ثم نسخ ذلك الوجوب قطعاً فقد اختلفوا فى بقاء الجواز الذى كان مدلولاً للأمر لأن الأمر كان يدل على جواز الفعل مع المنع من تركه فمنهم من قال ببقاء الجواز و منهم من قال بعدمه . و يرجع النزاع فى الحقيقة إلى النزاع فى مقدار دلالة نسخ الوجوب فإنه فى احتمالين ١ أنه يدل على رفع خصوص المنع من الترك فقط و حينئذ تبقى دلالة الأمر على الجواز على حالها لا يمسخها النسخ و هو القول الأول و منشأ هذا أن الوجوب ينحل إلى الجواز و المنع من الترك و لا شأن فى النسخ إلا رفع المنع من الترك فقط و لا تعرض له لجنسه و هو الجواز أى الإذن فى الفعل . ٢ أنه يدل على رفع الوجوب من أصله فلا يبقى لدليل الوجوب شىء يدل عليه و منشأ هذا هو أن الوجوب معنى بسيط لا ينحل إلى جزءين فلا يتصور فى النسخ أنه رفع للمنع من الترك فقط .

والمختار هو القول الثاني لأن الحق أن الوجوب أمر بسيط و هو الإلزام بالفعل و لازمه المنع من الترك كما أن الحرمة هي المنع من الفعل و لازمها الإلزام بالترك و ليس الإلزام بالترك الذى هو معناه وجوب الترك جزءا من معنى حرمة الفعل و كذلك المنع من الترك الذى معناه حرمة الترك ليس جزءا من معنى وجوب الفعل بل أحدهما لازم للآخر ينشأ منه تبعا له. فثبوت الجواز بعد النسخ للوجوب يحتاج إلى دليل خاص يدل عليه و لا- يكفى دليل الوجوب فلا دلاله لدليل النسخ و لا لدليل المنسوخ على الجواز و يمكن أن يكون الفعل بعد نسخ وجوبه محكوما بكل واحد من الأحكام الأربعة الباقية. و هذا البحث لا يستحق أكثر من هذا الكلام لقله البلوى به و ما ذكرناه فيه الكفاية

## ١٠ الأمر بشيء من مرتين

إذا تعلق الأمر بفعل مرتين فهو يمكن أن يقع على صورتين ١ أن يكون الأمر الثاني بعد امتثال الأمر الأول و حينئذ لا شبهه فى لزوم امتثاله ثانيا. ٢ أن يكون الأمر الثاني قبل امتثال الأمر الأول و حينئذ يقع الشك فى وجوب امتثاله مرتين أو كفايه المره الواحده فى الامتثال فإن كان الأمر الثاني تأسيسا لوجوب آخر تعين الامتثال مره بعد أخرى و إن كان تأكيدا للأمر الأول فليس لهما إلا امتثال واحد و لتوضيح الحال و بيان الحق فى المسأله نقول إن هذا الفرض له أربع حالات

الأولى أن يكون الأمران معا غير معلقين على شرط كأن يقول مثلا- صل ثم يقول ثانيا صل فإن الظاهر حينئذ أن يحمل الأمر الثاني على التأكيد لأن طبيعته الواحده يستحيل تعلق الأمرين بها من دون امتياز في البين فلو كان الثاني تأسيسا غير مؤكد للأول لكان على الأمر تقييد متعلقه و لو بنحو مره أخرى فمن عدم التقييد و ظهور وحده المتعلق فيهما يكون اللفظ في الثاني ظاهرا في التأكيد و إن كان التأكيد في نفسه خلاف الأصل و خلاف ظاهر الكلام لو خلى و نفسه. الثانيه أن يكون الأمران معا معلقين على شرط واحد كأن يقول المولى مثلا- إن كنت محدثا فتوضأ ثم يكرر نفس القول ثانيا ففي هذه الحاله أيضا يحمل على التأكيد لعين ما قلناه في الحاله الأولى بلا تفاوت. الثالثه أن يكون أحد الأمرين معلقا و الآخر غير معلق كأن يقول مثلا اغتسل ثم يقول إن كنت جنبا فاغتسل ففي هذه الحاله أيضا يكون المطلوب واحدا و يحمل على التأكيد لوحده المأمور به ظاهرا المانعه من تعلق الأمرين به غير أن الأمر المطلق أعنى غير المعلق يحمل إطلاقه على المقيد أعنى المعلق فيكون الثاني مقيدا للإطلاق الأول و كاشفا عن المراد منه. الرابعه أن يكون أحد الأمرين معلقا على شيء و الآخر معلقا على شيء آخر كأن يقول مثلا إن كنت جنبا فاغتسل و يقول إن مسست ميتا فاغتسل ففي هذه الحاله يحمل ظاهرا على التأسيس لأن الظاهر أن المطلوب في كل منهما غير المطلوب في الآخر و يبعد جدا حملة على أن المطلوب واحد أما التأكيد فلا- معنى هنا و أما القول بالتداخل بمعنى الاكتفاء بامثال واحد عن المطلوبين فهو ممكن و لكنه ليس من باب التأكيد بل لا يفرض إلا بعد فرض التأسيس و أن هناك أمرين

يمتثلان



معا بفعل واحد. و لكن التداخل على كل حال خلاف الأصل و لا يصار إليه إلا بدليل خاص كما ثبت في غسل الجنابه أنه يجزى عن كل غسل آخر و سيأتى البحث عن التداخل مفصلا في مفهوم الشرط

## ١١ دلالة الأمر بالأمر على الوجوب

إذا أمر المولى أحد عبيده أن يأمر عبده الآخر بفعل فهل هو أمر بذلك الفعل حتى يجب على الثانى فعله على قولين و هكذا يمكن فرضه على نحوين ١ أن يكون المأمور الأول على نحو المبلغ لأمر المولى إلى المأمور الثانى مثل أن يأمر رئيس الدوله وزيره أن يأمر الرعيه عنه بفعل و هذا النحو لا- شك خارج عن محل الخلاف لأنه لا يشك أحد في ظهوره في وجوب الفعل على المأمور الثانى و كل أوامر الأنبياء بالنسبه إلى المكلفين من هذا القبيل ٢. ألا- يكون المأمور الأول على نحو المبلغ بل هو مأمور أن يستقل في توجيه الأمر إلى الثانى من قبل نفسه و على نحو(قول الإمام عليه السلام:مرهم بالصلاه و هم أبناء سبع)يعنى الأطفال. و هذا النحو هو محل الخلاف و البحث و يلحق به ما لم يعلم الحال فيه أنه على أى نحو من النحويين المذكورين. و المختار أن مجرد الأمر بالأمر ظاهر عرفا في وجوبه على الثانى. و توضيح ذلك أن الأمر بالأمر لا على نحو التبليغ يقع على صورتين الأولى أن يكون غرض المولى يتعلق في فعل المأمور الثانى

و يكون أمره بالأمر طريقا للتوصل إلى حصول غرضه و إذا عرف غرضه أنه على هذه الصورة يكون أمره بالأمر لا- شك أمرا بالفعل نفسه. الثانيه أن يكون غرضه في مجرد أمر المأمور الأول من دون أن يتعلق له غرض بفعل المأمور الثاني كما لو أمر المولى ابنه مثلا أن يأمر العبد بشيء و لا يكون غرضه إلا أن يعود ابنه على إصدار الأوامر أو نحو ذلك فيكون غرضه فقط في إصدار الأول أمره فلا يكون الفعل مطلوباً له أصلاً في الواقع. و واضح لو علم الثاني المأمور بهذا الغرض لا يكون أمر المولى بالأمر أمراً له و لا- يعد عاصياً لمولاه لو تركه لأن الأمر المتعلق لأمر المولى يكون مأخوذاً على نحو الموضوعيه و هو متعلق الغرض لا على نحو الطريقيه لتحصيل الفعل من العبد المأمور الثاني. فإن قامت قرينه على إحدى الصورتين المذكورتين فذاك و إن لم تقم قرينه فإن ظاهر الأوامر عرفاً مع التجرد عن القرائن هو أنه على نحو الطريقيه. فإذاً الأمر بالأمر مطلقاً يدل على الوجوب إلا إذا ثبت أنه على نحو الموضوعيه و ليس مثله يقع في الأوامر الشرعيه



للواجب عده تقسيمات لا بأس بالتعرض لها إلحاقا بمباحث الأوامر و إتماما للفائده

### ١ المطلق و المشروط

إن الواجب إذا قيس وجوبه إلى شىء آخر خارج عن الواجب فهو لا- يخرج عن أحد نحوين ١ أن يكون متوقفا وجوبه على ذلك الشىء و هو أى الشىء مأخوذ فى وجوب الواجب على نحو الشرطيه كوجوب الحج بالقياس إلى الاستطاعه و هذا هو المسمى بالواجب المشروط لاشتراط وجوبه بحصول ذلك الشىء الخارج و لذا لا يجب الحج إلا عند حصول الاستطاعه ٢. أن يكون وجوب الواجب غير متوقف على حصول ذلك الشىء الآخر كالحج بالقياس إلى قطع المسافه و إن توقف وجوده عليه و هذا هو المسمى بالواجب المطلق لأن وجوبه مطلق غير مشروط بحصول ذلك الشىء الخارج و منه الصلاه بالقياس إلى الوضوء و الغسل و الساتر و نحوها . و من مثال الحج يظهر أنه و هو واجب واحد يكون واجبا مشروطا بالقياس إلى شىء و واجبا مطلقا بالقياس إلى شىء آخر فالمشروط و المطلق أمران إضافيان .

ثم اعلم أن كل واجب هو واجب مشروط بالقياس إلى الشرائط العامه و هى البلوغ و القدره و العقل فالصبي و العاجز و المجنون لا- يكلفون بشيء فى الواقع. و أما العلم فقد قيل إنه من الشروط العامه و الحق أنه ليس شرطاً فى الوجوب و لا- فى غيره من الأحكام بل التكليف الواقعيه مشتركه بين العالم و الجاهل على حد سواء نعم العلم شرط فى استحقاق العقاب على مخالفه التكليف على تفصيل يأتي فى مباحث الحججه و غيرها إن شاء الله تعالى و ليس هذا موضعه

## ٢ المعلق و المنجز

لا- شك أن الواجب المشروط بعد حصول شرطه يكون وجوبه فعليا شأن الواجب المطلق فيتوجه التكليف فعلا إلى المكلف و لكن فعليه التكليف تتصور على وجهين ١ أن تكون فعليه الوجوب مقارنه زمانا لفعليه الواجب بمعنى أن يكون زمان الواجب نفس زمان الوجوب و يسمى هذا القسم الواجب المنجز كالصلاه بعد دخول وقتها فإن وجوبها فعلى و الواجب و هو الصلاه فعلى أيضا ٢. أن تكون فعليه الوجوب سابقه زمانا على فعليه الواجب فيتأخر زمان الواجب عن زمان الوجوب و يسمى هذا القسم الواجب المعلق لتعليق الفعل لا وجوبه على زمان غير حاصل بعد كالحج مثلا فإنه عند حصول الاستطاعه يكون وجوبه فعليا كما قيل و لكن الواجب معلق على حصول الموسم فإنه عند حصول الاستطاعه وجب الحج و لذا

يجب عليه أن يهيئ المقدمات و الزاد و الراحله حتى يحصل وقته و موسمه ليفعله فى وقته المحدد له . و قد وقع البحث و الكلام هنا فى مقامين الأول فى إمكان الواجب المعلق و المعروف عن صاحب الفصول القول بإمكانه و وقوعه و الأكثر على استحالته و هو المختار و سنتعرض له إن شاء الله تعالى فى مقدمه الواجب مع بيان السر فى الذهاب إلى إمكانه و وقوعه و سنين أن الواجب فعلا فى مثال الحج هو السير و التهيئه للمقدمات و أما نفس أعمال الحج فوجوبها مشروط بحضور الموسم و قدره عليها فى زمانه . و الثانى فى أن ظاهر الجملة الشرطيه فى مثل قولهم إذا دخل الوقت فصل هل إن الشرط شرط للوجوب فلا تجب الصلاه فى المثال إلا بعد دخول الوقت أو إنه شرط للواجب فيكون الواجب نفسه معلقا على دخول الوقت فى المثال و أما الوجوب فهو فعلى مطلق . و بعبارة أخرى هل إن القيد شرط لمدلول هيئه الأمر فى الجزاء أو إنه شرط لمدلول ماده الأمر فى الجزاء . و هذا البحث يجرى حتى لو كان الشرط غير الزمان كما إذا قال المولى إذا تطهرت فصل . فعلى القول بظهور الجملة فى رجوع القيد إلى الهيئه أى أنه شرط للوجوب يكون الواجب واجبا مشروطا فلا يجب تحصيل شىء من المقدمات قبل حصول الشرط و على القول بظهورها فى رجوع القيد إلى ماده أى أنه شرط للواجب يكون الواجب واجبا مطلقا فيكون الواجب فعليا قبل حصول الشرط فيجب عليه تحصيل مقدمات المأمور به إذا علم بحصول الشرط فيما بعد .

و هذا النزاع هو النزاع المعروف بين المتأخرين فى رجوع القيد فى الجملة الشرطيه إلى الهيئه أو الماده و سيجىء تحقيق الحال فى موضعه إن شاء الله تعالى

### ٣ الأصلى و التبعى

□ (الواجب الأصلى ما قصدت إفاده وجوبه مستقلا بالكلام) كوجوبى الصلاه و الوضوء المستفادين من قوله تعالى وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ و قوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ. (و الواجب التبعى ما لم تقصد إفاده وجوبه بل كان من توابع ما قصدت إفادته) و هذا كوجوب المشى إلى السوق المفهوم من أمر المولى بوجوب شراء اللحم من السوق فإن المشى إليها حينئذ يكون واجبا لكنه لم يكن مقصودا بالإفاده من الكلام كما فى كل دلالة التزاميه فيما لم يكن اللزوم فيها من قبيل البين بالمعنى الأخص

### ٤ التخييرى و التعينى

(الواجب التعينى ما تعلق به الطلب بخصوصه و ليس له عدل فى مقام الامتثال) كالصلاه و الصوم فى شهر رمضان فإن الصلاه واجبه لمصلحه فى نفسها لا يقوم مقامها واجب آخر فى عرضها و قد عرفناه فيما سبق ص ٦٩ بقولنا (هو الواجب بلا واجب آخر يكون عدلا له و بديلا عنه فى عرضه) و إنما قيدنا البديل فى عرضه لأن بعض الواجبات التعينيه قد يكون لها بديل فى طولها و لا يخرجها عن كونها واجبات تعينيه كالوضوء مثلا الذى له بديل فى طولها و هو التيمم لأنه إنما يجب إذا

تعذر الوضوء و كالمغسل بالنسبه إلى التيمم أيضا كذلك و كخصال الكفار المرته نحو كفاره قتل الخطي و هي العتق أولا فإن تعذر فصيام شهرين فإن تعذر فإطعام ستين مسكينا .(و الواجب التخيري ما كان له عدل و بديل في عرضه و لم يتعلق به الطلب بخصوصه) بل كان المطلوب هو أو غيره يتخير بينهما المكلف و هو كالصوم الواجب في كفاره إفتار شهر رمضان عمدا فإنه واجب و لكن يجوز تركه و تبديله بعتق رقبه أو إطعام ستين مسكينا .و الأصل في هذا التقسيم أن غرض المولى ربما يتعلق بشيء معين فإنه لا مناص حينئذ من أن يكون هو المطلوب و المبعوث إليه وحده فيكون واجبا تعيينيا و ربما يتعلق غرضه بأحد شيئين أو أشياء لا- على التعيين بمعنى أن كلا- منها محصل لغرضه فيكون البعث نحوها جميعا على نحو التخير بينها .و كلا القسمين واقعان في إرادتنا نحن أيضا فلا وجه للإشكال في إمكان الواجب التخيري و لا موجب لإطاله الكلام .ثم إن أطراف الواجب التخيري إن كان بينها جامع يمكن التعبير عنه بلفظ واحد فإنه يمكن أن يكون البعث في مقام الطلب نحو هذا الجامع .فإذا وقع الطلب كذلك فإن التخير حينئذ بين الأطراف يسمى عقليا و هو ليس من الواجب التخيري المبحوث عنه فإن هذا يعد من الواجب التعيني فإن كل واجب تعيني كلي يكون المكلف مخيرا عقلا بين أفراد و التخير يسمى حينئذ عقليا مثاله قول الأستاذ لتلميذه اشتر قلما الجامع بين أنواع الأقلام من قلم الحبر و قلم الرصاص و غيرهما فإن التخير بين هذه الأنواع يكون عقليا كما أن التخير بين أفراد كل نوع يكون عقليا أيضا .و إن لم يكن هناك جامع مثل ذلك كما في مثال خصال الكفار فإن



البعث إما أن يكون نحو عنوان انتزاعي كعنوان أحد هذه الأمور أو نحو كل واحد منها مستقلا و لكن مع العطف بأو و نحوها مما يدل على التخيير. فيقال في النحو الأول مثلا أوجد أحد هذه الأمور و يقال في النحو الثاني مثلا صم أو أطعم أو أعتق و يسمى حينئذ التخيير بين الأطراف شرعيا و هو المقصود من التخيير المقابل للتعين هنا. ثم هذا التخيير الشرعي تاره يكون بين المتباينين كالمثال المتقدم و أخرى بين الأقل و الأكثر كالتخيير بين تسيحه واحده و ثلاث تسيحات في ثلاثيه الصلاه اليوميه و رباعيتها على قول و كما لو أمر المولى برسم خط مستقيم مثلا مخيرا فيه بين القصير و الطويل. و هذا الأخير أعنى التخيير بين الأقل و الأكثر إنما يتصور فيما إذا كان الغرض مترتبا على الأقل بحده و يترتب على الأكثر بحده أيضا أما لو كان الغرض مترتبا على الأقل مطلقا و إن وقع في ضمن الأكبر فالواجب حينئذ هو الأقل فقط و لا تكون الزيادة واجبه فلا يكون من باب الواجب التخييري بل الزيادة لا بد أن تحمل على الاستحباب

## ٥ العيني و الكفائي

تقدم ص ٧٦(أن الواجب العيني ما يتعلق بكل مكلف و لا يسقط بفعل الغير) و يقابله(الواجب الكفائي و هو المطلوب فيه وجوب الفعل من أى مكلف كان) فهو يجب على جميع المكلفين و لكن يكتفى بفعل بعضهم فيسقط عن الآخرين و لا يستحق العقاب بتركه. نعم إذا تركوه جميعا من دون أن يقوم به واحد فالجميع منهم يستحقون العقاب كما يستحق الثواب كل من اشترك في فعله. و أمثله الواجب الكفائي كثيره فى الشريعة منها تجهيز الميت و الصلاه

عليه و منها إنقاذ الغريق و نحوه من التهلكه و منها إزاله النجاسه عن المسجد و منها الحرف و المهن و الصناعات التي بها نظام معايش الناس و منها طلب الاجتهاد و منها الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر . و الأصل في هذا التقسيم أن المولى يتعلق غرضه بالشىء المطلوب له من الغير على نحوين ١ أن يصدر من كل واحد من الناس حينما تكون المصلحه المطلوبه تحصل من كل واحد مستقلا فلا- بد أن يوجه الخطاب إلى كل واحد منهم على أن يصدر من كل واحد عينا كالصوم أو الصلاه و أكثر التكاليف الشرعيه و هذا هو الواجب العيني ٢. أن يصدر من أحد المكلفين لا بعينه حينما تكون المصلحه في صدور الفعل و لو مره واحده من أى شخص كان فلا بد أن يوجه الخطاب إلى جميع المكلفين لعدم خصوصيه مكلف دون مكلف و يكتفى بفعل بعضهم الذى يحصل به الغرض فيجب على الجميع بفرض الكفايه الذى هو الواجب الكفائى . و قد وقع الأقدمون من الأصوليين فى حيره من أمر الوجوب الكفائى و تطبيقه على القاعده فى الوجوب الذى قوامه بل لازمه المنع من الترك إذ رأوا أن وجوبه على الجميع لا- يتلاءم مع جواز تركه بفعل بعضهم و لا- وجوب بدون المنع من الترك لذا ظن بعضهم أنه ليس المكلف المخاطب فيه الجميع بل البعض غير المعين أى أحد المكلفين و ظن بعضهم أنه معين عند الله غير معين عندنا و يتعين من يسبق إلى الفعل منهم فهو المكلف حقيقه إلى غير ذلك من الظنون . و نحن لما صورناه بذلك التصوير المتقدم لا يبقى مجال لهذه الظنون فلا نشغل أنفسنا بذكرها و ردها و تدفع الحيره بأدنى التفات لأنه إذا

كان غرض المولى يحصل بفعل البعض فلا بد أن يسقط وجوبه عن الباقي إذ لا يبقى ما يدعو إليه فهو إذن واجب على الجميع من أول الأمر و لذا يمنعون جميعا من تركه و يسقط بفعل بعضهم لحصول الغرض منه

## ٦ الموسع و المضيق

### إشاره

ينقسم الواجب باعتبار الوقت إلى قسمين موقت و غير موقت ثم الموقت إلى موسع و مضيق ثم غير الموقت إلى فوري و غير فوري و لنبدأ بغير الموقت مقدمه فنقول (غير الموقت ما لم يعتبر فيه شرعا وقت مخصوص) و إن كان كل فعل لا تخلو عقلا من زمن يكون ظرفا له كقضاء الفائته و إزاله النجاسه عن المسجد و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و نحو ذلك و هو كما قلنا على قسمين (فوري و هو ما لا يجوز تأخيره عن أول أزمته إمكانه) كإزاله النجاسه عن المسجد و رد السلام و الأمر بالمعروف و(غير فوري و هو ما يجوز تأخيره عن أول أزمته إمكانه) كالصلاه على الميت و قضاء الصلاه الفائته و الزكاه و الخمس .(و الموقت ما اعتبر فيه شرعا وقت مخصوص) كالصلاه و الحج و الصوم و نحوها و هو لا يخلو عقلا من وجوه ثلاثه إما أن يكون فعله زائدا على وقته المعين له أو مساويا له أو ناقصا عنه و الأول ممتنع لأنه من التكليف بما لا يطاق .و الثانى لا ينبغى الإشكال فى إمكانه و وقوعه و هو المسمى المضيق كالصوم إذ فعله ينطبق على وقته بلا زياده و لا نقصان من طلوع الفجر إلى الغروب .

و الثالث هو المسمى الموسع لأن فيه توسعه على المكلف فى أول الوقت و فى أثناءه و آخره كإصلاحه اليوميه و صلاحه الآيات فإنه لا يجوز تركه فى جميع الوقت و يكتفى بفعله مره واحده فى ضمن الوقت المحدد له . و لا إشكال عند العلماء فى ورود ما ظاهره التوسعه فى الشريعة و إنما اختلفوا فى جوازه عقلا على قولين إمكانه و امتناعه و من قال بامتناعه أول ما ورد على الوجه الذى يدفع الإشكال عنده على ما سيأتى . و الحق عندنا جواز الموسع عقلا و وقوعه شرعا . و منشأ الإشكال عند القائل بامتناع الموسع أن حقيقه الوجوب متقومه بالمنع من الترك كما تقدم فينا فيه الحكم بجواز تركه فى أول الوقت أو وسطه . و الجواب عنه واضح فإن الواجب الموسع فعل واحد و هو طبيعه الفعل المقيّد بطبيعته الوقت المحدود بحددين على ألا يخرج الفعل عن الوقت فتكون طبيعته بملا حظها ذاتها واجبه لا . يجوز تركها غير أن الوقت لما كان يسع لإيقاعها فيه عدّه مرات كان لها أفراد طوليه تدريجيّه مقدره الوجود فى أول الوقت و ثانيه و ثالثه إلى آخره فيقع التخيير العقلى بين الأفراد الطوليه كالتخيير العقلى بين الأفراد العرضيه للطبيعته المأمور بها فيجوز الإتيان بفرد و ترك الآخر من دون أن يكون جواز الترك له مساس فى نفس المأمور به و هو طبيعه الفعل فى الوقت المحدود فلا منافاه بين وجوب طبيعته بملاحظه ذاتها و بين جواز ترك أفرادها عدا فرد واحد . و القائلون بالامتناع التجئوا إلى تأويل ما ظاهره التوسعه فى الشريعة فقال بعضهم بوجوبه فى أول الوقت و الإتيان به فى الزمان الباقى يكون من باب القضاء و التدارك لما فات من الفعل فى أول الوقت و قال آخر بوجوبه فى آخر الوقت و الإتيان به قبله من باب النفل يسقط به الغرض

نظير إيقاع غسل الجمعة في يوم الخميس و ليله الجمعة و قيل غير ذلك . و كلها أقوال متروكة عند علمائنا واضحه البطلان فلا حاجه إلى الإطاله في ردها

### هل يتبع القضاء الأداء

مما يتفرع عادة على البحث عن الموقت مسأله تبعيه القضاء للأداء و هي من مباحث الألفاظ و تدخل في باب الأوامر . و لكن آخر ذكرها إلى الخاتمه مع أن من حقها أن تذكر مثلها لأنها كما قلنا من فروع بحث الموقت عادة فنقول إن الموقت قد يفوت في وقته إما لتركه عن عذر أو عن عمد و اختيار و إما لفساده لعذر أو لغير عذر فإذا فات على أى نحو من هذه الأنحاء فقد ثبت في الشريعة وجوب تدارك بعض الواجبات كالصلاه و الصوم بمعنى أن يأتي بها خارج الوقت و يسمى هذا التدارك قضاء و هذا لا كلام فيه . إلا أن الأصوليين اختلفوا في أن وجوب القضاء هل هو على مقتضى القاعده بمعنى أن الأمر بنفس الموقت يدل على وجوب قضائه إذا فات في وقته فيكون وجوب القضاء بنفس دليل الأداء أو أن القاعده لا تقتضى ذلك بل وجوب القضاء يحتاج إلى دليل خاص غير نفس دليل الأداء و فى المسأله أقوال ثلاثه قول بالتبعيه مطلقا . و قول بعدمها مطلقا . و قول بالتفصيل بين ما إذا كان الدليل على التوقيت متصلا فلا تبعيه و بين ما إذا كان منفصلا فالقضاء تابع للأداء .

و الظاهر أن منشأ النزاع فى المسأله يرجع إلى أن المستفاد من التوقيت هو وحده المطلوب أو تعدده أى أن فى الموقت مطلوبيا واحدا هو الفعل المقيد بالوقت بما هو مقيد أو مطلوبين و هما ذات الفعل و كونه واقعا فى وقت معين . فعلى الأول إذا فات الامتثال فى الوقت لم يبق طلب بنفس الذات فلا- بد من فرض أمر جديد للقضاء بالإتيان بالفعل خارج الوقت و على الثانى إذا فات الامتثال فى الوقت فإنما فات امتثال أحد الطلبين و هو طلب كونه فى الوقت المعين و أما الطلب بذات الفعل فباق على حاله . و لذا ذهب بعضهم إلى التفصيل المذكور باعتبار أن المستفاد من دليل التوقيت فى المتصل وحده المطلوب فيحتاج القضاء إلى أمر جديد و المستفاد فى المنفصل تعدد المطلوب فلا- يحتاج القضاء إلى أمر جديد و يكون تابعا للأداء . و المختار هو القول الثانى و هو عدم التبعية مطلقا . لأن الظاهر من التقييد أن القيد ركن فى المطلوب فإذا قال مثلا صم يوم الجمعة فلا يفهم منه إلا مطلوب واحد لغرض واحد و هو خصوص صوم هذا اليوم لا أن الصوم بذاته مطلوب و كونه فى يوم الجمعة مطلوب آخر . و أما فى مورد دليل التوقيت المنفصل كما إذا قال صم ثم قال مثلا اجعل صومك يوم الجمعة فأیضا كذلك نظرا إلى أن هذا من باب المطلق و المقيد فيجب فيه حمل المطلق على المقيد و معنى حمل المطلق على المقيد هو تقييد أصل المطلوب الأول بالمقيد فيكشف ذلك التقييد عن أن المراد بالمطلق واقعا من أول الأمر خصوص المقيد فيصبح الدليلان بمقتضى الجمع بينهما دليلا واحدا لا أن المقيد مطلوب آخر غير المطلق و إلا كان معنى ذلك بقاء المطلق على إطلاقه فلم يكن حملا و لم يكن جمعا بين

الدليلين بل يكون أخذًا بالدليلين. نعم يمكن أن يفرض و إن كان هذا فرضا بعيد الوقوع في الشريعة أن يكون دليل التوقيت المنفصل مقيدا بالتمكن كأن يقول في المثال اجعل صومك يوم الجمعة إن تمكنت أو كان دليل التوقيت ليس فيه إطلاق يعم صورتى التمكن و عدمه و صورته التمكن هي القدر المتيقن منه فإنه في هذا الفرض يمكن التمسك بإطلاق دليل الواجب لإثبات وجوب الفعل خارج الوقت لأن دليل التوقيت غير صالح لتقييد إطلاق دليل الواجب إلا في صورته التمكن و مع الاضطرار إلى ترك الفعل في الوقت يبقى دليل الواجب على إطلاقه. و هذا الفرض هو الذى يظهر من الكفايه لشيخ أساتذتنا الآخوند قدس سره و لكنه فرض بعيد جدا على أنه مع هذا الفرض لا يصدق الفوت و لا القضاء بل يكون وجوبه خارج الوقت من نوع الأداء







## ١ مادة النهى

(و المقصود بها كلمه النهى كماده الأمر و هى عباره عن طلب العالى من الدانى ترك الفعل) أو فقل على الأصح (إنها عباره عن زجر العالى للدانى عن الفعل و ردعه عنه) و لازم ذلك طلب الترك فيكون التفسير الأول تفسيراً باللازم على ما سيأتى توضيحه. و هى كلمه النهى ككلمه الأمر فى الدلاله على الإلزام عقلاً لا وضعاً و إنما الفرق بينهما أن المقصود فى الأمر الإلزام بالفعل و المقصود فى النهى الإلزام بالترك. و عليه تكون ماده النهى ظاهره فى الحرمة كما أن ماده الأمر ظاهره فى الوجوب

## ٢ صيغه النهى

المراد من صيغه النهى كل صيغه تدل على طلب الترك. أو فقل على الأصح كل صيغه تدل على الزجر عن الفعل و ردعه عنه كصيغه لا تفعل أو إياك أن تفعل و نحو ذلك. و المقصود بالفعل الحدث الذى يدل عليه المصدر و إن لم يكن أمراً وجودياً فيدخل فيها على هذا نحو قولهم لا تترك الصلاة فإنها من صيغ النهى لا من صيغ الأمر كما أن قولهم اترك شرب الخمر تعد من صيغ الأمر لا من صيغ النهى و إن أدت مؤدى لا تشرب الخمر. و السر فى ذلك واضح فإن المدلول المطابقى لقولهم لا تترك هو الزجر و النهى عن ترك الفعل و إن كان لازمه الأمر بالفعل فيدل عليه بالدلاله الالتزاميه

و المدلول المطابقى لقولهم اترك هو الأمر بترك الفعل و إن كان لازمه النهى عن الفعل فيدل عليه بالدلاله الالتزاميه

### ٣ ظهور صيغه النهى فى التحريم

الحق أن صيغه النهى ظاهره فى التحريم و لكن لا- لأنها موضوعه لمفهوم الحرمة و حقيقه فيه كما هو المعروف بل حالها فى ذلك حال ظهور صيغه افعل فى الوجوب فإنه قد قلنا هناك إن هذا الظهور إنما هو بحكم العقل لا أن الصيغه موضوعه و مستعمله فى مفهوم الوجوب . و كذلك صيغه لا تفعل فإنها أكثر ما تدل على النسبه الزجرية بين الناهى و المنهى عنه و المنهى فإذا صدرت ممن تجب طاعته و يجب الانزجار بزجره و الانتهاء عما نهى عنه و لم ينصب قرينه على جواز الفعل كان مقتضى وجوب طاعه هذا المولى و حرمة عصيانه عقلا- قضاء لحق العبوديه و المولويه عدم جواز ترك الفعل الذى نهى عنه إلا- مع الترخيص من قبله . فيكون على هذا نفس صدور النهى من المولى بطبعه مصداقا لحكم العقل بوجوب الطاعه و حرمة المعصيه فيكون النهى مصداقا للتحريم حسب ظهوره الإطلاقى لا أن التحريم الذى هو مفهوم اسمى وضعت له الصيغه و استعملت فيه . و الكلام هنا كالكلام فى صيغه افعل بلا فرق من جهه الأقوال و الاختلافات

### ٤ ما المطلوب فى النهى

كل ما تقدم ليس فيه خلاف جديد غير الخلاف الموجود فى صيغه افعل و إنما اختص النهى فى خلاف واحد و هو أن المطلوب فى النهى هل هو مجرد الترك أو كفى النفس عن الفعل و الفرق بينهما أن المطلوب على القول الأول

أمر عدمى محض و المطلوب على القول الثانى أمر وجودى لأن الكف فعل من أفعال النفس .و الحق هو القول الأول .و منشأ القول الثانى توهم هذا القائل أن الترك الذى معناه إبقاء عدم الفعل المنهى عنه على حاله ليس بمقدور للمكلف لأنه أزل خارج عن قدره فلا- يمكن تعلق الطلب به و المعقول من النهى أن يتعلق فيه الطلب بردع النفس و كفها عن الفعل و هو فعل نفسانى يقع تحت الاختيار .و الجواب عن هذا التوهم أن عدم المقدوريه فى الأزل على العدم لا ينافى المقدوريه بقاء و استمرارا إذ قدره على الوجود تلازم قدره على العدم بل قدره على العدم على طبع قدره على الوجود و إلا لو كان العدم غير مقدور بقاء لما كان الوجود مقدورا فإن المختار القادر هو الذى إن شاء فعل و إن لم يشأ لم يفعل .و التحقيق أن هذا البحث ساقط من أصله فإنه كما أشرنا إليه فيما سبق ليس معنى النهى هو الطلب حتى يقال إن المطلوب هو الترك أو الكف و إنما طلب الترك من لوازم النهى و معنى النهى المطابقى هو الزجر و الردع نعم الردع عن الفعل يلزمه عقلا طلب الترك كما أن البعث نحو الفعل فى الأمر يلزمه عقلا- الردع عن الترك .فالأمر و النهى كلاهما يتعلقان بنفس الفعل رأسا فلا موقع للحيره و الشك فى أن الطلب فى النهى يتعلق بالترك أو الكف

## ٥ دلالة صيغه النهى على الدوام و التكرار

### إشارة

اختلفوا فى دلالة صيغه النهى على التكرار أو المره كالاختلاف فى صيغه افعال .

ص: ١٠٣

و الحق هنا ما قلناه هناك بلا- فرق فلا دلالة لصيغه لا تفعل لا بهيئتها و لا بمادتها على الدوام و التكرار و لا على المره و إنما المنهى عنه صرف الطبعه كما أن المبعوث نحوه فى صيغه افعل صرف الطبعه .غير أن بينهما فرقا من ناحيه عقليه فى مقام الامتثال فإن امتثال النهى بالانزجار عن فعل الطبعه و لا- يكون ذلك إلا بترك جميع أفرادها فإنه لو فعلها مره واحده ما كان ممثلا- و أما امتثال الأمر فيتحقق بإيجاد أول وجود من أفراد الطبعه و لا تتوقف طبعه الامتثال على أكثر من فعل المأمور به مره واحده . و ليس هذا الفرق من أجل وضع الصيغتين و دلالتهما بل ذلك مقتضى طبع النهى و الأمر عقلا .

## تنبيه

لم نذكر هنا ما اعتاد المؤلفون ذكره من بحثى اجتماع الأمر و النهى و دلالة النهى على الفساد لأنهما داخلان فى المباحث العقليه كما سيأتى و ليس هما من مباحث الألفاظ و كذلك بحث مقدمه الواجب و مسأله الضد و مسأله الإجزاء ليست من مباحث الألفاظ أيضا و سنذكر الجميع فى المقصد الثانى المباحث العقليه إن شاء الله تعالى

ص: ١٠٤





تمهيد فى معنى كلمه المفهوم و فى النزاع فى حجيتة و فى أقسامه فهذه ثلاثه مباحث

## ١ معنى كلمه المفهوم

تطلق كلمه المفهوم على ثلاثه معان ١ المعنى المدلول للفظ الذى يفهم منه فيساوق كلمه المدلول سواء كان مدلولاً لمفرد أو جملة و سواء كان مدلولاً حقيقياً أو مجازياً ٢. ما يقابل المصداق فيراد منه كل معنى يفهم و إن لم يكن مدلولاً للفظ فيعم المعنى الأول و غيره ٣. ما يقابل المنطوق و هو أخص من الأولين و هذا هو المقصود بالبحث هنا و هو اصطلاح أصولى يختص بالمدلولات الالتزاميه للجمل التركيبيه سواء كانت إنشائيه أو إخباريه فلا يقال لمدلول المفرد مفهوم و إن كان من المدلولات الالتزاميه . أما المنطوق فمقصودهم منه ما يدل عليه نفس اللفظ فى حد ذاته على وجه يكون اللفظ المنطوق حاملاً لذلك المعنى و قالبا له فيسمى المعنى منطوقاً تسميه للمدلول باسم الدال و لذلك يختص المنطوق بالمدلول المطابقى فقط و إن كان المعنى مجازاً قد استعمل فيه اللفظ بقرينه . و عليه فالمفهوم الذى يقابله ما لم يكن اللفظ حاملاً له دالاً عليه بالمطابقه و لكن يدل عليه باعتباره لازماً لمفاد الجملة بنحو اللزوم البين بالمعنى الأخص (١).

ص: ١٠٧

---

١-١) راجع كتاب المنطق للمؤلف، الجزء الأول ص ٧٩ عن معنى البين و أقسامه.



و لأجل هذا يختص المفهوم بالمدلول الالتزامى .مثاله قولهم إذا بلغ الماء كرا لا ينجسه شىء فالمنطوق فيه هو مضمون الجمله و هو عدم تنجس الماء البالغ كرا بشىء من النجاسات و المفهوم على تقدير أن يكون لمثل هذه الجمله مفهوم أنه إذا لم يبلغ كرا يتنجس .و على هذا يمكن تعريفهما بما يلى (المنطوق هو حكم دل عليه اللفظ فى محل النطق)(و المفهوم هو حكم دل عليه اللفظ لا- فى محل النطق) .و المراد من الحكم الحكم بالمعنى الأعم لا خصوص أحد الأحكام الخمسه و عرفوهما أيضا بأنهما حكم مذكور و حكم غير مذكور و أنهما حكم لمذكور و حكم لغير مذكور و كلها لا تخلو عن مناقشات طويله الذيل و الذى يهون الخطب أنها تعريفات لفظيه لا يقصد منها الدقه فى التعريف و المقصود منها واضح كما شرحناه

## ٢ النزاع فى حجيه المفهوم

لا- شك أن الكلام إذا كان له مفهوم يدل عليه فهو ظاهر فيه فىكون حجه من المتكلم على السامع و من السامع على المتكلم كسائر الظواهر الأخرى .إذن ما معنى النزاع فى حجيه المفهوم حينما يقولون مثلا هل مفهوم الشرط حجه أو لا .و على تقديره فلا يدخل هذا النزاع فى مباحث الألفاظ التى كان الغرض منها تشخيص الظهور فى الكلام و تنقيح صغريات حجيه الظهور بل ينبغى أن يدخل فى مباحث الحجه كالبحت عن حجيه الظهور و حجيه الكتاب و نحو

ذلك . و الجواب أن النزاع هنا في الحقيقة إنما هو في وجود الدلالة على المفهوم أى في أصل ظهور الجمله فيه و عدم ظهورها و بعبارة أوضح النزاع هنا في حصول المفهوم للجمله لا في حجيته بعد فرض حصوله . فمعنى النزاع في مفهوم الشرط مثلا أن الجمله الشرطيه مع قطع النظر عن القرائن الخاصه هل تدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط و هل هي ظاهره في ذلك . لا أنه بعد دلالتها على هذا المفهوم و ظهورها فيه يتنازع في حجيته فإن هذا لا معنى له و إن أوهم ذلك ظاهر بعض تعبيراتهم كما يقولون مثلا مفهوم الشرط حجه أم لا و لكن غرضهم ما ذكرنا . كما أنه لا نزاع في دلالة بعض الجمل على مفهوم لها إذا كانت لها قرينه خاصه على ذلك المفهوم فإن هذا ليس موضع كلامهم بل موضوع الكلام و محل النزاع في دلالة نوع تلك الجمله كنوع الجمله الشرطيه على المفهوم مع تجردها عن القرائن الخاصه

### ٣ أقسام المفهوم

ينقسم المفهوم إلى مفهوم الموافقه و مفهوم المخالفه (١) مفهوم الموافقه ما كان الحكم في المفهوم موافقا في السنخ للحكم الموجود في المنطوق) فإن كان الحكم في المنطوق الوجوب مثلا كان في المفهوم الوجوب أيضا و هكذا . كدلاله الأولويه في مثل قوله تعالى **فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ** على النهى عن الضرب و الشتيم للأبوين و نحو ذلك مما هو أشد إهانته و إيلا ما من التأفيف المحرم بحكم الآيه .

وقد يسمى هذا المفهوم فحوى الخطاب و لا نزاع فى حجيه مفهوم الموافقه بمعنى دلالة الأولويه على تعدى الحكم إلى ما هو أولى فى عله الحكم و له تفصيل كلام يأتى فى موضعه .( ٢ مفهوم المخالفه ما كان الحكم فيه مخالفا فى السنخ للحكم الموجود فى المنطوق) و له موارد كثيره وقع الكلام فيها نذكرها بالتفصيل و هى ستة ١ مفهوم الشرط . ٢ مفهوم الوصف . ٣ مفهوم الغايه . ٤ مفهوم الحصر . ٥ مفهوم العدد . ٦ مفهوم اللقب

ص : ١١٠

لا شك في أن الجملة الشرطية يدل منطوقها بالوضع على تعليق التالي فيها على المقدم الواقع موقع الفرض و التقدير و هي على نحوين ١ أن تكون مسوقة لبيان موضوع الحكم أى أن المقدم هو نفس موضوع الحكم حيث يكون الحكم فى التالى منوطا بالشرط فى المقدم على وجه لا يعقل فرض الحكم بدونه نحو قولهم إن رزقت ولدا فاختنه فإنه فى المثال لا يعقل فرض ختان الولد إلا- بعد فرض وجوده و منه قوله تعالى وَ لَا تُكْرَهُوا فِئَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا فَإِنَّهُ لَا يَعْقِلُ فِرَاضَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْبِغَاءِ إِلَّا بَعْدَ فِرَاضِ إِرَادَةِ التَّحَصُّنِ مِنْ قِبَلِ الْفِتْيَاتِ. و قد اتفق الأصوليون على أنه لا مفهوم لهذا النحو من الجملة الشرطية لأن انتفاء الشرط معناه انتفاء موضوع الحكم فلا- معنى للحكم بانتفاء التالى على تقدير انتفاء المقدم إلا على نحو السالبة بانتفاء الموضوع و لا حكم حينئذ بالانتفاء بل هو انتفاء الحكم فلا مفهوم للشرطية فى المثالين فلا يقال إن لم ترزق ولدا فلا تختنه و لا يقال إن لم يردن تحصننا فأكرههن على البغاء ٢. ألا- تكون مسوقة لبيان الموضوع حيث يكون الحكم فى التالى منوطا بالشرط على وجه يمكن فرض الحكم بدونه نحو قولهم إن أحسن صديقك فأحسن إليه فإن فرض الإحسان إلى الصديق لا يتوقف عقلا على فرض صدور الإحسان منه فإنه يمكن الإحسان إليه أحسن أو لم يحسن. و هذا النحو الثانى من الشرطية هو محل النزاع فى مسألتنا و مرجعه

إلى النزاع فى دلالة الشرطىه على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط بمعنى أنه هل يستكشف من طبع التعليق على الشرط انتفاء نوع الحكم المعلق كالوجوب مثلا على تقدير انتفاء الشرط. و إنما قلنا نوع الحكم لأن شخص كل حكم فى القضىه الشرطىه أو غيرها ينتفى بانتفاء موضوعه أو أحد قيود الموضوع سواء كان للقضىه مفهوم أو لم يكن و فى مفهوم الشرطىه قولان أقواهما أنها تدل على الانتفاء عند الانتفاء

### **المناط فى مفهوم الشرط**

إن دلالة الجملة الشرطىه على المفهوم تتوقف على دلالتها بالوضع أو بالإطلاق على أمور ثلاثة مترتبة ١ دلالتها على الارتباط و الملازمه بين المقدم و التالى ٢. دلالتها زياده على الارتباط و الملازمه على أن التالى معلق على المقدم و مترتب عليه و تابع له فىكون المقدم سببا للتالى و المقصود من السبب هنا هو كل ما يترتب عليه الشىء و إن كان شرطا و نحوه فىكون أعم من السبب المصطلح فى فن المعقول ٣. دلالتها زياده على ما تقدم على انحصار السببىه فى المقدم بمعنى أنه لا سبب بديل له يترتب عليه التالى. و توقف المفهوم للجملة الشرطىه على هذه الأمور الثلاثة واضح لأنه لو كانت الجملة اتفاقىه أو كان التالى غير مترتب على المقدم أو كان مترتبا و لكن لا على نحو الانحصار فيه فإنه فى جميع ذلك لا يلزم من انتفاء المقدم انتفاء التالى .

و إنما الذى ينبغى إثباته هنا هو أن الجملة ظاهره فى هذه الأمور الثلاثة وضعا أو إطلاقا لتكون حجه فى المفهوم . و الحق ظهور الجملة الشرطيه فى هذه الأمور وضعا فى بعضها وإطلاقا فى البعض الآخر . ١ أما دلالتها على الارتباط و وجود العلقه اللزوميه بين الطرفين فالظاهر أنه بالوضع بحكم التبادر و لكن لا- بوضع خصوص أدوات الشرط حتى ينكر وضعها لذلك بل بوضع الهيئه التركيبيه للجملة الشرطيه بمجموعها و عليه فاستعمالها فى الاتفاقية يكون بالعنايه و ادعاء التلازم و الارتباط بين المقدم و التالى إذا اتفقت لهما المقارنه فى الوجود . ٢ و أما دلالتها على أن التالى مترتب على المقدم بأى نحو من أنحاء الترتب فهو بالوضع أيضا و لكن لا- بمعنى أنها موضوعه بوضعين وضع للتلازم و وضع آخر للترتب بل بمعنى أنها موضوعه بوضع واحد للارتباط الخاص و هو ترتب التالى على المقدم . و الدليل على ذلك هو تبادر ترتب التالى على المقدم عنها فإنها تدل على أن المقدم وضع فيها موضع الفرض و التقدير و على تقدير حصوله فالتالى حاصل عنده تبعا أى يتلوه فى الحصول أو فقل إن المتبادر منها لا يديه الجزاء عند فرض حصول الشرط و هذا لا- يمكن أن ينكره إلا- مكابر أو غافل فإن هذا هو معنى التعليق الذى هو مفاد الجملة الشرطيه التى لا مفاد لها غيره و من هنا سموا الجزء الأول منها شرطا و مقدا و سموا الجزء الثانى جزاء و تاليا . فإذا كانت جملة إنشائية أى أن التالى متضمن لإنشاء حكم تكليفى أو وضعى فإنها تدل على تعليق الحكم على الشرط فتدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط المعلق عليه الحكم .

و إذا كانت جملة خبريه أى أن التالى متضمن لحكاية خبر فإنها تدل على تعليق حكايته على المقدم سواء كان المحكى عنه خارجا و فى الواقع مترتبا على المقدم فتتطابق الحكايات مع المحكى عنه كقولنا إن كانت الشمس طالعه فالنهار موجود أو مترتب عليه بأن كان العكس كقولنا إن كان النهار موجودا فالشمس طالعه أو كان لا ترتب بينهما كالمضائفين فى مثل قولنا إن كان خالد ابنا لزيد فزيد أبوه ٣. و أما دلالتها على أن الشرط منحصر بالإطلاق لأنه لو كان هناك شرط آخر للجزاء بديل لذلك الشرط و كذا لو كان معه شىء آخر يكونان معا شرطا للحكم لا يحتاج ذلك إلى بيان زائد إما بالعطف بأو فى الصورة الأولى أو العطف بالواو فى الصورة الثانية لأن الترتب على الشرط ظاهر فى أنه بعنوانه الخاص مستقلا هو الشرط المعلق عليه الجزاء فإذا أطلق تعليق الجزاء على الشرط فإنه يستكشف منه أن الشرط مستقل لا قيد آخر معه و أنه منحصر لا بديل و لا عدل له و إلا لوجب على الحكيم بيانه و هو حسب الفرض فى مقام البيان. و هذا نظير ظهور صيغه افعل بإطلاقها فى الوجوب التعينى و التعينى. و إلى هنا تم لنا ما أردنا أن نذهب إليه من ظهور الجملة الشرطية فى الأمور التى بها تكون ظاهره فى المفهوم. و على كل حال إن ظهور الجملة الشرطية فى المفهوم مما لا- ينبغى أن يتطرق إليه الشك إلا- مع قرينه صارفه أو تكون وارده لبيان الموضوع. و يشهد لذلك استدلال إمامنا الصادق عليه السلام بالمفهوم (فى روايه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عن الشاه تذبح فلا- تتحرك و يهراق منها دم كثير عبيط فقال لا- تأكل إن عليا كان يقول إذا ركضت الرجل أو طرفت العين فكل) فإن استدلال الإمام بقول على عليه السلام لا يكون

إلا إذا كان له مفهوم و هو إذا لم تركض الرجل أو لم تطرف العين فلا تأكل

## إذا تعدد الشرط و اتحد الجزاء

### إشاره

و من لواحق مبحث مفهوم الشرط مسأله ما إذا وردت جملتان شرطيتان أو أكثر و قد تعدد الشرط فيهما و كان الجزاء واحدا و هذا يقع على نحوين ١. أن يكون الجزاء غير قابل للتكرار نحو التقصير فى السفر فيما ورد(إذا خفى الأذان فقصر و إذا خفيت الجدران فقصر) ٢. أن يكون الجزاء قابلا- للتكرار كما فى نحو إذا أجنبى فاغتسل إذا مسست ميتا فاغتسل. أما النحو الأول فيقع فيه التعارض بين الدليلين بناء على مفهوم الشرط و لكن التعارض إنما هو بين مفهوم كل منهما مع منطوق الآخر كما هو واضح فلا بد من التصرف فيهما بأحد وجهين الوجه الأول أن نقيد كلا من الشرطين من ناحيه ظهورهما فى الاستقلال بالسببيه ذلك الظهور الناشئ من الإطلاق كما سبق الذى يقابله التقييد بالعطف بالواو فيكون الشرط فى الحقيقه هو المركب من الشرطين و كل منهما يكون جزء السبب و الجملتان تكونان حينئذ كجمله واحده مقدمها المركب من الشرطين بأن يكون مؤداهما هكذا إذا خفى الأذان و الجدران معا فقصر. و ربما يكون لهاتين الجملتين معا حينئذ مفهوم واحد و هو انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرطين معا أو أحدهما كما لو كانا جمله واحده .



الوجه الثانى أن نقيدهما من ناحيه ظهورهما فى الانحصار ذلك الظهور الناشئ من الإطلاق المقابل للتقييد بأو و حينئذ يكون الشرط أحدهما على البديله أو الجامع بينهما على أن يكون كل منهما مصداقا له و ذلك حينما يمكن فرض الجامع بينهما و لو كان عرفيا . و إذ يدور الأمر بين الوجهين فى التصرف فأيهما أولى هل الأولى تقييد ظهور الشرطيتين فى الاستقلال أو تقييد ظهورهما فى الانحصار قولان فى المسأله . و الأوجه على الظاهر هو التصرف الثانى لأن منشأ التعارض بينهما هو ظهورهما فى الانحصار الذى يلزم منه الظهور فى المفهوم فيتعارض منطوق كل منهما مع مفهوم الآخر كما تقدم فلا بد من رفع اليد عن ظهور كل منهما فى الانحصار بالإضافة إلى المقدار الذى دل عليه منطوق الشرطيه الأخرى لأن ظهور المنطوق أقوى أما ظهور كل من الشرطيتين فى الاستقلال فلا - معارض له حتى ترفع اليد عنه . و إذا ترجح القول الثانى و هو التصرف فى ظهور الشرطين فى الانحصار يكون كل من الشرطين مستقلا فى التأثير فإذا انفرد أحدهما كان له التأثير فى ثبوت الحكم و إن حصل معا فإن كان حصولهما بالتعاقب كان التأثير للسابق و إن تقارنا كان الأثر لهما معا و يكونان كالسبب الواحد لامتناع تكرار الجزاء حسب الفرض . و أما النحو الثانى و هو ما إذا كان الجزاء قابلا للتكرار فهو على صورتين ١ أن يثبت بالدليل أن كلا من الشرطين جزء السبب و لا كلام حينئذ فى أن الجزاء واحد يحصل عند حصول الشرطين معا .

٢ أن يثبت من دليل مستقل أو من ظاهر دليل الشرط أن كلا من الشرطين سبب مستقل سواء كان للقضية الشرطية مفهوم أم لم يكن فقد وقع الخلاف فيما إذا اتفق وقوع الشرطين معا في وقت واحد أو متعاقبين أن القاعده أى شىء تقتضى هل تقتضى تداخل الأسباب فيكون لها جزء واحد كما فى مثال تداخل موجبات الوضوء من خروج البول أو الغائط و النوم و نحوهما أم تقتضى عدم التداخل فيتكرر الجزء بتكرار الشروط كما فى مثال تعدد وجوب الصلاه بتعدد أسبابه من دخول وقت اليوميه و حصول الآيات . أقول لا شبهه فى أنه إذا ورد دليل خاص على التداخل أو عدمه وجب الأخذ بذلك الدليل . و أما مع عدم ورود الدليل الخاص فهو محل الخلاف و الحق أن القاعده فيه عدم التداخل . بيان ذلك أن لكل شرطيه ظهورين ١ ظهور الشرط فيها فى الاستقلال بالسببيه و هذا الظهور يقتضى أن يتعدد الجزء فى الشرطيتين موضوعتى البحث فلا تتداخل الأسباب . ٢ ظهور الجزء فيها فى أن متعلق الحكم فيه صرف الوجود و لما كان صرف الشىء لا يمكن أن يكون محكوما بحكمين فيقتضى ذلك أن يكون لجميع الأسباب جزء واحد و حكم واحد عند فرض اجتماعها فتتداخل الأسباب . و على هذا فيقع التنافى بين هذين الظهورين فإذا قدمنا الظهور الأول لا بد أن نقول بعدم التداخل و إذا قدمنا الظهور الثانى لا بد أن نقول بالتداخل فأيهما أولى بالتقديم و الأرجح أن الأولى بالتقديم ظهور الشرط

على ظهور الجزاء لأن الجزاء لما كان معلقا على الشرط فهو تابع له ثبوتا وإثباتا فإن كان واحدا كان الجزاء واحدا وإن كان متعددا كان متعددا وإذا كان المقدم متعددا حسب فرض ظهور الشرطيتين كان الجزاء تبعا له و عليه لا يستقيم للجزاء ظهور في وحده المطلوب فيخرج المقام عن باب التعارض بين الظهورين بل يكون الظهور في التعدد رافعا للظهور في الوحدة لأن الظهور في الوحدة لا يكون إلا بعد فرض سقوط الظهور في التعدد أو بعد فرض عدمه أما مع وجوده فلا ينعقد الظهور في الوحدة. فالقاعده في المقام إذن هي عدم التداخل و هو مذهب أساطين العلماء الأعلام قدس الله أسرارهم .

## تنبيهان

@

## ١ تداخل المسببات

إن البحث في المسألة السابقه إنما هو عما إذا تعددت الأسباب فيتساءل فيها عما إذا كان تعددها يقتضى المغايره في الجزاء و تعدد المسببات بالفتح أو لا يقتضى فتتداخل الأسباب و ينبغى أن تسمى بمسألة تداخل الأسباب . و بعد الفراغ عن عدم تداخل الأسباب هناك ينبغى أن يبحث أن تعدد المسببات إذا كانت تشترك في الاسم و الحقيقه كالأغسال هل يصح أن يكتفى عنها بوجود واحد لها أو لا يكتفى . و هذه مسأله أخرى غير ما تقدم تسمى بمسألة تداخل المسببات و هى من ملحقات الأولى . و القاعده فيها أيضا عدم التداخل . و السر في ذلك أن سقوط الواجبات المتعدده واحد و إن أتى به بنيه

ص : ١١٨

امتنال الجميع يحتاج إلى دليل خاص كما ورد في الأغسال بالاكْتفاء بغسل الجنابه عن باقى الأغسال و ورد أيضا جواز الاكْتفاء بغسل واحد عن أغسال متعدده و مع عدم ورود الدليل الخاص فإن كل وجوب يقتضى امتثالا خاصا به لا يغنى عنه امتثال الآخر و إن اشتركت الواجبات فى الاسم و الحقيقه .نعم قد يستثنى من ذلك ما إذا كان بين الواجبين نسبه العموم و الخصوص من وجه و كان دليل كل منهما مطلقا بالإضافة إلى مورد الاجتماع كما إذا قال مثلا تصدق على مسكين و قال ثانيا تصدق على ابن سبيل فجمع العنوانين شخص واحد بأن كان فقيرا و ابن سبيل فإن التصدق عليه يكون مسقطا للتكليفين .

## ٢ الأصل العملى فى المسألتين

أن مقتضى الأصل العملى عند الشك فى تداخل الأسباب هو التداخل لأن تأثير السببين فى تكليف واحد متيقن و إنما الشك فى تكليف ثان زائد و الأصل فى مثله البراءه .و بعكسه فى مسأله تداخل المسببات فإن الأصل يقتضى فيه عدم التداخل كما مرت الإشاره إليه لأنه بعد ثبوت التكاليف المتعدده بتعدد الأسباب يشك فى سقوط التكاليف الثابته لو فعل فعلا واحدا و مقتضى القاعده فى مثله الاشتغال بمعنى أن الاشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني فلا يكتفى بفعل واحد فى مقام الامتنال

موضوع البحث

المقصود بالوصف هنا ما يعم النعت و غيره فيشمل الحال و التمييز و نحوهما مما يصلح أن يكون قيذا لموضوع التكليف كما أنه يختص بما إذا كان معتمدا على موصوف فلا يشمل ما إذا كان الوصف نفسه موضوعا للحكم نحو **السَّارِقُ** وَ **السَّارِقَةُ** فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فَإِنْ مَثَلٌ هَذَا يَدْخُلُ فِي بَابِ مَفْهُومِ اللَّقْبِ وَ السَّرِّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الدَّلَالَهَ عَلَى انْتِفَاءِ الْوَصْفِ لَا بَدَّ فِيهَا مِنْ فَرْضِ مَوْضُوعٍ ثَابِتٍ لِلْحُكْمِ يَقِيدُ بِالْوَصْفِ مَرَّةً وَ يَتَجَرَّدُ عَنْهُ أُخْرَى حَتَّى يُمْكِنَ فَرْضُ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنْهُ . وَ يُعْتَبَرُ أَيْضًا فِي الْمُبْحُوثِ عَنْهُ هُنَا أَنَّ يَكُونُ أَحْصَى مِنَ الْمَوْصُوفِ مَطْلَقًا أَوْ مِنْ وَجْهٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَسَاوِيًا أَوْ أَعْمَ مَطْلَقًا لَا يُوجِبُ تَضْيِيقًا وَ تَقْيِيدًا فِي الْمَوْصُوفِ حَتَّى يَصِحَّ فَرْضُ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عَنِ الْمَوْصُوفِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْوَصْفِ . وَ أَمَّا دُخُولُ الْأَخْصَى مِنْ وَجْهٍ فِي مَحَلِّ الْبَحْثِ فَإِنَّمَا هُوَ بِالْقِيَاسِ إِلَى مُورِدِ افْتِرَاقِ الْمَوْصُوفِ عَنِ الْوَصْفِ فِي مِثَالِ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاهُ يَكُونُ مَفْهُومَهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَفْهُومٌ عَدَمٌ وَ جُوبُ الزَكَاهِ فِي الْغَنَمِ غَيْرِ السَّائِمَةِ وَ هِيَ الْمَعْلُوفَةُ وَ أَمَّا بِالْقِيَاسِ إِلَى مُورِدِ افْتِرَاقِ الْوَصْفِ عَنِ الْمَوْصُوفِ فَلَا دَلَالَهَ لَهُ عَلَى الْمَفْهُومِ قَطْعًا فَلَا يَدُلُّ الْمِثَالُ عَلَى عَدَمِ الزَكَاهِ فِي غَيْرِ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ أَوْ غَيْرِ السَّائِمَةِ كَالْإِبِلِ مِثَالًا لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ وَ هُوَ الْمَوْصُوفُ الَّذِي هُوَ الْغَنَمُ فِي الْمِثَالِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا فِي الْمَفْهُومِ

و لا يكون متعرضا لموضوع آخر لا نفيًا و لا إثباتًا. (فما عن بعض الشافعية من القول بدلاله القضية المذكوره على عدم الزكاه فى الإبل المعلوفه لا وجه له قطعًا) .

### الأقوال فى المسأله و الحق فيها

لا- شك فى دلاله التقييد بالوصف على المفهوم عند وجود القرينه الخاصه و لا شك فى عدم الدلاله عند وجود القرينه على ذلك مثلما إذا ورد الوصف مورد الغالب الذى يفهم منه عدم إناطه الحكم به وجودا و عدما نحو قوله تعالى وَ رَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ فَإِنَّهُ لَا مَفْهُومَ لِمِثْلِ هَذِهِ الْقَضِيَةِ مَطْلَقًا إِذْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ وَصْفَ الرَّبَائِبِ بِأَنَّهَا فِي حُجُورِكُمْ لِأَنَّهَا غَالِبًا تَكُونُ كَذَلِكَ وَ الْغَرَضُ مِنْهُ الْإِشْعَارُ بِعَلَّةِ الْحُكْمِ إِذْ إِنْ اللَّائِي تَرَبَّى فِي الْحُجُورِ تَكُونُ كَالْبَنَاتِ . وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ عِنْدَ تَجَرُّدِ الْقَضِيَةِ عَنِ الْقِرَائِنِ الْخَاصَةِ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ مَجْرَدَ التَّقْيِيدِ بِالْوَصْفِ هَلْ يَدُلُّ عَلَى الْمَفْهُومِ أَى انْتِفَاءِ حُكْمِ الْمَوْصُوفِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْوَصْفِ أَوْ لَا يَدُلُّ نَظِيرَ الْاِخْتِلَافِ الْمَتَقَدِّمِ فِي التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ وَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ وَ الْمَشْهُورُ الْقَوْلُ الثَّانِي وَ هُوَ عَدَمُ الْمَفْهُومِ . وَ السَّرُّ فِي الْخِلَافِ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ الْمَسْتَفَادَ مِنَ الْوَصْفِ هَلْ هُوَ تَقْيِيدٌ لِنَفْسِ الْحُكْمِ أَى أَنَّ الْحُكْمَ مَنْوُوطٌ بِهِ أَوْ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِنَفْسِ مَوْضُوعِ الْحُكْمِ أَوْ مَتَعَلِّقُ الْمَوْضُوعِ بِاِخْتِلَافِ الْمَوَارِدِ فَيَكُونُ الْمَوْضُوعُ أَوْ مَتَعَلِّقُ الْمَوْضُوعِ هُوَ الْمَجْمُوعُ الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْمَوْصُوفِ وَ الْوَصْفِ . فَإِنَّ كَانَ الْأَوَّلُ فَإِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْوَصْفِ يَكُونُ ظَاهِرًا فِي انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ بِمَقْتَضَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي بَعْدَ فَرَضِ إِنْاطَةِ الْحُكْمِ بِالْوَصْفِ انْحِصَارَهُ فِيهِ كَمَا قُلْنَا فِي التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ . وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي فَإِنَّ التَّقْيِيدَ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا فِي انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عِنْدَ

انتفاء الوصف لأنه حينئذ يكون من قبيل مفهوم اللقب إذ إنه يكون التعبير بالوصف و الموصوف لتحديد موضوع الحكم فقط لا أن الموضوع ذات الموصوف و الوصف قيد للحكم عليه مثلما إذا قال القائل اصنع شكلا رباعيا قائم الزاويه متساوي الأضلاع فإن المفهوم منه أن المطلوب صنعه هو المربع فعبر عنه بهذه القيود الداله عليه حيث يكون الموضوع هو مجموع المعنى المدلول عليه بالعبارة المؤلفه من الموصوف و الوصف و هي في المثل شكل رباعي قائم الزوايا متساوي الأضلاع و هي بمنزله كلمه مربع فكما أن جملة اصنع مربعا لا تدل على الانتفاء عند الانتفاء كذلك ما هو بمنزلتها لا تدل عليه لأنه في الحقيقه يكون من قبيل الوصف غير المعتمد على الموصوف .إذا عرفت ذلك فنقول إن الظاهر في الوصف لو خلى و طبعه من دون قرينه أنه من قبيل الثانى أى أنه قيد للموضوع لا للحكم فيكون الحكم من جهته مطلقا غير مقيد فلا مفهوم للوصف . و من هذا التقرير يظهر بطلان ما استدلوا به لمفهوم الوصف بالأدله الآتية ١ أنه لو لم يدل الوصف على الانتفاء عند الانتفاء لم تبق فائده فيه و الجواب أن الفائده غير منحصره برجوعه إلى الحكم و كفى فائده فيه تحديد موضوع الحكم و تقييده به .٢ إن الأصل فى القيود أن تكون احترازيه . و الجواب أن هذا مسلم و لكن معنى الاحتراز هو تضيق دائره الموضوع و إخراج ما عدا القيد عن شمول شخص الحكم له و نحن نقول به و ليس هذا من المفهوم فى شىء لأن إثبات الحكم لموضوع لا ينفى ثبوت سنخ الحكم لما عداه كما فى مفهوم اللقب و الحاصل أن كون القيد احترازيا لا يلزم إرجاعه قيدا للحكم .٣ إن الوصف مشعر بالعليه فيلزم إناطه الحكم به .

و الجواب أن هذا الإشعار و إن كان مسلما إلا- أنه ما لم يصل إلى حد الظهور لا ينفع في الدلالة على المفهوم ٤. الاستدلال بالجمل التي ثبتت دلالتها على المفهوم مثل (قوله صلى الله عليه و آله:مطل الغنى ظلم). و الجواب أن ذلك على تقديره لا ينفع لأننا لا نمنع من دلاله التقييد بالوصف على المفهوم أحيانا لوجود قرينه و إنما موضوع البحث في اقتضاء طبع الوصف لو خلى و نفسه للمفهوم و في خصوص المثال نجد القرينه على إناطه الحكم بالغنى موجوده من جهه مناسبه الحكم و الموضوع فيفهم أن السبب في الحكم بالظلم كون المدين غنيا فيكون مطله ظلما بخلاف المدين الفقير لعجزه عن أداء الدين فلا يكون مطله ظلما



إذا ورد التقييد بالغايه نحو و أتموا الصيام إلى الليل و نحو كل شيء حلال حتى تعرف أنه حرام بعينه فقد وقع خلاف الأصوليين فيه من جهتين الجبهه الأولى في دخول الغايه في المنطوق أى في حكم المغيا فقد اختلفوا في أن الغايه و هى الواقعه بعد أداء الغايه نحو إلى و حتى هل هى داخله في المغيا حكما أو خارجه عنه و إنما ينتهى إليها المغيا موضوعا و حكما على أقوال منها التفصيل بين كونها من جنس المغيا فتدخل فيه نحو صمت النهار إلى الليل و بين كونها من غير جنسه فلا تدخل كمثال كل شيء حلال و منها التفصيل بين كون الغايه واقعته بعد إلى فلا تدخل فيه و بين كونها واقعته بعد حتى فتدخل نحو كل السمكه حتى رأسها. و الظاهر أنه لا- ظهور لنفس التقييد بالغايه في دخولها في المغيا و لا- فى عدمه بل يتبع ذلك الموارد و القرائن الخاصه الحافه بالكلام. نعم لا ينبغى الخلاف فى عدم دخول الغايه فيما إذا كانت غايه للحكم كمثال كل شيء حلال فإنه لا معنى لدخول معرفه الحرام فى حكم الحلال. ثم إن المقصود من كلمه حتى التى يقع الكلام عنها هى حتى الجاره دون العاطفه و إن كانت تدخل على الغايه أيضا لأن العاطفه يجب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها لأن هذا هو معنى العطف فإذا قلت مات الناس حتى الأنبياء فإن معناه أن الأنبياء ماتوا أيضا بل حتى العاطفه تفيد أن الغايه هو الفرد الفائت على سائر أفراد المغيا فى القوه أو

الضعف فكيف يتصور ألا يكون المعطوف بها داخلا في الحكم بل قد يكون هو الأسبق في الحكم نحو مات كل أب حتى آدم الجبهه الثانيه فى مفهوم الغايه و هى موضوع البحث هنا فإنه قد اختلفوا فى أن التقييد بالغايه مع قطع النظر عن القرائن الخاصه هل يدل على انتفاء سنخ الحكم عما وراء الغايه و من الغايه نفسها أيضا إذا لم تكن داخله فى المغيا أو لا . فنقول إن المدرك فى دلالة الغايه على المفهوم كالمدرک فى الشرط و الوصف فإذا كانت قيذا للحكم كانت ظاهره فى انتفاء الحكم فيما وراءها و أما إذا كانت قيذا للموضوع أو المحمول فقط فلا دلالة لها على المفهوم و عليه فما علم فى التقييد بالغايه أنه راجع إلى الحكم فلا إشكال فى ظهوره فى المفهوم مثل (قوله عليه السلام: كل شيء طاهر حتى تعلم أنه نجس) و كذلك مثال كل شيء حلال . و إن لم يعلم ذلك من القرائن فلا- يبعد القول بظهور الغايه فى رجوعها إلى الحكم و أنها غايه للنسبه الواقعه قبلها و كونها غايه لنفس الموضوع أو نفس المحمول هو الذى يحتاج إلى البيان و القرينه . فالقول بمفهوم الغايه هو المرجح عندنا

### معنى الحصر الحصر له معنيان

١ القصر بالاصطلاح المعروف عند علماء البلاغه سواء كان من نوع قصر الصفه على الموصوف نحو:(لا سيف إلا ذو الفقار و لا فتى إلا- على) أم من نوع قصر الموصوف على الصفه نحو وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا- رَسُولٌ . إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ٢. ما يعم القصر و الاستثناء الذى لا يسمى قصرا بالاصطلاح نحو فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا و المقصود به هنا هو هذا المعنى الثانى .

### اختلاف مفهوم الحصر باختلاف أدواته

إن مفهوم الحصر يختلف حاله باختلاف أدوات الحصر كما سترى فلذلك كان علينا أن نبحث عنها واحده واحده فنقول ١ إلا و هى تأتى لثلاثه وجوه ١ صفه بمعنى غير ٢. استثنائه ٣. أداه حصر بعد النفى . أما إلا الوصفيه فهى تقع وصفا لما قبلها كسائر الأوصاف الأخرى فهى تدخل من هذه الجبهه فى مفهوم الوصف فإن قلنا هناك إن للوصف

مفهوما فهي كذلك و إلا فلا و قد رجحنا فيما سبق أن الوصف لا مفهوم له فإذا قال المقر مثلا في ذمتي لزيد عشرة دراهم إلا درهم بجعل إلا درهم وصفا فإنه يثبت في ذمته تمام العشرة الموصوفه بأنها ليست بدرهم و لا يصح أن تكون استثنائية لعدم نصب درهم و لا مفهوم لها حينئذ فلا تدل على عدم ثبوت شيء آخر في ذمته لزيد . و أما إلا الاستثنائية فلا ينبغي الشك في دلالتها على المفهوم و هو انتفاء حكم المستثنى منه عن المستثنى لأن إلا موضوعه للإخراج و هو الاستثناء و لازم هذا الإخراج باللزوم البين بالمعنى الأخص أن يكون المستثنى محكوما بنقيض حكم المستثنى منه و لما كان هذا اللزوم بينا ظن بعضهم أن هذا المفهوم من باب المنطوق . و أما أداه الحصر بعد النفي نحو: (لا صلاح إلا بطهور) فهي في الحقيقة من نوع الاستثنائية . فرع لو شككنا في مورد أن كلمه إلا- استثنائية أو وصفية مثل ما لو قال المقر ليس في ذمتي لزيد عشرة دراهم إلا درهم إذ يجوز في المثال أن تكون إلا- وصفية و يجوز أن تكون استثنائية فإن الأصل في كلمه إلا- أن تكون للاستثناء فيثبت في ذمته في المثال درهم واحد أما لو كانت وصفية فإنه لا يثبت في ذمته شيء لأنه يكون قد نفى العشرة الدراهم كلها الموصوفه تلك الدراهم بأنها ليست بدرهم ٢. إنما و هي أداه حصر مثل كلمه إلا فإذا استعملت في حصر الحكم في موضوع معين دلت بالملازمة اليه على انتفائه عن غير ذلك الموضوع و هذا واضح ٣. بل و هي للإضراب و تستعمل في وجوه ثلاثة الأول للدلالة على أن المضروب عنه وقع عن غفله أو على نحو

الغلط و لا دلالة لها حينئذ على الحصر و هو واضح. الثاني للدلالة على تأكيد المضروب عنه و تقريره نحو زيد عالم بل شاعر و لا دلالة لها أيضا حينئذ على الحصر. الثالث للدلالة على الردع و إبطال ما ثبت أولا نحو أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّهٗ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ فَتَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ فَيَكُونُ لَهَا مَفْهُومٌ وَ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ مَجِيئِهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ٤. و هناك هيئات غير الأدوات تدل على الحصر مثل تقدم المفعول نحو إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ و مثل تعريف المسند إليه بلام الجنس مع تقديمه نحو العالم محمد و إن القول ما قالت حذام و نحو ذلك مما هو مفصل في علم البلاغة. فإن هذه الهيئات ظاهره في الحصر فإذا استفيد منها الحصر فلا ينبغي الشك في ظهورها في المفهوم لأنه لازم للحصر لزوما بيّنا و تفصيل الكلام فيها لا يسعه هذا المختصر. و على كل حال فإن كل ما يدل على الحصر فهو دال على المفهوم بالملازمة اليقينية

لا- شك في أن تحديد الموضوع بعدد خاص لا يدل على انتفاء الحكم فيما عداه فإذا قيل صم ثلاثة أيام من كل شهر فإنه لا يدل على عدم استحباب صوم غير الثلاثة الأيام فلا يعارض الدليل على استحباب صوم أيام آخر. نعم لو كان الحكم للوجوب مثلاً و كان التحديد بالعدد من جهة الزيادة لبيان الحد الأعلى فلا شبهه في دلالته على عدم وجوب الزيادة كدليل صوم ثلاثين يوماً من شهر رمضان و لكن هذه الدلالة من جهة خصوصية المورد لا من جهة أصل التحديد بالعدد حتى يكون لنفس العدد مفهوم فالحق أن التحديد بالعدد لا مفهوم له

المقصود باللقب كل اسم سواء كان مشتقا أم جامدا وقع موضوعا للحكم كالفقير في قولهم أطعم الفقير و كالسارق و السارقه في قوله تعالى السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ. و معنى مفهوم اللقب نفى الحكم عما لا- يتناوله عموم الاسم و بعد أن استشكلنا في دلالة الوصف على المفهوم فعدم دلالة اللقب أولى فإن نفس موضوع الحكم بعنوانه لا يشعر بتعليق الحكم عليه فضلا عن أن يكون له ظهور في الانحصار. نعم غايه ما يفهم من اللقب عدم تناول شخص الحكم لغير ما يشمله عموم الاسم و هذا لا كلام فيه أما عدم ثبوت نوع الحكم لموضوع آخر فلا دلالة له عليه أصلا. و قد قيل إن مفهوم اللقب أضعف المفهومات

تمهيد

يجرى كثيرا على لسان الفقهاء و الأصوليين ذكر دلالة الاقتضاء و التنبيه و الإشاره و لم تشرح هذه الدلالات فى أكثر الكتب الأصوليه المتعارفه و لذلك رأينا أن نبحت عنها بشىء من التفصيل لفائده المبتدئين و البحت عنها يقع من جهتين الأولى فى مواقع هذه الدلالات الثلاث و أنها من أى أقسام الدلاله و الثانيه فى حجيتها

الجهه الأولى مواقع الدلالات الثلاث

إشاره

قد تقدم أن المفهوم هو مدلول الجمله التركيبيه اللازمه للمنطوق لزوما بينا بالمعنى الأخص و يقابله المنطوق الذى هو مدلول ذات اللفظ بالدلاله المطابقيه . و لكن يبقى هناك من المدلولات ما لا يدخل فى المفهوم و لا فى المنطوق اصطلاحا كما إذا دل الكلام بالدلاله الالتزاميه [١] على لفظ مفرد أو معنى مفرد ليس مذكورا فى المنطوق صريحا أو إذا دل الكلام على مفاد جمله لازمه للمنطوق إلا- أن اللزوم ليس على نحو اللزوم البين بالمعنى الأخص . فإن هذه كلها لا تسمى مفهوما و لا منطوقا إذن ما إذا تسمى هذه الدلاله فى





الكلام شرعا تتوقف على طلب تملكه أولا- له بألف لأنه لا عتق إلا فى ملكك فىكون التقدير ملكنى العبد بألف ثم أعتقه عنى .مثال خامس قول الشاعر نحن بما عندنا و أنت بما عندك راض و الرأى مختلف فإن صحته لغه تتوقف على تقدير راضون خبرا للمبتدأ نحن لأن راض مفرد لا يصح أن يكون خبرا لنحن .و جميع الدلالات الالتزاميه على المعانى المفردة و جميع المجازات فى الكلمه أو فى الإسناد ترجع إلى دلالة الاقتضاء .فإن قال قائل إن دلالة اللفظ على معناه المجازى من الدلالة المطابقه فكيف جعلتم المجاز من نوع دلالة الاقتضاء نقول له هذا صحيح و مقصودنا من كون الدلالة على المعنى المجازى من نوع دلالة الاقتضاء هو دلالة نفس القرينه المحفوف بها الكلام على إرادته المعنى المجازى من اللفظ لا- دلالة نفس اللفظ عليه بتوسط القرينه .و الخلاصه أن المناط فى دلالة الاقتضاء شيان الأول أن تكون الدلالة مقصوده و الثانى أن يكون الكلام لا يصدق أو لا يصح بدونها و لا يفرق فيها بين أن يكون لفظا مضمرا أو معنى مرادا حقيقيا أو مجازيا

## ٢ دلالة التنبه

و تسمى دلالة الإيماء أيضا و هى كالأولى فى اشتراط القصد عرفا و لكن من غير أن يتوقف صدق الكلام أو صحته عليها و إنما سياق الكلام ما يقطع معه بإرادته ذلك اللازم أو يستبعد عدم إرادته و بهذا تفرق عن دلالة الاقتضاء لأنها كما تقدم يتوقف صدق الكلام أو صحته عليها و لدلالة التنبه موارد كثيره نذكر أهمها

١ ما إذا أراد المتكلم بيان أمر فنيه عليه بذكر ما يلزمه عقلا أو عرفا كما إذا قال القائل دقت الساعة العاشره مثلا حيث تكون الساعة العاشره موعدا له مع المخاطب لينبهه على حلول الموعد المتفق عليه . أو قال طلعت الشمس مخاطبا من قد استيقظ من نومه حينئذ لبيان فوات وقت أداء صلاه الغداه أو قال إني عطشان للدلاله على طلب الماء . و من هذا الباب ذكر الخبر لبيان لازم الفائده مثل ما لو أخبر المخاطب بقوله إنك صائم لبيان أنه عالم بصومه و من هذا الباب أيضا الكنايات إذا كان المراد الحقيقي مقصودا بالإفاده من اللفظ ثم كنى به عن شيء آخر ٢. ما إذا اقترن الكلام بشيء يفيد كونه عله للحكم أو شرطا أو مانعا أو جزءا أو عدم هذه الأمور فيكون ذكر الحكم تنبيها على كون ذلك الشيء عله أو شرطا أو مانعا أو جزءا أو عدم كونه كذلك . مثاله قول المفتى أعد الصلاه لمن سأله عن الشك في أعداد الثنائيه فإنه يستفاد منه أن الشك المذكور عله لبطلان الصلاه و للحكم بوجوب الإعادة . مثال آخر قوله عليه السلام كفر لمن قال له واقعت أهلى فى نهار شهر رمضان فإنه يفيد أن الوقاع فى الصوم الواجب موجب للكفاراه و مثال ثالث قوله بطل البيع لمن قال له بعث السمك فى النهر فيفهم منه اشتراط القدره على التسليم فى البيع . و مثال رابع قوله لا تعيد لمن سأل عن الصلاه فى الحمام فيفهم منه عدم مانعيه الكون فى الحمام للصلاه و هكذا ٣ ما إذا اقترن الكلام بشيء يفيد تعيين بعض متعلقات الفعل كما إذا قال القائل وصلت إلى النهر و شربت فيفهم من هذه المقارنه أن المشروب هو الماء و أنه من النهر و مثل ما إذا قال قمت و خطبت أى و خطبت قائما و هكذا .

و يشترط فيها على عكس الداليتين السابقتين ألا تكون الدلالة مقصوده بالقصد الاستعمالي بحسب العرف و لكن مدلولها لازم لمدلول الكلام لزوما غير بين أو لزوما بينا بالمعنى الأعم سواء استنبط المدلول من كلام واحد أم من كلامين. مثال ذلك دلالة الآيتين على أقل الحمل و هما آية وَ حَمْلُهُ وَ فَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا وَ آية وَ الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ فإنه بطرح الحولين من ثلاثين شهرا يكون الباقي سته أشهر فيعرف أنه أقل الحمل. و من هذا الباب دلالة وجوب الشيء على وجوب مقدمته لأنه لازم لوجوب ذى مقدمه بالزوم البين بالمعنى الأعم و لذلك جعلوا وجوب المقدمه وجوبا تبعا لا أصليا لأنه ليس مدلولاً للكلام بالقصد و إنما يفهم بالتبع أى بدلالة الإشارة

### الجهه الثانيه حجيه هذه الدالات

أما دلالة الاقتضاء و التنبيه فلا شك في حجيتها إذا كانت هناك دلالة و ظهور لأنه من باب حجيه الظواهر و لا كلام في ذلك. و أما دلالة الإشارة فحجيتها من باب حجيه الظواهر محل نظر و شك لأن تسميتها بالدلالة من باب المسامحه إذ المفروض أنها غير مقصوده و الدلالة تابعه للإيراده و حقها أن تسمى إشاره و إشعارا فقط بغير لفظ الدلالة فليست هي من الظواهر في شيء حتى تكون حججه من هذه الجهه. نعم هي حججه من باب الملازمه العقليه حيث تكون ملازمه فيستكشف منها لازمها سواء كان حكما أم غير حكم كالأخذ بلوازم إقرار المقر و إن لم يكن قاصدا لها أو كان منكرا للملازمه و سيأتي في محله في باب الملازمات العقليه إن شاء الله تعالى



اشاره

ص: ١٣٧



العام والخاص هما من المفاهيم الواضحة البديهية التي لا تحتاج إلى التعريف إلا لشرح اللفظ و تقريب المعنى إلى الذهن فلذلك لا محل لتعريفهما بالتعاريف الحقيقية . و القصد من العام اللفظ الشامل بمفهومه لجميع ما يصلح انطباق عنوانه عليه فى ثبوت الحكم له و قد يقال للحكم إنه عام أيضا باعتبار شموله لجميع أفراد الموضوع أو المتعلق أو المكلف . و القصد من الخاص الحكم الذى لا يشمل إلا بعض أفراد موضوعه أو المتعلق أو المكلف أو أنه اللفظ الدال على ذلك . و التخصيص هو إخراج بعض الأفراد عن شمول الحكم العام بعد أن كان اللفظ فى نفسه شاملا له لو لا التخصيص . و التخصيص هو أن يكون اللفظ من أول الأمر بلا تخصيص غير شامل لذلك الفرد غير المشمول للحكم .

### أقسام العام

ينقسم العام إلى ثلاثة أقسام باعتبار تعلق الحكم به ١(العموم الاستغراقى و هو أن يكون الحكم شاملا لكل فرد فرد) فيكون كل فرد وحده موضوعا للحكم و لكل حكم متعلق بفرد من الموضوع عصيان خاص نحو أكرم كل عالم . ٢(العموم المجموعى و هو أن يكون الحكم ثابتا للمجموع بما هو مجموع فيكون المجموع موضوعا واحدا) كوجوب الإيمان بالأئمة فلا يتحقق الامتثال إلا بالإيمان بالجميع . ٣(العموم البدلى و هو أن يكون الحكم لواحد من الأفراد



على البديل) فيكون فرد واحد فقط على البديل موضوعا للحكم فإذا امتثل في واحد سقط التكليف نحو أعتق أبيه رقبه شئت. فإن قال قائل إن عد هذا القسم الثالث من أقسام العموم فيه مسامحة ظاهره لأن البديله تنافى العموم إذ المفروض أن متعلق الحكم أو موضوعه ليس إلا- فردا واحدا فقط. نقول في جوابه فالعموم في هذا القسم معناه عموم البديله أى صلاح كل فرد لأن يكون متعلقا أو موضوعا للحكم نعم إذا كان استفاده العموم من هذا القسم بمقتضى الإطلاق فهو يدخل في المطلق لا في العام. و على كل حال إن عموم متعلق الحكم لأ-حواله و أفراده إذا كان متعلقا للأمر الوجوبى أو الاستجابى فهو على الأكثر من نوع العموم البديلى إذا عرفت هذا التمهيد فينبغى أن نشرع فى تفصيل مباحث العام و الخاص فى فصول

## ١ ألفاظ العموم

لا- شك أن للعموم ألفاظا تخصه داله عليه إما بالوضع أو بالإطلاق بمقتضى مقدمات الحكمه و هى إما أن تكون ألفاظا مفرده مثل كل و ما فى معناها مثل جميع و تمام و أى و دائما و إما أن تكون هيئات لفظيه كوقوع النكره فى سياق النفى أو النهى و كون اللفظ جنسا محلى باللام جمعا كان أو مفردا فلتتكلم عنها بالتفصيل ١ لفظه كل و ما فى معناها فإنه من المعلوم دلالتها بالوضع على عموم مدخولها سواء كان عموما استغرافيا أو مجموعيا و إن العموم معناه الشمول لجميع أفرادها مهما كان لها من الخصوصيات اللاحقه لمدخولها ٢. وقوع النكره فى سياق النفى أو النهى فإنه لا شك فى دلالتها

على عموم السلب لجميع أفراد النكره عقلا لا وضعا لأن عدم طبيعه إنما يكون بعدم جميع أفرادها وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان. ٣. الجمع المحلى باللام و المفرد المحلى بها لا شك في استفاده العموم منهما عند عدم العهد و لكن الظاهر أنه ليس ذلك بالوضع في المفرد المحلى باللام و إنما يستفاد بالإطلاق بمقتضى مقدمات الحكمه و لا فرق بينهما من جهه العموم في استغراق جميع الأفراد فردا فردا. و قد توهم بعضهم أن معنى استغراق الجمع المحلى و كل جمع مثل أكرم جميع العلماء هو استغراق بلحاظ مراتب الجمع لا بلحاظ الأفراد فردا فردا فيشمل كل جماعه جماعه و يكون بمنزله قول القائل أكرم جماعه جماعه فيكون موضوع الحكم كل جماعه على حده لا كل مفرد فإكرام شخص واحد لا يكون امتثالا للأمر و ذلك نظير عموم التشبيه فإن الاستغراق فيها بملاحظه مصاديق التشبيه فيشمل كل اثنين اثنين فإذا قال أكرم كل عالمين فموضوع الحكم كل اثنين من العلماء لا كل فرد. و منشأ هذا التوهم أن معنى الجمع الجماعه كما أن معنى التشبيه الاثنين فإذا دخلت أداه العموم عليه دلت على العموم بلحاظ كل جماعه جماعه كما إذا دخلت على المفرد دلت على العموم بلحاظ كل فرد فرد و على التشبيه دلت عليه بلحاظ كل اثنين اثنين لأن أداه العموم تفيد عموم مدخولها. و لكن هذا توهم فاسد للفرق بين التشبيه و الجمع لأن التشبيه تدل على الاثنين المحدوده من جانب القله و الكثره بخلاف الجمع فإنه يدل على ما هو محدود من جانب القله فقط لأن أقل الجمع ثلاثه و أما من جانب الكثره فغير محدود أبدا فكل ما تفرض لذلك اللفظ المجموع من أفراد مهما كثرت فهي مرتبه من الجمع واحد و جماعه واحده حتى لو أريد جميع الأفراد بأسرها فإنها كلها مرتبه واحده من الجمع لا مجموعته مراتب له .

فيكون معنى استغراق الجمع عدم الوقوف على حد خاص من حدود الجمع و مرتبه دانيه منه بل المقصود أعلى مراتبه فيذهب استغراقه إلى آخر الآحاد لا إلى آخر المراتب إذ ليس هناك بلحاظ جميع الأفراد إلا مرتبه واحده لا مراتب متعدده و ليس إلا حد واحد هو الحد الأعلى لا حدود متكثره فهو من هذه الجبهه كاستغراق المفرد معناه عدم الوقوف على حد خاص فيذهب إلى آخر الآحاد. نعم الفرق بينهما إنما هو في عدم الاستغراق فإن عدم استغراق المفرد يوجب الاقتصار على واحد و عدم استغراق الجمع يوجب الاقتصار على أقل الجمع و هو ثلاثه

## ٢ المخصص المتصل و المنفصل

إن تخصيص العام على نحوين ١ أن يقترن به مخصصه في نفس الكلام الواحد الملقى من المتكلم كقولنا أشهد أن لا إله إلا الله و يسمى المخصص المتصل فيكون قرينه على إرادته ما عدا الخاص من العموم و تلحق به بل هي منه القرينه الحاليه المكتنف بها الكلام الداله على إرادته الخصوص على وجه يصح تعويل المتكلم عليها في بيان مراده ٢ ألا يقترن به مخصصه في نفس الكلام بل يرد في كلام آخر مستقل قبله أو بعده و يسمى المخصص المنفصل فيكون أيضا قرينه على إرادته ما عدا الخاص من العموم كالأول. فيأذن لا- فرق بين القسمين من ناحيه القرينه على مراد المتكلم و إنما الفرق بينهما من ناحيه أخرى و هي ناحيه انعقاد الظهور في العموم ففي المتصل لا ينعقد للكلام ظهور إلا في الخصوص و في المنفصل ينعقد ظهور العام في

عمومه غير أن الخاص ظهوره أقوى فيقدم عليه من باب تقديم الأظهر على الظاهر أو النص على الظاهر. و السر في ذلك أن الكلام مطلقا العام وغيره لا- يستقر له الظهور ولا ينعقد إلا بعد الانتهاء منه و الانقطاع عرفا على وجه لا يبقى بحسب العرف مجال لإلحاقه بضميمه تصلح لأن تكون قرينه تصرفه عن ظهوره الابتدائي الأولى و إلا فالكلام ما دام متصلا عرفا فإن ظهوره مراعى فإن انقطع من دون ورود قرينه على خلافه استقر ظهوره الأول و انعقد الكلام عليه و إن لحقته القرينه الصارفة تبدل ظهوره الأول إلى ظهور آخر حسب دلالة القرينه و انعقد حينئذ على الظهور الثاني و لذا لو كانت القرينه مجمله أو إن وجد في الكلام ما يحتمل أن يكون قرينه أوجب ذلك عدم انعقاد الظهور الأول و لا يظهر آخر فيعود الكلام برمته مجملا. هذا من ناحية كليه في كل كلام و مقامنا من هذا الباب لأن المخصص كما قلنا من قبيل القرينه الصارفة فالعام له ظهور ابتدائي أو بدوي في العموم فيكون مراعى بانقطاع الكلام و انتهائه فإن لم يلحقه ما يخصه استقر ظهوره الابتدائي و انعقد على العموم و إن لحقته قرينه التخصيص قبل الانقطاع تبدل ظهوره الأول و انعقد له ظهور آخر حسب دلالة المخصص المتصل. إذن فالعام المخصص بالمتصل لا يستقر و لا ينعقد له ظهور في العموم بخلاف المخصص بالمنفصل لأن الكلام بحسب الفرض قد انقطع بدون ورود ما يصلح للقرينه على التخصيص فيستقر ظهوره الابتدائي في العموم غير أنه إذا ورد المخصص المنفصل يزاحم ظهور العام فيقدم عليه من باب أنه قرينه عليه كاشفه عن المراد الجدى

قلنا إن المخصص بقسميه قرينه على إرادته ما عدا الخاص من لفظ العموم فيكون المراد من العام بعض ما يشمله ظاهره فوقع الكلام في أن هذا الاستعمال هل هو على نحو المجاز أو الحقيقة و اختلف العلماء فيه على أقوال كثيرة منها أنه مجاز مطلقاً و منها أنه حقيقة مطلقاً و منها التفصيل بين المخصص بالمتصل و بين المخصص بالمنفصل فإن كان التخصيص بالأول فهو حقيقة دون ما كان بالثاني و قيل بالعكس . و الحق عندنا هو القول الثاني أى أنه حقيقة مطلقاً .الدليل أن منشأ توهم القول بالمجاز أن أداء العموم لما كانت موضوعه للدلالة على سعة مدخولها و عمومها لجميع أفرادها فلو أريد منه بعضه فقد استعملت في غير ما وضعت له فيكون الاستعمال مجازاً و هذا التوهم يدفع بأدنى تأمل لأنه في التخصيص بالمتصل كقولك مثلاً أكرم كل عالم إلا الفاسقين لم تستعمل أداء العموم إلا في معناها و هى الشمول لجميع أفراد مدخولها غاية الأمر أن مدخولها تاره يدل عليه لفظ واحد مثل أكرم كل عادل و أخرى يدل عليه أكثر من لفظ واحد في صورته التخصيص فيكون التخصيص معناه أن مدخول كل ليس ما يصدق عليه لفظ عالم مثلاً- بل هو خصوص العالم العادل في المثال و أما كل فهى باقية على ما لها من الدلالة على العموم و الشمول لأنها تدل حينئذ على الشمول لكل عادل من العلماء و لذا لا يصح أن يوضع مكانها كلمة بعض فلا يستقيم المعنى لو قلت أكرم بعض العلماء إلا الفاسقين و إلا لما صح الاستثناء كما لا يستقيم لو قلت أكرم بعض العلماء العدول فإنه لا يدل

على تحديد الموضوع كما لو كانت كل و الاستثناء موجودين .و الحاصل أن لفظه كل و سائر أدوات العموم في مورد التخصيص لم تستعمل إلا في معناها و هو الشمول .و لا معنى للقول بأن المجاز في نفس مدخولها لأن مدخولها مثل كلمه عالم موضوع لنفس الطبيعه من حيث هي لا الطبيعه بجميع أفرادها أو بعضها و إرادته الجميع أو البعض إنما يكون من دلالة لفظ أخرى ككل أو بعض فإذا قيد مدخولها و أريد منه المقيد بالعداله في المثال المتقدم لم يكن مستعملا إلا في معناه و هو من له العلم و تكون إرادته ما عدا الفاسق من العلماء من دلالة مجموع القيد و المقيد من باب تعدد الدال و المدلول .و سيجيء إن شاء الله تعالى أن تقييد المطلق لا يوجب مجازا .هذا الكلام كله عن المخصص بالمتصل و كذلك الكلام عن المخصص بالمنفصل لأننا قلنا إن التخصيص بالمنفصل معناه جعل الخاص قرينه منفصله على تقييد مدخول كل بما عدا الخاص فلا تصرف في أداء العموم و لا في مدخولها و يكون أيضا من باب تعدد الدال و المدلول و لو فرض أن المخصص المنفصل ليس مقيدا لمدخول أداء العموم بل هو تخصيص للعموم نفسه فإن هذا لا يلزم منه أن يكون المستعمل فيه في العام هو البعض حتى يكون مجازا بل إنما يكشف الخاص عن المراد الجدى من العام

#### ٤ حجه العام المخصص في الباقي

إذا شككنا في شمول العام المخصص لبعض أفراد الباقي من العام بعد التخصيص فهل العام حجه في هذا البعض فيتمسك بظاهر العموم لإدخاله في حكم العام على أقوال مثلا إذا قال المولى كل ماء

طاهر ثم استثنى من العموم بدليل متصل أو منفصل الماء المتغير بالنجاسه و نحن احتملنا استثناء الماء القليل الملاقى للنجاسه بدون تغيير فإذا قلنا بأن العام المخصص حجه فى الباقي نطرد هذا الاحتمال بظاهر عموم العام فى جميع الباقي فنحكم بطهاره الماء الملاقى غير المتغير و إذا لم نقل بحجته فى الباقي يبقى هذا الاحتمال معلقا لا دليل عليه من العام فنلتمس له دليلا آخر يقول بطهارته أو نجاسته . و الأقوال فى المسأله كثيره منها التفصيل بين المخصص بالمتصل فيكون حجه فى الباقي و بين المخصص بالمنفصل فلا يكون حجه و قيل بالعكس و الحق فى المسأله هو الحجيه مطلقا لأن أساس النزاع ناشئ من النزاع فى المسأله السابقه و هى أن العام المخصص مجاز فى الباقي أم لا . و من قال بالمجاز يستشكل فى ظهور العام و حجته فى جميع الباقي من جهه أن المفروض أن استعمال العام فى تمام الباقي مجاز و استعماله فى بعض الباقي مجاز آخر أيضا فيقع النزاع فى أن المجاز الأول أقرب إلى الحقيقه فيكون العام ظاهرا فيه أو أن المجازين متساويان فلا ظهور فى أحدهما فإذا كان المجاز الأول هو الظاهر كان العام حجه فى تمام الباقي و إلا فلا يكون حجه . أما نحن الذين نقول بأن العام المخصص حقيقه كما تقدم ففى راحه من هذا النزاع لأننا قلنا إن أداه العموم باقيه على ما لها من معنى الشمول لجميع أفراد مدخولها فإذا خرج من مدخولها بعض الأفراد بالتخصيص بالمتصل أو المنفصل فلا تزال دلالتها على العموم باقيه على حالها و إنما مدخولها تنضيق دائرته بالتخصيص . فحكم العام المخصص حكم العام غير المخصص فى ظهوره فى الشمول لكل ما يمكن أن يدخل فيه .

و على أى حال بعد القول بأن العام المخصص حقيقه فى الباقى على ما بيناه لا يبقى شك فى حجيتة فى الباقى و إنما يقع الشك على تقدير القول بالمجازيه فقد نقول إنه حجه فى الباقى على هذا التقدير و قد لا نقول لا أنه كل من يقول بالمجازيه يقول بعدم الحجيه كما توهم ذلك بعضهم

## ٥ هل يسرى إجمال المخصص إلى العام

### إشاره

كان البحث السابق و هو حجيه العام فى الباقى فى فرض أن الخاص مبين لا إجمال فيه و إنما الشك فى تخصيص غيره مما علم خروجه عن الخاص . و علينا الآن أن نبحت عن حجيه العام فى فرض إجمال الخاص و الإجمال على نحوين ١ الشبهه المفهوميه و هى فى فرض الشك فى نفس مفهوم الخاص بأن كان مجملا نحو(قوله عليه السلام: كل ماء طاهر إلا ما تغير طعمه أو لونه أو ريحه) الذى يشك فيه أن المراد من التغير خصوص التغير الحسى أو ما يشمل التغير التقديرى و نحو قولنا أحسن الظن إلا بخالد الذى يشك فيه أن المراد من خالد هو خالد بن بكر أو خالد بن سعد مثلا ٢. الشبهه المصداقيه و هى فى فرض الشك فى دخول فرد من أفراد العام فى الخاص مع وضوح مفهوم الخاص بأن كان مبينا لا إجمال فيه كما إذا شك فى مثال الماء السابق أن ماء معيناً أ تغير بالنجاسه فدخل فى حكم الخاص أم لم يتغير فهو لا يزال باقيا على طهارته . و الكلام فى الشبهتين يختلف اختلافا بينا فلنفرد لكل منهما بحثا مستقلا



الدوران فى الشبهه المفهوميه تاره يكون بين الأقل و الأ-كثر كالمثال الأول فإن الأمر دائر فيه بين تخصيص خصوص التغير الحسى أو يعم التقديرى فالأقل هو التغير الحسى و هو المتيقن و الأ-كثر هو الأ-عم منه و من التقديرى .و أخرى يكون بين المتباينين كالمثال الثانى فإن الأمر دائر فيه بين تخصيص خالد بن بكر و بين خالد بن سعد و لا قدر متيقن فى البين .ثم على كل من التقديرين إما أن يكون المخصص متصلا أو منفصلا و الحكم فى المقام يختلف باختلاف هذه الأقسام الأربعة فى الجمله فلندكرها بالتفصيل ٢ ١ فيما إذا كان المخصص متصلا سواء كان الدوران فيه بين الأقل و الأكثر أو بين المتباينين فإن الحق فيه أن إجمال المخصص يسرى إلى العام أى أنه لا يمكن التمسك بأصالة العموم لإدخال المشكوك فى حكم العام .و هو واضح على ما ذكرناه سابقا من أن المخصص المتصل من نوع قرينه الكلام المتصله فلا ينعقد للعام ظهور إلا فيما عدا الخاص فإذا كان الخاص مجملا-سرى إجماله إلى العام لأن ما عدا الخاص غير معلوم فلا ينعقد للعام ظهور فيما لم يعلم خروجه عن عنوان الخاص .٣ فى الدوران بين الأقل و الأكثر إذا كان المخصص منفصلا فإن الحق فيه أن إجمال الخاص لا يسرى إلى العام أى أنه يصح التمسك بأصالة العموم لإدخال ما عدا الأقل فى حكم العام و الحججه فيه واضحه

بناء على ما تقدم فى الفصل الثانى من أن العام المخصص بالمنفصل ينعقد له ظهور فى العموم و إذا كان يقدم عليه الخاص فمن باب تقديم أقوى الحجتين فإذا كان الخاص مجملا- فى الزائد على القدر المتيقن منه فلا يكون حجه فى الزائد لأنه حسب الفرض مجمل لا ظهور له فيه و إنما تنحصر حجته فى القدر المتيقن و هو الأقل . فكيف يزاحم العام المنعقد ظهوره فى الشمول لجميع أفرادها التى منها القدر المتيقن من الخاص و منها القدر الزائد عليه المشكوك دخوله فى الخاص فإذا خرج القدر المتيقن بحجه أقوى من العام يبقى القدر الزائد لا- مزاحم لحجه العام و ظهوره فيه . ٤ فى الدوران بين المتباينين إذا كان المخصص منفصلا فإن الحق فيه أن إجمال الخاص يسرى إلى العام كالمخصص المتصل لأن المفروض حصول العلم الإجمالى بالتخصيص واقعا و إن تردد بين شيئين فيسقط العموم عن الحجيه فى كل واحد منهما و الفرق بينه و بين المخصص المتصل المجمل أنه فى المتصل يرتفع ظهور الكلام فى العموم رأسا و فى المنفصل المردد بين المتباينين ترتفع حجيه الظهور و إن كان الظهور البدوى باقيا فلا- يمكن التمسك بأصالة العموم فى أحد المرددين . بل لو فرض أنها تجرى بالقياس إلى أحدهما فهى تجرى أيضا بالقياس إلى الآخر و لا- يمكن جريانها معا لخروج أحدهما عن العموم قطعا فيتعارضان و يتساقطان و إن كان الحق أن نفس وجود العلم الإجمالى يمنع من جريان أصالة العموم فى كل منهما رأسا لا أنها تجرى فيهما فيحصل التعارض ثم التساقت

قلنا إن الشبهه المصداقيه تكون فى فرض الشك فى دخول فرد من أفراد ما ينطبق عليه العام فى المخصص مع كون المخصص مبينا لا-إجمال فيه و إنما الإجمال فى المصداق فلا- يدرى أن هذا الفرد متصف بعنوان الخاص فخرج عن حكم العام أم لم يتصف فهو مشمول لحكم العام كالمثال المتقدم و هو الماء المشكوك تغيره بالنجاسه و كمثل الشك فى اليد على مال أنها يد عاديه أو يد أمانه فيشك فى شمول العام لها و هو(قوله صلى الله عليه و آله:على اليد ما أخذت حتى تؤدى)لأنها يد عاديه أو خروجها منه لأنها يد أمانه لما دل على عدم ضمان يد الأمانه المخصص لذلك العموم .ربما ينسب إلى المشهور من العلماء الأقدمين القول بجواز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه و لذا أفتوا فى مثال اليد المشكوكه بالضمان و قد يستدل لهذا القول بأن انطباق عنوان العام على المصداق المردد معلوم فيكون العام حجه فيه ما لم يعارض بحجه أقوى و أما انطباق عنوان الخاص عليه فغير معلوم فلا يكون الخاص حجه فيه فلا يزاحم حجيه العام و هو نظير ما قلناه فى المخصص المنفصل فى الشبهه المفهوميه عند الدوران بين الأقل و الأكثر .و الحق عدم جواز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه فى المتصل و المنفصل معا .و دليلنا على ذلك أن المخصص لما كان حجه أقوى من العام فإنه موجب لقصر حكم العام على باقى أفراده و رافع لحجيه العام فى بعض مدلوله و الفرد المشكوك مردد بين دخوله فيما كان العام حجه فيه و بين خروجه عنه

مع عدم دلالة العام على دخوله فيما هو حجه فيه فلا يكون العام حجه فيه بلا مزاحم كما قيل في دليلهم و لئن كان انطباق عنوان العام عليه معلوما فليس هو معلوم الانطباق عليه بما هو حجه .و الحاصل أن هناك عندنا حجتين معلومتين حسب الفرض إحداهما العام هو حجه فيما عدا الخاص و ثانيتهما المخصص و هو حجه في مدلوله و المشتبه مردد بين دخوله في تلك الحجه أو هذه الحجه .و بهذا يظهر الفرق بين الشبهه المصادقيه و بين الشبهه المفهوميه في المنفصل عند الدوران بين الأقل و الأكثر فإن الخاص في الشبهه المفهوميه ليس حجه إلا في الأقل و الزائد المشكوك ليس مشكوك الدخول فيما كان الخاص معلوم الحجيه فيه بل الخاص مشكوك أنه جعل حجه فيه أم لا و مشكوك الحجيه في شئ ليس بحجه قطعا في ذلك الشئ [١]و أما العام فهو حجه إلا فيما كان الخاص حجه فيه و عليه لا يكون الأكثر مرددا بين دخوله في تلك الحجه أو هذه الحجه كالمصادق المررد بل هو معلوم أن الخاص ليس حجه فيه لمكان الشك فلا يزاحم حجيه العام فيه .و أما فتوى المشهور بالضمامان في اليد المشكوكه أنها يد عاديه أو يد أمانه

فلا يعلم أنها لأجل القول بجواز التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه و لعل لها وجهها آخر ليس المقام محل ذكره .

### تنبيه

في جواز التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه إذا كان المخصص ليا المقصود من المخصص اللبي ما يقابل اللفظي كالإجماع و دليل العقل اللذين هما دليلان و ليسا من نوع الألفاظ فقد نسب إلى الشيخ المحقق الأنصاري قدس سره جواز التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه مطلقا إذا كان المخصص ليا و تبعه جماعه من المتأخرين عنه .(و ذهب المحقق شيخ أساتذتنا صاحب الكفايه قدس سره إلى التفصيل بين ما إذا كان المخصص اللبي مما يصح أن يتكل عليه المتكلم في بيان مراده بأن كان عقليا ضروريا فإنه يكون كالمتصل فلا- ينعقد للعام ظهور في العموم فلا- مجال للتمسك بالعام في الشبهه المصداقيه و بين ما إذا لم يكن كذلك كما إذا لم يكن التخصيص ضروريا على وجه يصح أن يتكل عليه المتكلم فإنه لا مانع من التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه لبقاء العام على ظهوره و هو حجه بلا مزاحم .و استشهد على ذلك بما ذكره من الطريقه المعرفه و السيره المستمره المألوفه بين العقلاء كما إذا أمر المولى منهم عبده يا كرام جيرانه و حصل القطع للعبد بأن المولى لا يريد إكرام من كان عدوا له من الجيران فإن العبد ليس له ألا- يكرم من يشك في عداوته و للمولى أن يؤاخذة على عدم إكرامه و لا يصح منه الاعتذار بمجرد احتمال العداوه لأن بناء العقلاء و سيرتهم هي ملاك حجه أصله الظهور فيكون ظهور العام في هذا المقام حجه

بمقتضى بناء العقلاء. و زاد على ذلك بأنه يستكشف من عموم العام للفرد المشكوك أنه ليس فردا للخاص الذى علم خروجه من حكم العام و مثل له بعموم قوله لعن الله بنى فلان قاطبه المعلوم منه خروج من كان مؤمنا منهم فإن شك فى إيمان شخص يحكم بجواز لعنه للعموم و كل من جاز لعنه ليس مؤمنا فينتج من الشكل الأول هذا الشخص ليس مؤمنا). هذا خلاصه رأى صاحب الكفايه قدس سره و لكن شيخنا المحقق الكبير النائيني أعلى الله مقامه لم يرتض هذا التفصيل و لا إطلاق رأى الشيخ قدس سره بل ذهب إلى تفصيل آخر. (و خلاصته أن المخصص اللبى سواء كان عقليا ضروريا يصح أن يتكل عليه المتكلم فى مقام التخاطب أو لم يكن كذلك بأن كان عقليا نظريا أو إجماعا فإنه كالمخصص اللفظى كاشف عن تقييد المراد الواقعى فى العام من عدم كون موضوع الحكم الواقعى باقيا على إطلاقه الذى يظهر فيه العام فلا مجال للتمسك بالعام فى الفرد المشكوك بلا فرق بين اللبى و اللفظى لأن المانع من التمسك بالعام مشترك بينهما و هو انكشاف تقييد موضوع الحكم واقعا و لا يفرق فى هذه الجهه بين أن يكون الكاشف لفظيا أو لبيا. و استثنى من ذلك ما إذا كان المخصص اللبى لم يستكشف منه تقييد موضوع الحكم واقعا بأن كان العقل إنما أدرك ما هو ملاك حكم الشارع واقعا أو قام الإجماع على كونه ملاكا لحكم الشارع كما إذا أدرك العقل أو قام الإجماع على أن ملاك لعن بنى فلان هو كفرهم فإن ذلك لا يوجب تقييد موضوع الحكم لأن الملاك لا يصلح لتقييد بل من العموم يستكشف وجود الملاك فى جميعهم فإذا شك فى وجود الملاك فى فرد يكون عموم الحكم كاشفا عن وجوده فيه نعم لو علم بعدم وجود الملاك فى فرد يكون

الفرد نفسه خارجا كما لو أخرجه المولى بالنص عليه لا أنه يكون كالمقيد لموضوع العام. و أما سكوت المولى عن بيانه فهو إما لمصلحه أو لغفله إذا كان من الموالى العاديين. نعم لو تردد الأمر بين أن يكون المخصص كاشفا عن الملاك أو مقيدا لعنوان العام فإن التفصيل الذى ذكره صاحب الكفايه يكون وجيها. و الحاصل أن المخصص إن أحرزنا أنه كاشف عن تقييد موضوع العام فلا يجوز التمسك بالعموم فى الشبهه المصداقيه أبدا و إن أحرزنا أنه كاشف عن ملاك الحكم فقط من دون تقييد فلا مانع من التمسك بالعموم بل يكون كاشفا عن وجود الملاك فى المشكوك و إن تردد أمره و لم يحرز كونه قيدا أو ملاكا فإن كان حكم العقل ضروريا يمكن الاتكال عليه فى التفهيم فيلحق بالقسم الأول و إن كان نظريا أو إجماعا لا يصح الاتكال عليه فيلحق بالقسم الثانى فيتمسك بالعموم لجواز أن يكون الفرد المشكوك قد أحرز المولى وجود الملاك فيه مع احتمال أن ما أدركه العقل أو قام عليه الإجماع من قبيل الملاكات). هذا كله حكايه أقوال علمائنا فى المسأله و إنما أطلت فى نقلها لأن هذه المسأله حادثه أثارها شيخنا الأنصارى قدس سره مؤسس الأصول الحديث و اختلف فيها أساطين مشايخنا و نكتفى بهذا المقدار دون بيان ما نعتمد عليه من الأقوال لثلا- نخرج عن الغرض الذى وضعت له الرساله. و باختصار أن ما ذهب إليه الشيخ هو الأولى بالاعتماد و لكن مع تحرير لقوله على غير ما هو المعروف عنه [١]

## ٦ لا يجوز العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

لا شك في أن بعض عمومات القرآن الكريم و السنه الشريفه ورد لها

ص: ١٥٥



مخصصات منفصله شرحه المقصود من تلك العمومات و هذا معلوم من طريقه صاحب الشريعه و الأئمه الأطهار عليهم الصلاه و السلام حتى قيل ما من عام إلا و قد خص و لذا ورد عن أئمتنا ذم من استبدوا برأيهم فى الأحكام لأن فى الكتاب المجيد و السنه عامه و خاصه و مطلقا و مقيدا و هذه الأمور لا تعرف إلا من طريق آل البيت عليهم السلام

ص: ١٥٦

و هذا ما أوجب التوقف فى التسرع بالأخذ بعموم العام قبل الفحص و اليأس من وجود المخصص لجواز أن يكون هذا العام من العمومات التى لها مخصص موجود فى السنه أو فى الكتاب لم يطلع عليه من وصل إليه العام و قد نقل عدم الخلاف بل الإجماع على عدم جواز الأخذ بالعام قبل الفحص و اليأس . و هو الحق و السر فى ذلك واضح لما قدمناه لأنه إذا كانت طريقه الشارع فى بيان مقاصده تعتمد على القرائن المنفصله لا يبقى اطمئنان بظهور العام فى عمومه فإنه يكون ظهورا بدويا و للشارع الحجه على المكلف إذا قصر فى الفحص عن المخصص . أما إذا بذل وسعه و فحص عن المخصص فى مظانه حتى حصل له الاطمئنان بعدم وجوده فله الأخذ بظهور العام و ليس للشارع حجه عليه فيما لو كان هناك مخصص واقعا لم يتمكن المكلف من الوصول إليه عادة بالفحص بل للمكلف أن يحتج فيقول إنى فحصت عن المخصص فلم أظفر به و لو كان مخصص هناك كان ينبغى بيانه على وجه لو فحصنا عنه عادة لوجدناه فى مظانه و إلا فلا حجه فيه علينا . و هذا الكلام جار فى كل ظهور فإنه لا يجوز الأخذ به إلا- بعد الفحص عن القرائن المنفصله فإذا فحص المكلف و لم يظفر بها فله أن يأخذ بالظهور و يكون حجه عليه . و من هنا نستنتج قاعده عامه تأتى فى محلها و نستوفى البحث عنها إن شاء الله تعالى و المقام من صغرياتها و هى أن أصاله الظهور لا تكون حجه إلا بعد الفحص و اليأس عن القرينه أما بيان مقدار الفحص الواجب هو الذى يوجب اليأس على نحو القطع

بعدم القرينه أو على نحو الظن الغالب و الاطمئنان بعدمها فذلك موكول إلى محله و المختار كفايه الاطمئنان و الذى يهون الخطب فى هذه العصور المتأخره أن علماءنا قدس الله تعالى أرواحهم قد بذلوا جهودهم على تعاقب العصور فى جمع الأخبار و تبويبها و البحث عنها و تنقيحها فى كتب الأخبار و الفقه حتى أن الفقيه أصبح الآن يسهل عليه الفحص عن القرائن بالرجوع إلى مظانها المهيأه فإذا لم يجدها بعد الفحص يحصل له القطع غالباً بعدمها

## ٧ تعقيب العام بضمير يرجع إلى بعض أفراده

قد يرد عام ثم ترد بعده جمله فيها ضمير يرجع إلى بعض أفراد العام بقرينه خاصه مثل قوله تعالى وَ الْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ إِلَى قَوْلِهِ وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ الْمَطَلَقَاتُ عَامَةٌ لِلرَّجَعِيَّاتِ وَ غَيْرِهَا وَ لَكِنِ الضَّمِيرُ فِي بُعُولَتُهُنَّ يَرَادُ بِهِ خُصُوصَ الرَّجَعِيَّاتِ فَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ يَدُورُ فِيهِ الْأَمْرُ بَيْنَ مَخَالَفَتَيْنِ لِلظَّاهِرِ إِمَّا ١ مَخَالَفَهُ ظُهُورِ الْعَامِ فِي الْعُمُومِ بِأَنْ يَجْعَلَ مَخْصُوصًا بِالْبَعْضِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ وَ إِمَّا ٢ مَخَالَفَهُ ظُهُورِ الضَّمِيرِ فِي رَجُوعِهِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِأَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِخْدَامِ فَيَرَادُ مِنْهُ الْبَعْضُ وَ الْعَامُ يَبْقَى عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَى الْعُمُومِ فَأَيُّ الْمَخَالَفَتَيْنِ أَوْلَى وَقَعَ الْخِلَافُ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ الْأُولَى أَنْ أَصَالَهُ الْعُمُومُ هِيَ الْمَقْدَمَةُ فَيَلْتَزِمُ بِالْمَخَالَفَةِ الثَّانِيَةِ. الثَّانِي أَنْ أَصَالَهُ عَدَمُ الْإِسْتِخْدَامِ هِيَ الْمَقْدَمَةُ فَيَلْتَزِمُ بِالْمَخَالَفَةِ الْأُولَى. الثَّلَاثُ عَدَمُ جَرِيَانِ الْأَصْلِيِّينَ مَعًا وَ الرَّجُوعِ إِلَى الْأَصُولِ الْعَمَلِيَةِ. أَمَّا عَدَمُ جَرِيَانِ أَصَالِهِ الْعُمُومِ فَلَوْجُودِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَرِينَهُ فِي الْكَلَامِ

و هو عود الضمير على البعض فلا ينعقد ظهور العام في العموم . و أما أن أصاله عدم الاستخدام لا تجرى فلأن الأصول اللفظيه يشترط في جريانها كما سبق أول الكتاب أن يكون الشك في مراد المتكلم فلو كان المراد معلوما كما في المقام و كان الشك في كيفية الاستعمال فلا تجرى قطعاً . و الحق أن أصاله العموم جاريه و لا مانع منها لأننا ننكر أن يكون عود الضمير إلى بعض أفراد العام موجبا لصرف ظهور العموم إذ لا يلزم من تعيين البعض من جهه مرجعيه الضمير بقريته أن يتعين إرادته البعض من جهه حكم العام الثابت له بنفسه لأن الحكم في الجمله المشتمله على الضمير غير الحكم في الجمله المشتمله على العام و لا علاقته بينهما فلا يكون عود الضمير على بعض العام من القرائن التي تصرف ظهوره عن عمومه و اعتبر ذلك في المثال فلو قال المولى العلماء يجب إكرامهم ثم قال و هم يجوز تقليدهم و أريد من ذلك العدول بقريته فإنه واضح في هذا المثال أن تقييد الحكم الثاني بالعدول لا يوجب تقييد الحكم الأول بذلك بل ليس فيه إشعار به و لا يفرق في ذلك بين أن يكون التقييد بمتصل كما في مثالنا أو بمنفصل كما في الآيه

### ٨ تعقيب الاستثناء لجمل متعدده

قد ترد عمومات متعدده في كلام واحد ثم يتعقبها استثناء في آخرها فيشكك حينئذ في رجوع الاستثناء لخصوص الجمله الأخيره أو لجميع الجمل مثاله قوله تعالى وَ الَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْحُكْمِ الْأَخِيرِ فَقَطْ وَ هُوَ فَسَقٌ هَؤُلَاءِ وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءُ مِنْهُ وَ مِنَ الْحُكْمِ بَعْدَ قَبُولِ

شهادتهم و الحكم بجلدهم الثمانين و اختلف العلماء فى ذلك على أربعة أقوال ١ ظهور الكلام فى رجوع الاستثناء إلى خصوص الجملة الأخيرة و إن كان رجوعه إلى غير الأخيرة ممكنا و لكنه يحتاج إلى قرينه عليه ٢. ظهوره فى رجوعه إلى جميع الجمل و تخصيصها بالأخيرة فقط هو الذى يحتاج إلى الدليل ٣. عدم ظهوره فى واحد منهما و إن كان رجوعه إلى الأخيرة متيقنا على كل حال أما ما عدا الأخيرة فتبقى مجمله لوجود ما يصلح للقرينه فلا ينعقد لها ظهور فى العموم فلا تجرى أصاله العموم فيها ٤. التفصيل بين ما إذا كان الموضوع واحدا للجمل المتعاقبه لم يتكرر ذكره و قد ذكر فى صدر الكلام مثل قولك أحسن إلى الناس و احترامهم و اقض حوائجهم إلا الفاسقين و بين ما إذا كان الموضوع متكررا ذكره لكل جملة كآية الكريمة المتقدمه و إن كان الموضوع فى المعنى واحدا فى الجميع. فإن كان من قبيل الأول فهو ظاهر فى رجوعه إلى الجميع لأن الاستثناء إنما هو من الموضوع باعتبار الحكم و الموضوع لم يذكر إلا فى صدر الكلام فقط فلا بد من رجوع الاستثناء إليه فيرجع إلى الجميع و إن كان من قبيل الثانى فهو ظاهر فى الرجوع إلى الأخيرة لأن الموضوع قد ذكر فيها مستقلا فقد أخذ الاستثناء محله و يحتاج تخصيص الجمل السابقه إلى دليل آخر مفقود بالفرض فيتمسك بأصاله عمومها و أما ما قيل إن المقام من باب اكتناف الكلام بما يصلح لأن يكون قرينه فلا ينعقد للجمل الأولى ظهور فى العموم فلا وجه له لأنه لما كان المتكلم حسب الفرض قد كرر الموضوع بالذكر و اكتفى باستثناء واحد و هو يأخذ محله بالرجوع إلى الأخيرة فلو أراد إرجاعه إلى الجميع لوجب أن ينصب قرينه على ذلك و إلا

كان مخلا- بيانه . و هذا القول الرابع هو أرجح الأقوال و به يكون الجمع بين كلمات العلماء فمن ذهب إلى القول برجوعه إلى خصوص الأخيره فلعله كان ناظرا إلى مثل الآيه المباركه التي تكرر فيها الموضوع و من ذهب إلى القول برجوعه إلى الجمع فلعله كان ناظرا إلى الجمل التي لم يذكر فيها الموضوع إلا في صدر الكلام فيكون النزاع على هذا لفظيا و يقع التصالح بين المتنازعين

## ٩ تخصيص العام بالمفهوم

المفهوم ينقسم كما تقدم إلى الموافق و المخالف فإذا ورد عام و مفهوم أخص مطلقا فلا كلام في تخصيص العام بالمفهوم إذا كان مفهوما موافقا مثاله قوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ فإنه عام يشمل كل عقد يقع باللغه العربيه و غيرها فإذا ورد دليل على اعتبار أن يكون العقد بصيغه الماضى فقد قيل إنه يدل بالأولويه على اعتبار العربيه في العقد لأنه لما دل على عدم صحه العقد بالمضارع من العربيه فلئن لم يصح من لغه أخرى فمن طريق أولى و لا شك أن مثل هذا المفهوم إن ثبت فإنه يخصص العام المتقدم لأنه كالنص أو أظهر من عموم العام فيقدم عليه . و أما التخصيص بالمفهوم المخالف فمثاله قوله تعالى إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا الدال بعمومه على عدم اعتبار كل ظن حتى الظن الحاصل من خبر العادل و قد وردت آيه أخرى هي إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَاءٍ فَتَبَيَّنُوا الداله بمفهوم الشرط على جواز الأخذ بخبر غير الفاسق بغير تبين .

فهل يجوز تخصيص ذلك العام بهذا المفهوم المخالف قد اختلفوا على أقوال فقد قيل بتقديم العام و لا يجوز تخصيصه بهذا المفهوم و قيل بتقديم المفهوم و قيل بعدم تقديم أحدهما على الآخر فيبقى الكلام مجملا و فصل بعضهم تفصيلات كثيره يطول الكلام عليها . و السر في هذا الخلاف أنه لما كان ظهور المفهوم المخالف ليس من القوه بحيث يبلغ درجه ظهور المنطوق أو المفهوم الموافق وقع الكلام في أنه أقوى من ظهور العام فيقدم عليه أو أن العام أقوى فهو المقدم أو أنهما متساويان في درجه الظهور فلا يقدم أحدهما على الآخر أو أن ذلك يختلف باختلاف المقامات . و الحق أن المفهوم لما كان أخص من العام حسب الفرض فهو قرينه عرفا على المراد من العام و القرينه تقدم على ذى القرينه و تكون مفسره لما يراد من ذى القرينه و لا يعتبر أن يكون ظهورها أقوى من ظهور ذى القرينه نعم لو فرض أن العام كان نصا في العموم فإنه يكون هو قرينه على المراد من الجمله ذات المفهوم فلا يكون لها مفهوم حينئذ و هذا أمر آخر

### ١٠ تخصيص الكتاب العزيز بخبر الواحد

يبدو من الصعب على المبتدئ أن يؤمن لأول وهله بجواز تخصيص العام الوارد في القرآن الكريم بخبر الواحد نظرا إلى أن الكتاب المقدس إنما هو وحى منزل من الله لا ريب فيه و الخبر ظني يحتمل فيه الخطأ و الكذب فكيف يقدم على الكتاب و لكن سيره العلماء من القديم على العمل بخبر الواحد إذا كان مخصصا للعام القرآني بل لا تجد على الأغلب خبرا معمولا به من بين الأخبار التي بأيدينا في المجاميع إلا و هو مخالف لعام أو مطلق في القرآن و لو مثل عمومات الحل و نحوها بل على الظاهر

إن مسأله تقديم الخبر الخاص على الآيه القرآنيه العامه من المسائل المجمع عليها من غير خلاف بين علمائنا فما السر فى ذلك مع ما قلناه .نقول لا- ريب فى أن القرآن الكريم و إن كان قطعى السند فيه متشابه و محكم نص على ذلك القرآن نفسه و المحكم نص و ظاهر و الظاهر منه عام و مطلق كما لا- ريب أيضا فى أنه ورد كلام النبى و الأئمه عليهم الصلاه و السلام ما يخصص كثيرا من عمومات القرآن و ما يقيد كثيرا من مطلقاته و ما يقوم قرينه على صرف جمله من ظواهره و هذا قطعى لا يشك فيه أحد .فإن كان الخبر قطعى الصدور فلا كلام فى ذلك و إن كان غير قطعى الصدور و قد قام الدليل القطعى على أنه حجه شرعا لأنه خبر عادل مثلا و كان مضمون الخبر أخص من عموم الآيه القرآنيه فيدور الأمر بين أن نطرح الخبر بمعنى أن نكذب راويه و بين أن نتصرف بظاهر القرآن لأنه لا يمكن التصرف بمضمون الخبر لأنه نص أو أظهر و لا بسند القرآن لأنه قطعى .و مرجع ذلك إلى الدوران فى الحقيقه بين مخالفه الظن بصدق الخبر و بين مخالفه الظن بعموم الآيه أو فقل يدور الأمر بين طرح دليل حجيه الخبر و بين طرح أصاله العموم فأى الدليلين أولى بالطرح و أيهما أولى بالتقديم .فنقول لا شك أن الخبر صالح لأن يكون قرينه على التصرف فى ظاهر الكتاب لأنه بدلالته ناظر و مفسر لظاهر الكتاب بحسب الفرض و على العكس من ظاهر الكتاب فإنه غير صالح لرفع اليد عن دليل حجيه الخبر لأنه لا علاقته له فيه من هذه الجبهه حسب الفرض حتى يكون ناظرا إليه و مفسرا له فالخبر لسانه لسان المبين للكتاب فيقدم عليه و ليس



الكتاب بظاهره بصدد بيان دليل حجيه الخبر حتى يقدم عليه . و إن شئت فقل إن الخبر بحسب الفرض قرينه على الكتاب و الأصل الجارى فى القرينه و هو هنا أصاله عدم كذب الراوى مقدم على الأصل الجارى فى ذى القرينه و هو هنا أصاله العموم

## ١١ الدوران بين التخصيص و النسخ

### اشاره

اعلم أن العام و الخاص المنفصل يختلف حالهما من جهه العلم بتاريخهما معا أو بتاريخ أحدهما أو الجهل بهما معا فقد يقال فى بعض الأحوال بتعيين أن يكون الخاص ناسخا للعام أو منسوخا له أو مخصصا إياه و قد يقع الشك فى بعض الصور و لتفصيل الحال نقول إن الخاص و العام من ناحيه تاريخ صدورهما لا- يخلوان من خمس حالات فإما أن يكونا معلومى التاريخ أو مجهولى التاريخ أو أحدهما مجهولا- و الآخر معلوما هذه ثلاث صور ثم المعلوم تاريخهما إما أن يعلم تقارنهما عرفا أو يعلم تقدم العام أو يعلم تأخر العام فتكون الصور خمسا

### الصوره الأولى

إذا كانا معلومى التاريخ مع العلم بتقارنهما عرفا فإنه لا مجال لتوهم النسخ فيهما .

### الصوره الثانيه

إذا كانا معلومى التاريخ مع تقدم العام فهذه على صورتين ١ أن يكون ورود الخاص قبل العمل بالعام و الظاهر أنه لا إشكال

ص: ١٦٤

حينئذ في حمله على التخصيص بغير كلام إما لأن النسخ لا يكون قبل وقت العمل بالمنسوخ كما قيل وإما لأن الأولى فيه التخصيص كما سيأتي في الصورة الآتية ٢. أن يكون وروده بعد وقت العمل بالعام وهذه الصورة هي أشكل الصور وهي التي وقع فيها الكلام في أن الخاص يجب أن يكون ناسخاً أو يجوز أن يكون مخصصاً ولو في بعض الحالات ومع الجواز يتكلم حينئذ في أن الحمل على التخصيص هو الأولى أو الحمل على النسخ. فالذي يذهب إلى وجوب أن يكون الخاص ناسخاً فهو ناظر إلى أن العام لما ورد و حل وقت العمل به بحسب الفرض فتأخير الخاص عن وقت العمل لو كان مخصصاً و مبيناً لعموم العام يكون من باب تأخير البيان عن وقت الحاجة و هو قبيح من حكيم لأن فيه إضاعه للأحكام و لمصالح العباد بلا مبرر فوجب أن يكون ناسخاً للعام و العام باق على عمومه يجب العمل به إلى حين ورود الخاص فيجب العمل ثانياً على طبق الخاص. و أما من ذهب إلى جواز كونه مخصصاً فلعله ناظر إلى أن العام يجوز أن يكون وارداً لبيان حكم ظاهري صوري لمصلحه اقتضت كتمان الحكم الواقعي و لو مصلحه التقيه أو مصلحه التدرج في بيان الأحكام كما هو المعلوم من طريقه النبي صلى الله عليه و آله في بيان أحكام الشريعة مع أن الحكم الواقعي التابع للمصالح الواقعيه الثابته للأشياء بعناوينها الأولى إنما هو على طبق الخاص فإذا جاء الخاص يكون كاشفاً عن الحكم الواقعي فيكون مبيناً للعام و مخصصاً له و أما الحكم العام الذي ثبت أولاً ظاهراً و صورته إن كان قد ارتفع و انتهى أمده فإنه إنما ارتفع لارتفاع موضوعه و ليس هو من باب النسخ. و إذا جاز أن يكون العام وارداً على هذا النحو من بيان الحكم ظاهراً

و صوره فإن ثبت ذلك كان الخاص مخصصا أى كان كاشفا عن الواقع قطعا و إن ثبت أنه فى صدد بيان الحكم الواقعى التابع للمصالح الواقعيه الثابته للأشياء بعناوينها الأوليه فلا شك فى أنه يتعين كون الخاص ناسخا له . و أما لو دار الأمر بينهما إذ لم يتم دليل على تعيين أحدهما فأيهما أرجح فى الحمل فنقول الأقرب إلى الصواب هو الحمل على التخصيص . و الوجه فيه أن أصله العموم بما هى لا- تثبت أكثر من أن ما يظهر من العام هو المراد الجدى للمتكلم و لا- شك أن الحكم الصورى الذى نسميه بالحكم الظاهرى كالواقع مراد جدى للمتكلم لأنه مقصود بالتفهيم فالعام ليس ظاهرا إلا فى أن المراد الجدى هو العموم سواء كان العموم حكما واقعيًا أو صورياً أما أن الحكم واقعى فلا يقتضيه الظهور أبدا حتى يثبت بأصله العموم لا سيما أن المعلوم من طريقه صاحب الشريعة هو بيان العمومات مجردة عن قرائن التخصيص و يكشف المراد الواقعى منها بدليل منفصل حتى اشتهر القول بأنه ما من عام إلا و قد خص كما سبق . و عليه فلا دليل من أصله العموم على أن الحكم واقعى حتى نلتجئ إلى الحمل على النسخ بل إرادته الحكم الواقعى من العام على ذلك الوجه يحتاج إلى مئونه بيان زائده أكثر من ظهور العموم و لأجل هذا قلنا إن الحمل على التخصيص أقرب إلى الصواب من الحمل على النسخ و إن كان كل منهما ممكنا .

### الصورة الثالثة

إذا كانا معلومى التاريخ مع تقدم الخاص فهذه أيضا على صورتين ١ أن يرد العام قبل وقت العمل بالخاص فلا ينبغى الإشكال فى

كون الخاص مخصصا ٢٠ أن يرد بعد وقت العمل بالخاص فلا مجال لتوهم وجوب الحمل على النسخ من جهة قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة لأنه من باب تقديم البيان قبل وقت الحاجة و لا قبح فيه أصلا و مع ذلك قيل بلزوم الحمل على النسخ و لعل نظر هذا القائل إلى أن أصله العموم جاربه و لا مانع منها إلا احتمال أن يكون الخاص المتقدم مخصصا و قرينه على العام و لكن أيضا يحتمل أن يكون منسوخا بالعام فلا يحرز أنه من باب القرينه. و لا شك أن الخاص المنفصل إنما يقدم على العام لأنه أقوى الحجيتين و قرينه عليه و مع هذا الاحتمال لا- يكون الخاص المنفصل أقوى في الظهور من العام. قلت الأصوب أن يحمل على التخصيص كالصوره السابقه لما تقدم من أن العام لا يدل على أكثر من أن المراد جدى و لا يدل فى نفسه على أن الحكم واقعى تابع للمصالح الواقعيه الثابته للأشياء بعناوينها الأوليه. و إنما يكون العام ناسخا للخاص إذا كانت دلالتة على هذا النحو و إلا فالعمومات الوارده فى الشريعة على الأغلب ليست كذلك و أما احتمال النسخ فلا يقلل من ظهور الخاص فى نفسه قطعا كما لا يرفع حجيتة فيما هو ظاهر فيه فلا يخرج عن كونه صالحا لتخصيص العام فيقدم عليه لأنه أقوى فى نفسه ظهورا. بل يمكن أن يقال إن العام اللاحق للخاص لا- ينعقد له ظهور فى العموم إلا- بدويا بالنسبه إلى من لا يعلم بسبق الخاص لجواز أن يعتمد المتكلم فى بيان مراده على سبقه فيكون المخصص السابق كالمخصص المتصل أو كالقرينه الحاليه فلا يكون العام ظاهرا فى العموم حتى يتوهم أنه ظاهر فى

ثبوت الحكم الواقعي .

### الصورتان الرابعه و الخامسه

إذا كانا مجهولى التاريخ أو أحدهما فقط كان مجهولا فإنه يعلم الحال فيهما مما تقدم فيحمل على التخصيص بلا كلام ولا وجه لتوهم النسخ لا سيما بعد أن رجحنا التخصيص فى جميع الصور و هذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان

ص : ١٦٨

اشاره

ص: ١٦٩



### المسألة الأولى معنى المطلق والمقيد

عرفوا (المطلق بأنه ما دل على معنى شائع في جنسه) و يقابله المقيد وهذا التعريف قديم بحثوا عنه كثيرا و أحصوا عليه عدة مؤاخذات يطول شرحها و لا فائده في ذكرها ما دام أن الغرض من مثل هذا التعريف هو تقريب المعنى الذى وضع له اللفظ لأنه من التعاريف اللفظية. و الظاهر أنه ليس للأصوليين اصطلاح خاص فى لفظى المطلق و المقيد بل هما مستعملان بما لهما من المعنى فى اللغة فإن المطلق مأخوذ من الإطلاق و هو الإرسال و الشيوع و يقابله التقييد تقابل الملكة و عدمها و الملكة التقييد و الإطلاق عدمها و قد تقدم ص ٧٠. غاية الأمر أن إرسال كل شىء بحسبه و ما يليق به فإذا نسب الإطلاق و التقييد إلى اللفظ كما هو المقصود فى المقام فإنما يراد ذلك بحسب ما له من دلالة على المعنى فيكونان و صفتين للفظ باعتبار المعنى. و من موارد استعمال لفظ المطلق نستطيع أن نأخذ صورته تقريبية لمعناه فمثلا- عند ما نعرف أن العلم الشخصى و المعرف بلام العهد لا يسميان مطلقين باعتبار معناه لأنه لا شيوع و لا إرسال فى شخص معين لا ينبغى أن نظن أنه لا يجوز أن يسمى العلم الشخصى مطلقا فإنه إذا قال الأمر أكرم محمدا و عرفنا أن لمحمد أحوالا مختلفة و لم يقيد الحكم بحال من الأحوال نستطيع أن نعرف أن لفظ محمد هنا أو هذا الكلام بمجموعه يصح أن نصفه بالإطلاق بلحاظ الأحوال و إن لم يكن له شيوع باعتبار



معناه الموضوع له إذن للأعلام الشخصية و المعروف بلام العهد إطلاق فلا يختص المطلق بما له معنى شائع في جنسه كاسم الجنس و نحوه. و كذلك عند ما نعرف أن العام لا يسمى مطلقا فلا ينبغي أن نظن أنه لا يجوز أن يسمى مطلقا أبدا لأننا نعرف أن ذلك إنما هو بالنسبة إلى أفراده أما بالنسبة إلى أحوال أفراده غير المفردة فإنه لا مضايقة في أن نسميه مطلقا. إذن لا مانع من شمول تعريف المطلق المتقدم و هو ما دل على معنى شائع في جنسه للعام باعتبار أحواله لا باعتبار أفراده. و على هذا فمعنى المطلق هو شيوع اللفظ و سعته باعتبار ما له من المعنى و أحواله و لكن لا على أن يكون ذلك الشيوع مستعملا فيه اللفظ كالشيوع المستفاد من وقوع النكره في سياق النفي و إلا كان الكلام عاما لا مطلقا

### المسألة الثانية الإطلاق و التقييد متلازمان

أشرنا إلى أن التقابل بين الإطلاق و التقييد من باب تقابل الملكة و عدمها لأن الإطلاق هو عدم التقييد فيما من شأنه أن يقيد فيتبع الإطلاق التقييد في الإمكان أي أنه إذا أمكن التقييد في الكلام و في لسان الدليل أمكن الإطلاق و لو امتنع استحال الإطلاق بمعنى أنه لا يمكن فرض استكشاف الإطلاق و إرادته من كلام المتكلم في مورد لا يصح التقييد بل يكون مثل هذا الكلام لا مطلقا و لا مقيدا و إن كان في الواقع أن المتكلم لا بد أن يريد أحدهما و قد تقدم مثاله في بحث التوصل و التبدي ص ٧٥ إذ قلنا إن امتناع تقييد الأمر بقصد الامتثال يستلزم امتناع إطلاقه بالنسبة إلى هذا القيد و ذكرنا هناك كيف يمكن استكشاف إرادته الإطلاق بإطلاق المقام

ص: ١٧٢

### المسأله الثالثه الإطلاق فى الجمل

الإطلاق لا- يختص بالمفردات كما يظهر من كلمات الأصوليين إذ مثلوا للمطلق باسم الجنس و علم الجنس و النكره بل يكون فى الجمل أيضا كإطلاق صيغه افعال الذى يقتضى استفاده الوجوب العينى و التعينى و النفسى فإن الإطلاق فيها إنما هو من نوع إطلاق الجمله و مثله إطلاق الجمله الشرطيه فى استفاده الانحصار فى الشرط . و لكن محل البحث فى المسائل الآتية خصوص الألفاظ المفردة و لعل عدم شمول البحث عندهم للجمل باعتبار أن ليس هناك ضابط كلى لمطلقاتها و إن كان الأصح أن بحث مقدمات الحكمه يشملها و قد بحث عن إطلاق بعض الجمل فى مناسباتها كإطلاق صيغه افعال و الجمله الشرطيه و نحوها

### المسأله الرابعه هل الإطلاق بالوضع

#### إشاره

لا- شك فى أن الإطلاق فى الأعلام بالنسبه إلى الأحوال كما تقدمت الإشاره إليه ليس بالوضع بل إنما يستفاد من مقدمات الحكمه . و كذلك إطلاق الجمل و ما شابهها أيضا ليس بالوضع بل بمقدمات الحكمه و هذا لا خلاف فيه . و إنما الذى وقع فيه البحث هو أن الإطلاق فى أسماء الأجناس و ما شابهها هل هو بالوضع أو بمقدمات الحكمه أى أن أسماء الأجناس هل هى موضوعه لمعانيها بما هى شائعه و مرسله على وجه يكون الإرسال أى الإطلاق مأخوذا فى المعنى الموضوع له اللفظ كما نسب إلى المشهور من القدماء

قبل سلطان العلماء أو أنها موضوعه لنفس المعاني بما هي و الإطلاق يستفاد من دال آخر و هو نفس مجرد اللفظ من القيد إذا كانت مقدمات الحكمه متوفره فيه و هذا القول الثاني أول من صرح به فيما نعلم سلطان العلماء في حاشيته على معالم الأصول و تبعه جميع من تأخر عنه إلى يومنا هذا . و على القول الأول يكون استعمال اللفظ في المقيّد مجازاً و على القول الثاني يكون حقيقه . و الحق ما ذهب إليه سلطان العلماء بل قيل إن نسبه القول الأول إلى المشهور مشكوك فيها و لتوضيح هذا القول و تحقيقه ينبغي بيان أمور ثلاثه تنفع في هذا الباب [١] و في غير هذا الباب و بها تكشف للطالب ما وقع للعلماء الأعلام من اختلاف في التعبير بل في الرأى و النظر و هذه الأمور التي ينبغي بيانها هي كما يلي

## ١ اعتبارات الماهيه

المشهور أن للماهيه ثلاثه اعتبارات إذا قيست إلى ما هو خارج عن ذاتها كما إذا قيست الرقبه إلى الإيمان عند الحكم عليها بحكم ما كوجوب العتق و هي ١ أن تعتبر الماهيه مشروطه بذلك الأمر الخارج و تسمى حينئذ الماهيه بشرط شيء كما إذا كان يجب عتق الرقبه المؤمنه أى بشرط كونها مؤمنه .

٢ أن تعتبر مشروطه بعدمه و تسمى الماهيه بشرط لا[١] كما إذا كان القصر واجبا في الصلاه على المسافر غير العاصي في سفره أى بشرط عدم كونه عاصيا لله في سفره فأخذ عدم العصيان قيدا في موضوع الحكم ٣. ألا تعتبر مشروطه بوجوده و لا بعدمه و تسمى الماهيه لا بشرط كوجوب الصلاه على الإنسان باعتبار كونه حرا مثلا فإن الحريه غير معتبره لا بوجودها و لا بعدمها في وجوب الصلاه لأن الإنسان بالنظر إلى الحريه في وجوب الصلاه عليه غير مشروط بالحريه و لا بعدمها فهو لا بشرط بالقياس إليها. و يسمى هذا الاعتبار الثالث اللابشرط القسمى في قبال اللابشرط المقسمى الآتى ذكره و إنما سمي قسما لأنه قسم في مقابل القسمين الأولين أى البشرط شىء و البشرط لا و هذا ظاهر لا بحث فيه. ثم إن لهم اصطلاحين آخرين معروفين ١ قولهم الماهيه المهمله ٢. قولهم الماهيه لا بشرط مقسمى. أ فهذان اصطلاحان و تعبيران لمدلول واحد أو هما اصطلاحان مختلفان في المعنى و الذى يلجئنا إلى هذا الاستفسار ما وقع من الارتباك في التعبير عند كثير من مشايخنا الأعلام فقد يظهر من بعضهم أنهما اصطلاحان لمعنى واحد كما هو ظاهر كفايه الأصول تبعا لبعض الفلاسفه الأجلاء .

و لكن التحقيق لا يساعد على ذلك بل هما اصطلاحان مختلفان و هذا جوابنا على الاستفسار. و توضيح ذلك أنه من المتسالم عليه الذى لا اختلاف فيه و لا اشتباه أمران الأول أن المقصود من الماهيه المهمله الماهيه من حيث هي أى نفس الماهيه بما هي مع قطع النظر عن جميع ما عداها فيقتصر النظر على ذاتها و ذاتياتها. الثانى أن المقصود من الماهيه لا بشرط مقسمى الماهيه المأخوذه لا بشرط التي تكون مقسما للاعتبارات الثلاثه المتقدمه و هي أى الاعتبارات الثلاثه الماهيه بشرط شىء و بشرط لا و لا بشرط قسمى و من هنا سمى مقسما و إذا ظهر ذلك فلا يصح أن يدعى أن الماهيه بما هي تكون بنفسها مقسما للاعتبارات الثلاثه و ذلك لأن الماهيه لا تخلو من حالتين و هذا أن ينظر إليها بما هي هي غير مقيسه إلى ما هو خارج عن ذاتها و أن ينظر إليها مقيسه إلى ما هو خارج عن ذاتها و لا ثالث لهما. و فى الحاله الأولى تسمى الماهيه المهمله كما هو مسلم و فى الثانيه لا يخلو حالها من أحد الاعتبارات الثلاثه و على هذا فالملاحظه الأولى مباينه لجميع الاعتبارات الثلاثه و تكون قسيمه لها فكيف يصح أن تكون مقسما لها و لا- يصح أن يكون الشىء مقسما لاعتبارات نقيضه لأن الماهيه من حيث هي كما اتضح معناها ملاحظتها غير مقيسه إلى الغير و الاعتبارات الثلاثه ملاحظتها مقيسه إلى الغير. على أن اعتبار الماهيه غير مقيسه اعتبار ذهنى له وجود مستقل فى الذهن فكيف يكون مقسما لوجودات ذهنيه أخرى مستقلة و المقسم يجب أن يكون

موجودا بوجود أحد أقسامه و لا يعقل أن يكون له وجود في مقابل وجودات الأقسام و إلا كان قسيما لها لا مقسما. و عليه فنحن نسلم أن الماهية المهملة معناها اعتبارها لا بشرط و لكن ليس هو المصطلح عليه باللابشرط المقسمى فإن لهم في لا بشرط على هذا ثلاثه اصطلاحات ١- لا- بشرط أى شىء خارج عن الماهية و ذاتياتها و هى الماهية بما هى هى التى يقصر فيها النظر على ذاتها و ذاتياتها و هى الماهية المهملة ٢. لا بشرط مقسمى و هو الماهية التى تكون مقسما للاعتبارات الثلاثه أى الماهية المقيسه إلى ما هو خارج عن ذاتها و المقصود بلا بشرط هنا لا بشرط شىء من الاعتبارات الثلاثه أى لا بشرط اعتبار البشرط شىء و اعتبار البشرط لا و اعتبار اللابشرط لا أن المراد بلا بشرط هنا لا بشرط مطلقا من كل قيد و حيثه و ليس هذا اعتبارا ذهنيا فى قبال هذه الاعتبارات بل ليس له وجود فى عالم الذهن إلا بوجود واحد من هذه الاعتبارات و لا تعين له مستقل غير تعيناتها و إلا لما كان مقسما ٣. لا- بشرط قسمى و هو الاعتبار الثالث من اعتبارات الماهية المقيسه إلى ما هو خارج عن ذاتها. فاتضح أن الماهية المهملة شىء و اللابشرط المقسمى شىء آخر كما اتضح أيضا أن الثانى لا معنى لأن يجعل من اعتبارات الماهية على وجه يثبت حكم للماهية باعتباره أو يوضح له لفظ بحسبه

## ٢ اعتبار الماهية عند الحكم عليها

و اعلم أن الماهية إذا حكم عليها فإما أن يحكم عليها بذاتياتها و إما أن يحكم عليها بأمر خارج عنها و لا ثالث لهما .

و على الأول فهو على صورتين ١ أن يكون الحكم بالحمل الأولى و ذلك فى الحدود التامه خاصه ٢ أن يكون بالحمل الشائع و ذلك عند الحكم عليها ببعض ذاتياتها كالجنس وحده أو الفصل وحده و على كلا الصورتين فإن النظر إلى الماهيه مقصور على ذاتياتها غير متجاوز فيه إلى ما هو خارج عنها و هذا لا كلام فيه . و على الثانى فإنه لا بد من ملاحظتها مقيسه إلى ما هو خارج عنها فتخرج بذلك عن مقام ذاتها وحدها من حيث هى أى عن تقررها الذاتى الذى لا ينظر فيه إلا إلى ذاتها و ذاتياتها و هذا واضح لأن قطع النظر عن كل ما عداها لا- يجتمع مع الحكم عليها بأمر خارج عن ذاتها لأنهما متناقضان . و عليه لو حكم عليها بأمر خارج عنها و قد لوحظت مقيسه إلى هذا الغير فلا بد أن تكون معتبره بأحد الاعتبارات الثلاثه المتقدمه إذ يستحيل أن يخلو الواقع من أحدها كما تقدم و لا معنى لاعتبارها باللابشرط المقسمى لما تقدم أنه ليس هو تعينا مستقلا فى قبال تلك التعينات بل هو مقسم لها . ثم إن هذا الغير أى الأمر الخارج عن ذاتها الذى لوحظت الماهيه مقيسه إليه لا- يخلو إما أن يكون نفس المحمول أو شيئا آخر فإن كان هو المحمول فيتعين أن تؤخذ الماهيه بالقياس إليه لا- بشرط قسمى لعدم صحه الاعتبارين الآخرين أما أخذها بشرط شىء أى بشرط المحمول فلا يصح ذلك دائما لأنه يلزم أن تكون القضيه ضروريه دائما لاستحاله انفكاك المحمول عن الموضوع بشرط المحمول على أن أخذ المحمول فى الموضوع يلزم منه حمل الشىء على نفسه و تقدمه على نفسه و هو مستحيل إلا إذا كان هناك تغاير بحسب

الاعتبار كحمل الحيوان الناطق على الإنسان فإنهما متغايران باعتبار الإجمال و التفصيل . و أما أخذها بشرط لا أى بشرط عدم المحمول فلا يصح لأنه يلزم التناقض فإن الإنسان بشرط عدم الكتابه يستحيل حمل الكتابه عليه . و إن كان هذا الغير الخارج هو غير المحمول فيجوز أن تكون الماهيه حينئذ مأخوذه بالقياس إليه بشرط شىء كجواز تقليد المجتهد بشرط العداله أو بشرط لا كوجوب صلاه الظهر يوم الجمعة بشرط عدم وجود الإمام أو لا بشرط كجواز السلام على المؤمن مطلقا بالقياس إلى العداله مثلا أى لا بشرط وجودها و لا بشرط عدمها كما يجوز أن تكون مهمله غير مقيسه إلى شىء غير محمولها . و لكن قد يستشكل فى كل ذلك بأن هذه الاعتبارات الثلاثه اعتبارات ذهنيه لا موطن لها إلا الذهن فلو تقيدت الماهيه بأحدها عند ما تؤخذ موضوعا للحكم للزم أن تكون جميع القضايا ذهنيه عدا حمل الذاتيات التى قد اعتبرت فيها الماهيه من حيث هى و لبطلت القضايا الخارجيه و الحقيقيه مع أنها عمدت القضايا بل لاستحال فى التكليف الامثال لأن ما هو موطنه الذهن يمتنع إيجادها فى الخارج . و هذا الإشكال وجيه لو كان الحكم على الموضوع بما هو معتبر بأحد الاعتبارات الثلاثه على وجه يكون الاعتبار قيادا فى الموضوع أو نفسه هو الموضوع و لكن ليس الأمر كذلك فإن الموضوع فى كل تلك القضايا هو ذات الماهيه المعتبره و لكن لا بقيد الاعتبار بمعنى أن الموضوع فى بشرط شىء الماهيه المقترنه بذلك الشىء لا المقترنه بلحاظه و اعتباره و فى بشرط لا الماهيه المقترنه بعدمه لا بلحاظ عدمه و فى لا بشرط الماهيه غير الملاحظ



معها الشيء و لا عدمه لا الملاحظه بعدم لحاظ الشيء و عدمه و إلا لكانت الماهيه معتبره في الجميع بشرط شيء فقط أى بشرط اللحاظ و الاعتبار .نعم هذه الاعتبارات هي المصححه لموضوعيه الموضوع على الوجه اللازم الذى يقتضيه واقع الحكم لا أنها مأخوذه قييدا فيه حتى تكون جميع القضايا ذهنيه و لو كان الأمر كذلك لكان الحكم بالذاتيات أيضا قضيه ذهنيه لأن اعتبار الماهيه من حيث هي أيضا اعتبار ذهنى .و مما يقرب ما قلناه من كون الاعتبار مصححا لموضوعيه الموضوع لا مأخوذا فيه مع أنه لا- بد منه عند الحكم بشيء أن كل موضوع و محمول لا- بد من تصوره فى مقام الحمل و إلا لاستحال الحمل و لكن هذه اللابديه لا تجعل التصور قييدا للموضوع أو المحمول و إنما التصور هو المصحح للحمل و بدونه لا يمكن الحمل .و كذلك عند استعمال اللفظ فى معناه لا- بد من تصور اللفظ و المعنى و لكن التصور ليس قييدا للفظ و لا- للمعنى فليس اللفظ دالا بما هو متصور فى الذهن و إن كانت دلالتة فى ظرف التصور و لا المعنى مدلولاً بما هو متصور و إن كانت مدلوليته فى ظرف تصوره و يستحيل أن يكون التصور قييدا للفظ أو المعنى و مع ذلك لا يصح الاستعمال بدونه فالتصور مقوم للاستعمال لا للمستعمل فيه و لا للفظ و كذلك هو مقوم للحمل و مصحح له لا للمحمول و لا للمحمول عليه .و على هذا يتضح ما نحن بصدده بيانه و هو أنه إذا أردنا أن نضع اللفظ للمعنى لا يعقل أن نقصر اللحاظ على ذات المعنى بما هو هو مع قطع النظر عن كل ما عداه لأن الوضع من المحمولات الوارده عليه فلا بد أن يلاحظ المعنى حينئذ مقيسا إلى ما هو خارج عن ذاته فقد يؤخذ بشرط

شئ و قد يؤخذ بشرط لا- وقد يؤخذ لا- بشرط و لا- يلزم أن يكون الموضوع له هو المعنى بما له من الاعتبار الذهني بل الموضوع له نفس المعنى و ذاته لا بما هو معتبر و الاعتبار مصحح للوضع .

### ٣ الأقوال في المسأله

قلنا فيما سبق أن المعروف عن قدماء الأصحاب أنهم يقولون بأن أسماء الأجناس موضوعه للمعاني المطلقة على وجه يكون الإطلاق قيذا للموضوع له فلذلك ذهبوا إلى أن استعماله في المقيد مجاز و قد صور هذا القول على نحوين الأول أن الموضوع له المعنى بشرط الإطلاق على وجه يكون اعتباره من باب اعتباره بشرط شئ . الثاني أن الموضوع له المعنى المطلق أى المعنى لا- بشرط . و قد أورد على هذا القول بتصويريه كما تقدم بأنه يلزم على كلا- التصويرين أن يكون الموضوع له موجودا ذهنيا فتكون جميع القضايا ذهنيه فلو جعل اللفظ بما له من معناه موضوعا في القضية الخارجيه أو الحقيقيه و جب تجريده عن هذا القيد الذهني فيكون مجازا دائما في القضايا المتعارفه و هذا يكذبه الواقع . و لكن نحن قلنا إن هذا الإيراد إنما يتوجه إذا جعل الاعتبار قيذا في الموضوع له أما لو جعل الاعتبار مصححا للوضع فلا يلزم هذا الإيراد كما سبق . هذا قول القدماء و أما المتأخرون ابتداء من سلطان العلماء رحمه الله فإنهم جميعا اتفقوا على أن الموضوع له ذات المعنى لا المعنى المطلق حتى

لا يكون استعمال اللفظ في المقيد مجازا و هذا القول بهذا المقدار من البيان واضح و لكن العلماء من أساتذتنا اختلفوا في تأديه هذا المعنى بالعبارات الفنية مما أوجب الارتباك على الباحث و إغلاق طريق البحث في المسألة. لذلك التجأنا إلى تقديم المقدمتين السابقتين لتوضيح هذه الاصطلاحات و التعبيرات الفنية التي وقعت في عباراتهم و اختلفوا فيها على أقوال ١ منهم من قال إن الموضوع له هو الماهية المهملة المبهمه أى الماهية من حيث هي ٢. و منهم من قال إن الموضوع له الماهية المعتبره باللابشرط المقسمى ٣. و منهم من جعل التعبير الأول نفس التعبير الثانى ٤. و منهم من قال إن الموضوع له ذات المعنى لا الماهية المهملة و لا الماهية المعتبره باللابشرط المقسمى و لكنه ملاحظ حين الوضع باعتبار اللابشرط القسمى على أن يكون هذا الاعتبار مصححا للموضوع لا قييدا للموضوع له و عليه يكون هذا القول نفس قول القدماء على التصوير الثانى إلا أنه لا يلزم منه أن يكون استعمال اللفظ في المقيد مجازا. و لكن المنسوب إلى القدماء أنهم يقولون بأنه مجاز في المقيد فينحصر قولهم في التصوير الأول على تقدير صحه النسبه إليهم. و يتضح حال هذه التعبيرات أو الأقوال من المقدمتين السابقتين فإنه يعرف منهما أولا أن الماهية بما هي هي غير الماهية باعتبار اللابشرط المقسمى لأن النظر فيها على الأول مقصور على ذاتها و ذاتياتها بخلافه على الثانى إذ تلاحظ مقيسه إلى الغير و بهذا يظهر بطلان القول الثالث. ثانيا أن الوضع حكم من الأحكام و هو محمول على الماهية خارج

عن ذاتها و ذاتياتها فلا- يعقل أن يلاحظ الموضوع له بنحو الماهيه بما هي هي لأنه لا- تجتمع ملاحظتها مقيسه إلى الغير و ملاحظتها مقصوره على ذاتها و ذاتياتها و بهذا يظهر بطلان القول الأول. ثالثا أن اللابشرط المقسمى ليس اعتبارا مستقلا فى قبال الاعترابات الثلاثه لأن المفروض أنه مقسم لها و لا- تحقق للمقسم إلا- بتحقيق أحد أنواعه كما تقدم فكيف يتصور أن يحكم باعتبار اللابشرط المقسمى بل لا معنى لهذا على ما تقدم توضيحه و بهذا يظهر بطلان القول الثانى. فتعين القول الرابع و هو أن الموضوع له ذات المعنى و لكنه حين الوضع يلاحظ المعنى بنحو اللابشرط القسمى و هو يطابق القول المنسوب إلى القدماء على التصوير الثانى كما أشرنا إليه فلا اختلاف و يقع التصالح بين القدماء و المتأخرين إذا لم يثبت عن القدماء أنهم يقولون إنه مجاز فى المقيد و هو مشكوك فيه. بيان هذا القول الرابع أن ذات المعنى لما أراد الواضع أن يحكم عليه بوضع لفظ له فمعناه أنه قد لاحظته مقيسا إلى الغير فهو فى هذا الحال لا يخرج عن كونه معتبرا بأحد الاعترابات الثلاثه للماهيه و إذ يراد تسريه الوضع لذات المعنى بجميع أطواره و حالاته و قيوده لا بد أن يعتبر على نحو اللابشرط القسمى و لا منافاه بين كون الموضوع له ذات المعنى و بين كون ذات المعنى ملحوظا فى مرحله الوضع بنحو اللابشرط القسمى لأن هذا اللحاظ و الاعتبار الذهنى كما تقدم صرف طريق إلى الحكم على ذات المعنى و هو المصحح للموضوع له و حين الاستعمال فى ذات المعنى لا- يجب أن يكون المعنى ملحوظا بنحو اللابشرط القسمى بل يجوز أن يعتبر بأى اعتبار كان ما دام الموضوع له ذات المعنى فيجوز فى مرحله الاستعمال أن يقصر النظر على نفسه و يلاحظه بما هو هو و يجوز أن يلاحظه مقيسا إلى الغير

فيعتبر بأحد الاعتبارات الثلاثة و ملاحظه ذات المعنى بنحو اللابشرط القسمى حين الوضع تصحيحا له لا توجب أن تكون قيذا للموضوع له .و عليه فلا يكون الموضوع له موجودا ذهنيا إذا كان له اعتبار اللابشرط القسمى حين الوضع لأنه ليس الموضوع له هو المعبر بما هو معتبر بل ذات المعبر كما أن استعماله في المقيد لا يكون مجازا لما تقدم أنه يجوز أن يلاحظ ذات المعنى حين الاستعمال مقيسا إلى الغير فيعتبر بأحد الاعتبارات الثلاثة التي منها اعتباره بشرط شيء و هو المقيد

## المسألة الخامسة مقدمات الحكمه

### اشاره

لما ثبت أن الألفاظ موضوعه لذات المعانى لا للمعانى بما هي مطلقه فلا بد في إثبات أن المقصود من اللفظ هو المطلق لتسريه الحكم إلى تمام الأفراد و المصاديق من قرينه خاصه أو قرينه عامه تجعل الكلام في نفسه ظاهرا في إرادته الإطلاق .و هذه القرينه العامه إنما تحصل إذا توفرت جمله مقدمات تسمى مقدمات الحكمه و المعروف أنها ثلاث الأولى إمكان الإطلاق و التقييد بأن يكون متعلق الحكم أو موضوعه قبل فرض تعلق الحكم به قابلا للانقسام فلو لم يكن قابلا للقسمه إلا بعد فرض تعلق الحكم به كما في باب قصد القربه فإنه يستحيل فيه التقييد فيستحيل فيه الإطلاق كما تقدم في بحث التعبدى و التوصلى و هذا واضح .الثانيه عدم نصب قرينه على التقييد لا متصله و لا منفصله لأنه مع القرينه المتصله لا ينعقد ظهور للكلام إلا فى المقيد و مع المنفصله

ينعقد للكلام ظهور في الإطلاق و لكنه يسقط عن الحجبه لقيام القرينه المقدمه عليه و الحاكمه فيكون ظهوره ظهورا بدويا كما قلنا في تخصيص العموم بالخاص المنفصل و لا تكون للمطلق الدلاله التصديقيه الكاشفه عن مراد المتكلم بل الدلاله التصديقيه إنما هي على إرادته التقييد واقعا. الثالثه أن يكون المتكلم في مقام البيان فإنه لو لم يكن في هذا المقام بأن كان في مقام التشريع فقط أو كان في مقام الإهمال إما رأسا أو لأنه في صدد بيان حكم آخر فيكون في مقام الإهمال من جهة مورد الإطلاق و سيأتي مثاله فإنه في كل ذلك لا ينعقد للكلام ظهور في الإطلاق أما في مقام التشريع بأن كان في مقام بيان الحكم لا للعمل به فعلا بل لمجرد تشريعه فيجوز ألا- يبين تمام مراده مع أن الحكم في الواقع مقيد بقيد لم يذكره في بيانه انتظارا لمجيء وقت العمل فلا يحرز أن المتكلم في صدد بيان جميع مراده و كذلك إذا كان المتكلم في مقام الإهمال رأسا فإنه لا- ينعقد معه ظهور في الإطلاق كما لا ينعقد للكلام ظهور في أى مرام و مثله ما إذا كان في صدد حكم آخر مثل قوله تعالى فَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ الْوَارِد في مقام بيان حل صيد الكلاب المعلمه من جهة كونه ميته و ليس هو في مقام بيان مواضع الإمساك أنها تتنجس فيجب تطهيرها أم لا- فلم يكن هو في مقام بيان هذه الجبهه فلا ينعقد للكلام ظهور في الإطلاق من هذه الجبهه. و لو شك في أن المتكلم في مقام البيان أو الإهمال فإن الأصل العقلاني يقتضى بأن يكون في مقام البيان فإن العقلاء كما يحملون المتكلم على أنه ملتفت غير غافل و جاد غير هازل عند الشك في ذلك كذلك يحملونه على أنه في مقام البيان و التفهيم لا في مقام الإهمال و الإيهام .

و إذا تمت هذه المقدمات الثلاث فإن الكلام المجرد عن القيد يكون ظاهرا فى الإطلاق و كاشفا عن أن المتكلم لا يريد المقيد وإلا- لو كان قد أراد واقعا لكان عليه البيان و المفروض أنه حكيم ملتفت جاد غير هازل و هو فى مقام البيان و لا مانع من التقييد حسب الفرض و إذا لم يبين و لم يقيد كلامه فيعلم أنه أراد الإطلاق و إلا لكان مخلا بغرضه .فاتضح من ذلك أن كل كلام صالح للتقييد و لم يقيده المتكلم مع كونه حكيمًا ملتفتًا جادا و فى مقام البيان و التفهيم فإنه يكون ظاهرا فى الإطلاق و يكون حجه على المتكلم و السامع .

## تنبيهان

### القدر المتيقن فى مقام التخاطب

الأول( أن الشيخ المحقق صاحب الكفاية قدس سره أضاف إلى مقدمات الحكمه مقدمه أخرى غير ما تقدم و هى ألا يكون هناك قدر متيقن فى مقام التخاطب و المحاوره و إن كان لا يضر وجود القدر المتيقن خارجا فى التمسك بالإطلاق و مرجع ذلك إلى أن وجود القدر المتيقن فى مقام المحاوره يكون بمنزله القرينه اللفظيه على التقييد فلا ينعقد للفظ ظهور فى الإطلاق مع فرض وجوده) و لتوضيح البحث نقول إن كون المتكلم فى مقام البيان يتصور على نحوين ١ أن يكون المتكلم فى صدد بيان تمام موضوع حكمه بأن يكون غرض المتكلم يتوقف على أن يبين للمخاطب و يفهمه ما هو تمام الموضوع

و أن ما ذكره هو تمام موضوعه لا غيره ٢٠ أن يكون المتكلم فى صدد بيان تمام موضوع الحكم واقعا و لو لم يفهم المخاطب أنه تمام الموضوع فليس له غرض إلا- بيان ذات موضوع الحكم بتمامه حتى يحصل من المكلف الامتثال و إن لم يفهم المكلف تفصيل الموضوع بحدوده .فإن كان المتكلم فى مقام البيان على النحو الأول فلا شك فى أن وجود القدر المتيقن فى مقام المحاوره لا يضر فى ظهور المطلق فى إطلاقه فيجوز التمسك بالإطلاق لأنه لو كان القدر المتيقن المفروض هو تمام الموضوع لوجب بيانه و ترك البيان اتكالا على وجود القدر المتيقن إخلال بالغرض لأنه لا يكون مجرد ذلك بيانا لكونه تمام الموضوع .و إن كان المتكلم فى مقام البيان على النحو الثانى فإنه يجوز أن يكتفى بوجود القدر المتيقن فى مقام التخاطب لبيان تمام موضوعه واقعا ما دام أنه ليس له غرض إلا- أن يفهم المخاطب ذات الموضوع بتمامه لا بوصف التمام أى أن يفهم ما هو تمام الموضوع بالحمل الشائع و بذلك يحصل التبليغ للمكلف و يمثل فى الموضوع الواقعى لأنه هو المفهوم عنده فى مقام المحاوره و لا- يجب فى مقام الامتثال أن يفهم أن الذى فعله هو تمام الموضوع أو الموضوع أعم منه و من غيره .مثلا لو قال المولى اشتر اللحم و كان القدر المتيقن فى مقام المحاوره هو لحم الغنم و كان هو تمام موضوعه واقعا فإن وجود هذا القدر المتيقن كاف لانبعث المكلف و شرائه للحم الغنم فيحصل موضوع حكم المولى فلو أن المولى ليس له غرض أكثر من تحقيق موضوع حكمه فيجوز له الاعتماد على القدر المتيقن لتحقيق غرضه و لبيانه



و لا يحتاج إلى أن يبين أنه تمام الموضوع أما لو كان غرضه أكثر من ذلك بأن كان غرضه أن يفهم المكلف تحديد الموضوع بتمامه فلا يجوز له الاعتماد على القدر المتيقن و إلا لكان مخلا بغرضه فإذا لم يبين و أطلق الكلام استكشف أن تمام موضوعه هو المطلق الشامل للقدر المتيقن و غيره . إذا عرف هذا التقرير فينبغي أن نبحت عما ينبغى للأمر أن يكون بصدد بيانه هل إنه على النحو الأول أو الثانى . و الذى يظهر من الشيخ صاحب الكفايه أنه لا ينبغى من الأمر أكثر من النحو الثانى نظرا إلى أنه إذا كان بصدد بيان موضوع حكمه حقيقه كفاه ذلك لتحصيل مطلوبه و هو الامتثال و لا يجب عليه مع ذلك بيان أنه تمام الموضوع . نعم إذا كان هناك قدر متيقن فى مقام المحاوره و كان تمام الموضوع هو المطلق فقد يظن المكلف أن القدر المتيقن هو تمام الموضوع و أن المولى أطلق كلامه اعتمادا على وجوده فإن المولى دفعا لهذا الوهم يجب عليه أن يبين أن المطلق هو تمام موضوعه و إلا كان مخلا بغرضه . و من هذا ينتج أنه إذا كان هناك قدر متيقن فى مقام المحاوره و أطلق المولى و لم يبين أنه تمام الموضوع فإنه يعرف منه أن موضوعه هو القدر المتيقن . هذا خلاصه ما ذهب إليه فى الكفايه مع تحقيقه و توضيحه و لكن شيخنا النائنى رحمه الله على ما يظهر من التقارير لم يرتضيه و الأقرب إلى الصحه ما فى الكفايه و لا نطيل بذكر هذه المناقشه و الجواب عنها

التنبيه الثانى اشتهر أن انصراف الذهن من اللفظ إلى بعض مصاديق معناه أو بعض أصنافه يمنع من التمسك بالإطلاق و إن تمت مقدمات الحكمه مثل انصراف المسح فى آيتى التيمم و الوضوء إلى المسح باليد و بباطنها خاصه . و الحق أن يقال إن انصراف الذهن إن كان ناشئا من ظهور اللفظ فى المقيد بمعنى أن نفس اللفظ ينصرف منه المقيد لكثره استعماله فيه و شيوع إرادته منه فلا شك فى أنه حينئذ لا مجال للتمسك بالإطلاق لأن هذا الظهور يجعل اللفظ بمنزله المقيد بالتقييد اللفظى و معه لا ينعقد للكلام ظهور فى الإطلاق حتى يتمسك بأصالة الإطلاق التى هى مرجعها فى الحقيقة إلى أصالة الظهور . و أما إذا كان الانصراف غير ناشئ من اللفظ بل كان من سبب خارجى كغلبه وجود الفرد المنصرف إليه أو تعارف الممارسه الخارجيه له فيكون مألوفاً قريباً إلى الذهن من دون أن يكون للفظ تأثير فى هذا الانصراف كأنصراف الذهن من لفظ الماء فى العراق مثلاً إلى ماء دجله أو الفرات فالحق أنه لا أثر لهذا الانصراف فى ظهور اللفظ فى إطلاقه فلا يمنع من التمسك بأصالة الإطلاق لأن هذا الانصراف قد يجتمع مع القطع بعدم إرادته المقيد بخصوصه من اللفظ و لذا يسمى هذا الانصراف باسم الانصراف البدوى لزواله عند التأمل و مراجعه الذهن . و هذا كله واضح لا ريب فيه و إنما الشأن فى تشخيص الانصراف أنه من أى النحوين فقد يصعب التمييز أحياناً بينهما للاختلاط على الإنسان

فى منشأ هذا الانصراف و ما أسهل دعوى الانصراف على لسان غير المثبت و قد لا يسهل إقامه الدليل على أنه من أى نوع فعلى الفقيه أن يتثبت فى مواضع دعوى الانصراف و هو يحتاج إلى ذوق عال و سليقه مستقيمه و قلمه تخلو آيه كريمه أو حديث شريف فى مسأله فقيهه عن انصرافات تدعى و هنا تظهر قيمه التضلع باللغه و فقهها و آدابها و هو باب يكثر الابتلاء به و له الأثر الكبير فى استنباط الأحكام من أدلتها. أ لا ترى أن المسح فى الآيتين ينصرف إلى المسح باليد و كون هذا الانصراف مستندا إلى اللفظ لا شك فيه و ينصرف أيضا إلى المسح بخصوص باطن اليد و لكن قد يشك فى كون هذا الانصراف مستندا إلى اللفظ فإنه غير بعيد أنه ناشئ من تعارف المسح بباطن اليد لسهولته و لأنه مقتضى طبع الإنسان فى مسحه و ليس له علاقه باللفظ و لذا أن جملة من الفقهاء أفتوا بجواز المسح بظهر اليد عند تعذر المسح بباطنها تمسكا بإطلاق الآيه و لا معنى للتمسك بالإطلاق لو كان للفظ ظهور فى المقيد و أما عدم تجويزهم للمسح بظاهر اليد عند الاختيار فلعله للاحتياط إذ إن المسح بالباطن هو القدر المتيقن و المفروض حصول الشك فى كون هذا الانصراف بدويا فلا يطمأن كل الاطمئنان بالتمسك بالإطلاق عند الاختيار و طريق النجاه هو الاحتياط بالمسح بالباطن

### المسأله السادسه المطلق و المقيد المتنافيان

معنى التنافى بين المطلق و المقيد أن التكليف فى المطلق لا يجتمع و التكليف فى المقيد مع فرض المحافظه على ظهورهما معا أى أنهما يتكاذبان فى ظهورهما مثل قول الطبيب مثلا اشرب لبنا ثم يقول اشرب لبنا

حلوا و ظاهر الثانى تعيين شرب الحلو منه و ظاهر الأول جواز شرب غير الحلو حسب إطلاقه .و إنما يتحقق التنافى بين المطلق و المقيد إذا كان التكليف فيهما واحدا كالمثال المتقدم فلا يتنافيان لو كان التكليف فى أحدهما معلقا على شىء و فى الآخر معلقا على شىء آخر كما إذا قال الطبيب فى المثال إذا أكلت فاشرب لبنا و عند الاستيقاظ من النوم اشرب لبنا حلوا و كذلك لا يتنافيان لو كان التكليف فى المطلق التزاميا و فى المقيد على نحو الاستحباب فى المثال لو وجب أصل شرب اللبن فإنه لا ينافيه رجحان الحلو منه باعتبار أحد أفراد الواجب و كذا لا- يتنافيان لو فهم من التكليف فى المقيد أنه تكليف فى وجود ثان غير المطلوب من التكليف الأول كما إذا فهم فى المثال طلب شرب اللبن الحلو ثانيا بعد شرب لبن ما .إذا فهمت ما سقناه لك من معنى التنافى فنقول لو ورد فى لسان الشارع مطلق و مقيد متنافيان سواء تقدم أو تأخر و سواء كان مجيء المتأخر بعد وقت العمل بالمتقدم أو قبله فإنه لا- بد من الجمع بينهما إما بالتصرف فى ظهور المطلق فيحمل على المقيد أو بالتصرف فى المقيد على وجه لا- ينافى الإطلاق فيبقى ظهور المطلق على حاله .و ينبغى البحث هنا فى أنه أى التصرفين أولى بالأخذ فنقول هذا يختلف باختلاف الصور فهما فإن المطلق و المقيد إما أن يكونا مختلفين فى الإثبات أو النفى و إما أن يكونا متفقين .الأول أن يكونا مختلفين فلا شك حينئذ فى حمل المطلق على المقيد لأن المقيد يكون قرينه على المطلق فإذا قال اشرب اللبن ثم قال لا- تشرب اللبن الحامض فإنه يفهم منه أن المطلوب هو شرب اللبن الحلو و هذا لا يفرق فيه بين أن يكون إطلاق المطلق بدلنا نحو قوله

أعتق رقبه و بين أن يكون شموليا مثل قوله فى الغنم زكاه المقيد بقوله ليس فى الغنم المعلوفه زكاه .الثانى أن يكونا متفقين و له مقامان المقام الأول أن يكون الإطلاق بدليا و المقام الثانى أن يكون شموليا .فإن كان الإطلاق بدليا فإن الأمر فيه يدور بين التصرف فى ظاهر المطلق بحمله على المقيد و بين التصرف فى ظاهر المقيد و المعروف أن التصرف الأول هو الأولى لأنه لو كانا مثبتين مثل قوله أعتق رقبه مؤمنه فإن المقيد ظاهر فى أن الأمر فيه للوجوب التعيينى فالتصرف فيه إما بحمله على الاستحباب أى أن الأمر بعق الرقبه المؤمنه بخصوصها باعتبار أنها أفضل الأفراد أو بحمله على الوجوب التخيري أى أن الأمر بعق الرقبه المؤمنه باعتبار أنها أحد أفراد الواجب لا لخصوصيه فيها حتى خصوصيه الأفضليه .و هذان التصرفان و إن كانا ممكنين لكن ظهور المقيد فى الوجوب التعيينى مقدم على ظهور المطلق فى إطلاقه لأن المقيد صالح لأن يكون قرينه للمطلق و لعل المتكلم اعتمد عليه فى بيان مرامه و لو فى وقت آخر لا- سيما مع احتمال أن المطلق الوارد كان محفوفًا بقرينه متصله غابت عنا فيكون المقيد كاشفا عنها .و إن كان الإطلاق شموليا مثل قوله فى الغنم زكاه و قوله فى الغنم السائمه زكاه فلا تتحقق المنافاه بينهما حتى يجب التصرف فى أحدهما لأن وجوب الزكاه فى الغنم السائمه بمقتضى الجملة الثانيه لا- ينافى وجوب الزكاه فى غير السائمه إلا على القول بدلاله التوصيف على المفهوم و قد عرفت أنه لا مفهوم للوصف و عليه فلا منافاه بين الجملتين لنرفع بها عن إطلاق المطلق

اشاره

ص: ١٩٣



## ١ معنى المجرم والمبين

(عرفوا المجرم اصطلاحاً بأنه ما لم تتضح دلالاته) ويقابله المبين وقد ناقشوا هذا التعريف بوجه لا طائل في ذكرها والمقصود من المجرم على كل حال ما جهل فيه مراد المتكلم ومقصوده إذا كان لفظاً وما جهل فيه مراد الفاعل ومقصوده إذا كان فعلاً و مرجع ذلك إلى أن المجرم هو اللفظ أو الفعل الذي لا ظاهر له و عليه يكون المبين ما كان له ظاهر يدل على مقصود قائله أو فاعله على وجه الظن أو اليقين فالمبين يشمل الظاهر والنص معا . و من هذا البيان نعرف أن المجرم يشمل اللفظ والفعل و اصطلاحاً و إن قيل إن المجرم اصطلاحاً مختص بالألفاظ و من باب التسامح يطلق على الفعل و معنى كون الفعل مجرماً أن يجهل وجه وقوعه كما لو توضحاً الإمام عليه السلام مثلاً بحضور واحد يتقى منه أو يحتمل أنه يتقيه فيحتمل أن وضوءه وقع على وجه التقيه فلا- يستكشف مشروعيه الوضوء على الكيفية التي وقع عليها و يحتمل أنه وقع على وجه الامتثال للأمر الواقعي فيستكشف منه مشروعيته و مثل ما إذا فعل الإمام شيئاً في الصلاة كجلسه الاستراحة مثلاً فلا يدري أن فعله كان على وجه الوجوب أو الاستحباب فمن هذه الناحية يكون مجرماً و إن كان من ناحيته دلالاته على جواز الفعل في مقابل الحرمة يكون مبيناً و أما اللفظ فإجماله يكون لأسباب كثيرة قد يتعذر إحصاؤها (١) فإذا

ص: ١٩٥

١-١) راجع بحث المغالطات اللفظية من الجزء الثالث من كتاب المنطق للمؤلف ص ١٤٣ تجد ما يعينك على إحصاء أسباب إجمال اللفظ.



كان مفردا فقد يكون إجماله لكونه لفظا مشتركا و لا قرينه على أحد معانيه كلفظ عين و كلمه تضرب المشتركة بين المخاطب و الغائبه و المختار المشترك بين اسم الفاعل و اسم المفعول . و قد يكون إجماله لكونه مجازا أو لعدم معرفه عود الضمير فيه الذى هو من نوع مغالطه المماراه مثل قول القائل لما سئل عن فضل أصحاب النبي صلى الله عليه و آله فقال من بنته فى بيته و كقول عقيل أمرنى معاويه أن أسب عليا ألا فالعنوه . و قد يكون الإجمال لاختلال التركيب كقوله و ما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه و قد يكون الإجمال لوجود ما يصلح للقرينه كقوله تعالى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَ الَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ الْآيَه فَإِن هذا الوصف فى الآيه يدل على عداله جميع من كان مع النبي من أصحابه إلا أن ذيل الآيه وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَ أَجْرًا عَظِيمًا صالح لأن يكون قرينه على أن المراد بجمله و الذين معه بعضهم لا- جميعهم فتصح الآيه مجمله من هذه الجبهه . و قد يكون الإجمال لكون المتكلم فى مقام الإهمال و الإجمال إلى غير ذلك من موارد الإجمال مما لا فائده كبيره فى إحصائه و تعداده هنا . ثم اللفظ قد يكون مجملا عند شخص مبينا عند شخص آخر ثم المبين قد يكون فى نفسه مبينا و قد يكون مبينا بكلام آخر يوضح المقصود منه

لكل من المجمل و المبين أمثله من الآيات و الروايات و الكلام العربى لا حصر لها و لا تخفى على العارف بالكلام إلا أن بعض المواضع قد وقع الشك فى كونها مجمله أو مبينه و المتعارف عند الأصوليين أن يذكروا بعض الأمثله من ذلك لشحد الذهن و التمرين و نحن نذكر بعضها اتباعا لهم و لا- تخلو من فائده للطلاب المبتدئين . فمنها قوله تعالى وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا . فقد ذهب جماعه إلى أن هذه الآيه من المجمل المتشابه إما من جهه لفظ القطع باعتبار أنه يطلق على الإبانه و يطلق على الجرح كما يقال لمن جرح يده بالسكين قطعها كما يقال لمن أبانها كذلك و إما من جهه لفظ اليد باعتبار أن اليد تطلق على العضو المعروف كله و على الكف إلى أصول الأصابع و على العضو إلى الزند و إلى المرفق فيقال مثلا تناولت بيدي و إنما تناول بالكف بل بالأنامل فقط . و الحق أنها من ناحيه لفظ القطع ليست مجمله لأن المتبادر من لفظ القطع هو الإبانه و الفصل و إذا أطلق على الجرح فباعتبار أنه أبان قسما من اليد فتكون المسامحه فى لفظ اليد عند وجود القرينه لا أن القطع استعمل فى مفهوم الجرح فيكون المراد فى المثال من اليد بعضها كما تقول تناولت بيدي و فى الحقيقه إنما تناولت ببعضها . و أما من ناحيه اليد فإن الظاهر أن اللفظ لو خلى و نفسه يستفاد منه إرادته تمام العضو المخصوص و لكنه غير مراد يقينا فى الآيه فيتردد بين المراتب العديده من الأصابع إلى المرافق لأنه بعد فرض عدم إرادته تمام

العضو لم تكن ظاهره في واحده من هذه المراتب فتكون الآيه مجمله في نفسها من هذه الناحيه و إن كانت مبينه بالأحاديث عن آل البيت عليهم السلام الكاشفه عن إرادته القطع من أصول الأصابع. و منها(قوله صلى الله عليه و آله: لا صلاة إلا بفاتحه الكتاب) و أمثاله من المركبات التي تشتمل على كلمه لا التي لنفى الجنس نحو(لا صلاة إلا بطهور) و(لا بيع إلا فى ملك) و(لا صلاة لمن جاره المسجد إلا- فى المسجد) و(لا- غيبه لفاستق) و(لا- جماعه فى نافله) و نحو ذلك. فإن النافى فى مثل هذه المركبات موجه ظاهرا لنفس الماهيه و الحقيقه. و قالوا إن إرادته نفى الماهيه متعذر فيها فلا بد أن يقدر بطريق المجاز وصف للماهيه هو المنفى حقيقه نحو الصحه و الكمال و الفضيله و الفائده و نحو ذلك و لما كان المجاز مرددا بين عده معان كان الكلام مجملا و لا- قرينه فى نفس اللفظ تعين واحدا منها فإن نفى الصحه ليس بأولى من نفى الكمال أو الفضيله و لا نفى الكمال بأولى من نفى الفائده و هكذا. و أجاب بعضهم بأن هذا إنما يتم إذا كانت ألفاظ العبادات و المعاملات موضوعه للأعم فلا يمكن فيها نفى الحقيقه و أما إذا قلنا بالوضع للصحيح فلا يتعذر نفى الحقيقه بل هو المتعين على الأكثر فلا إجمال. و أما فى غير الألفاظ الشرعيه مثل قولهم لا- علم إلا- بعمل فمع عدم القرينه يكون اللفظ مجملا إذ يتعذر نفى الحقيقه. أقول و الصحيح فى توجيه البحث أن يقال إن لا فى هذه المركبات لنفى الجنس فهى تحتاج إلى اسم و خبر على حسب ما تقتضيه القواعد

النحويه و لكن الخبر محذوف حتى فى مثل لا- غيبه لفاسق فإن لفاسق ظرف مستقر متعلق بالخبر المحذوف . و هذا الخبر المحذوف لا بد له من قرينه سواء كان كلمه موجود أو صحيح أو مفيد أو كامل أو نافع أو نحوها و ليس هو مجازا فى واحد من هذه الأمور التى يصح تقديرها . و القصد أنه سواء كان المراد نفي الحقيقه أو نفي الصحه و نحوها فإنه لا بد من تقدير خبر محذوف بقرينه و إنما يكون مجملا- إذا تجرد عن القرينه و لكن الظاهر أن القرينه حاصله على الأ-كثر و هى القرينه العامه فى مثله فإن الظاهر من نفي الجنس أن المحذوف فيه هو لفظ موجود و ما بمعناه من نحو لفظ ثابت و متحقق . فإذا تعذر تقدير هذا اللفظ العام لأى سبب كان فإن هناك قرينه موجوده غالبا و هى مناسبه الحكم و الموضوع فإنها تقتضى غالبا تقدير لفظ خاص مناسب مثل لا علم إلا بعمل فإن المفهوم منه أنه لا علم نافع و المفهوم من نحو لا غيبه لفاسق لا غيبه محرمة و المفهوم من نحو لا-رضاع بعد فطام لا رضاع سائغ و من نحو لا جماعه فى نافله لا جماعه مشروع و من نحو لا إقرار لمن أقر بنفسه على الزنا لا إقرار نافذ أو معتبر و من نحو لا-صلاه إلا-بطهور بناء على الوضع للأعم لا صلاه صحيحه و من نحو لا صلاه لحاقن لا صلاه كامله بناء على قيام الدليل على أن الحاقن لا تفسد صلاته و هكذا . و هذه القرينه و هى قرينه مناسبه الحكم للموضوع لا تقع تحت ضابطه معينه و لكنها موجوده على الأكثر و يحتاج إدراكها إلى ذوق سليم .

ليس من البعيد أن يقال إن المحذوف فى جميع مواقع لا التى هى لنفى الجنس هو كلمه موجود أو ما هو بمعناها غايه الأمر أنه فى بعض الموارد تقوم القرينه على عدم إرادته نفى الوجود و التحقق حقيقه فلا- بد حينئذ من حملها على نفى التحقق ادعاء و تنزيلا بأن نزل الموجود منزله المعدوم باعتبار عدم حصول الأثر المرغوب فيه أو المتوقع منه يعنى يدعى أن الموجود الخارجى ليس من أفراد الجنس الذى تعلق به النفى تنزيلا- و ذلك لعدم حصول الأثر المطلوب منه فمثل لا علم إلا بعمل معناه أن العلم بلا عمل كلا علم إذ لم تحصل الفائده المترقبه منه و مثل لا إقرار لمن أقر بنفسه على الزنا معناه أن إقراره كلا إقرار باعتبار عدم نفوذه عليه و مثل لا سهو لمن كثر عليه السهو معناه أن سهوه كلا سهو باعتبار عدم ترتب آثار السهو عليه من سجود أو صلاه أو بطلان الصلاه .هذا إذا كان النفى من جهه تكوين الشىء و أما إذا كان النفى راجعا إلى عالم التشريع فإن كان النفى متعلقا بالفعل دل نفيه على عدم ثبوت حكمه فى الشريعة مثل:(لا رهبانيه فى الإسلام) فإن معنى عدم ثبوتها عدم تشريع الرهبانيه و أنه غير مرخص بها و مثل لا غيبه لفاسق فإن معنى عدم ثبوتها عدم حرمة غيبه الفاسق و كذلك نحو و لا غش فى الإسلام و لا عمل فى الصلاه و لا رقت و لا فسوق و لا جدال فى الحج و لا جماعه فى نافله فإن كل ذلك معناه عدم مشروعيه هذه الأفعال .و إن كان النفى متعلقه بعنوان يصح انطباقه على الحكم فيدل النفى على عدم تشريع حكم ينطبق عليه هذا العنوان كما فى قوله:(لا حرج فى الدين)و:(لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام) .

و على كل حال فإن مثل هذه الجمل و المركبات ليست مجمله في حد أنفسها و قد يتفق لها أن تكون مجمله إذا تجردت عن القرينه التي تعين أنها لنفي تحقق الماهيه حقيقه أو لنفيها ادعاء و تنزيلا. و منها مثل قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ و قوله تعالى أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ مما أسند الحكم فيه كالتحريم و التحليل إلى العين. فقد قال بعضهم بإجمالها نظرا إلى أن إسناد التحريم و التحليل لا- يصح إلا- إلى الأفعال الاختياريه أما الأعيان فلا معنى لتعلق الحكم بها بل يستحيل و لذا تسمى الأعيان موضوعات للأحكام كما أن الأفعال تسمى متعلقات. و عليه فلا بد أن يقدر في مثل هذه المركبات فعل تصح إضافته إلى العين المذكوره في الجمله و يصح أن يكون متعلقا للحكم ففي مثل الآية الأولى يقدر كلمه نكاح مثلا و في الثانيه أكل و في مثل وَ أَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهُمْ يقدر ركوبها و في مثل النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ يقدر قتلها و هكذا. و لكن التركيب في نفسه ليس فيه قرينه على تعيين نوع المحذوف فيكون في حد نفسه مجملا فلا يدري فيه هل إن المقدر كل فعل تصح إضافته إلى العين المذكوره في الجمله و يصح تعلق الحكم به أو إن المقدر فعل مخصوص كما قدرناه في الأمثله المتقدمه. و الصحيح في هذا الباب أن يقال إن نفس التركيب مع قطع النظر عن ملاحظه الموضوع و الحكم و عن أيه قرينه خارجيه هو في نفسه يقتضى الإجمال لو لا أن الإطلاق يقتضى تقدير كل فعل صالح للتقدير إلا إذا قامت قرينه خاصه على تعيين نوع الفعل المقدر و غالبا لا يخلو مثل هذا التركيب

من وجود القرينه الخاصه و لو قرينه مناسبه الحكم و الموضوع و يشهد لذلك أنا لا نتردد في تقدير الفعل المخصوص في الأمثله المذكوره في صدر البحث و مثيلاتها و ما ذلك إلا لما قلناه من وجود القرينه الخاصه و لو مناسبه الحكم و الموضوع. و يشبه أن يكون هذا الباب نظير باب لا المحذوف خيرها ألهمنا الله تعالى الصواب و دفع عنا الشبهات و هداانا الصراط المستقيم

ص: ٢٠٢







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩